

من الشرق والغرب

أفريقيانا إنكليز

بقلم

روبرت ا. مانزر

جيمس دفي

مراجعة

الدكتور ابراهيم جمعة

ترجمة

عبد الرحمن صالح

مقدمة

هذا الكتاب ، الذى يمثل حلقة جديدة من جهود « الدار القومية للطباعة والنشر » فى الميدان الأفريقى، لا يكتفى بأن يلقى أضواء على حاضر افريقيا وحسب وإنما هو يشير إلى معالم الطريق الذى سوف تسلكه دول هذه القارة المناضلة وشعوبها فى المستقبل القريب .

وهو يتميز بالواقعية ولا يخلو من الاحلام وفى الوقت الذى نرى فيه ملامح الوطنية الافريقية الأصيلة مرسومة بأقلام « باتريس لومومبا » و « سيكوتورى » و « نكروما » و « توم مبيوا » و « جوشيا انكومو » نلتهمس فيه ايضا محاولات « المعتدلين » الذين ارتبطت مصالحهم بهذه القارة ولم يكن أمامهم الا ان يسايروا التيار الدافق ، من امثال « المستر بلوندل » و « الكابتن جلفاو » .

والطائفة الاولى من الزعماء الافريقيين الذين انصهرت شخصياتهم فى بوتقة الجهاد من أجل التحرير الأفريقى وخرجت من تلك البوتقة وقد انطعت بالأفكار العملية والمثل العليا التى عبرت عنها دول افريقية من شعوبها فى قرارات مؤتمراتها التاريخية التى بدأت بمؤتمر أكرا للدول الافريقية المستقلة عام ١٩٥٨ .

ومن ذلك التاريخ الى مؤتمر القاهرة للشعوب الافريقية عام ١٩٦١ وإلى الدورة الثانية لمؤتمر كازابلانكا فى يونيو من هذا العام لم تتغير جوهر القرارات واهداف الخطط التى رسمت لتحرير القارة وبناء هيكل افريقيا على أساس الوحدة الشاملة .

وقد ساهم الزعماء الافريقيون الذين بسطوا أفكارهم فى هذا الكتاب ، وهم : لومومبا وسيكوتورى ونكروما ومبيوا وانكومو وشيومى ساهموا فى المؤتمرات التى ابرزت معالم الشخصية الافريقية وحددت لها مكانها فى العالم الحديث ، ووقفوا منذ المؤتمر الاول صفًا واحداً بشرون بما آمنوا به سواء بين شعوبهم ، أو فى المجال العالمى الفسيح .

والذى يقرأ أفكارهم فى هذا الكتاب لا يخطئ نفس مبادئ السياسة ، الداخلية والخارجية التى أعلنها « جمال عبدالناصر » فى خطبه وبياناته والتى جمع شملها فى « الميثاق الوطنى »

ومبادئ الديمقراطية النابعة من الواقع الإفريقي ، القائمة على « الكفاية والعدل » ثم مبادئ « الحياد الإيجابي » والتعايش السلمى وعدم الانحياز .

وقد تولى هؤلاء الزعماء الرد ، فى هذا الكتاب ، على الكثير من المزاعم التى صاغها عملاء الاستعمار لتشويه الوطنية الإفريقية والحط من قدرها ومحاولة ربطها بمجلة « الديمقراطية الغربية » بل محاولة تأجيل اليوم المحتوم ، يوم التحرر الكامل والاستقلال الناجز ...

لقد أكد زعماء القارة ، على هذه الصفحات ان الاستقلال هو مفتاح التقدم الاقتصادى والارتقاء الاجتماعى بل ان هذا الارتقاء وذلك التقدم مستحيلان بغير التحرر السياسى ، وأوضحوا ان تحكم الشعب فى مصيره يطلق امكانياته من عقالها فيقفز فى سنوات مقدار ماكان نزحف اليه فى قرون ايام الاستعمار ...

وأكدوا على لسان نكروما أن افريقيا ليست امتدادا لأوروبا ... وعلى لسان « سيكوتورى » : اننا واثقون تماما من انفسنا ، مؤمنون بالمستقبل ، معتقدون اننا سنقف ضد سوء النية والحقد والارادة الشريرة ... واننا من الجيل الإفريقى الذى يمد يد الاخاء والصداقة الى كل الشعوب لنعمل معا على تحقيق السعادة للجنس البشرى ، والاستخدام الكامل لكل فضائله ، بالاستعانة بالموارد الاقتصادية والامكانيات الاجتماعية والثقافية للجميع .

والجانب الآخر من الكتاب الذى يعرض افكار بعض الساسة الطائرين على القارة الإفريقية يكمل لنا صورة التيارات السياسية الجارية فى الحقل الإفريقى فان السيد « بلوندل » وهو من قادة المستوطنين الاوربيين فى كينيا ، ومن الداعين للاعتدال و « التطور البطي » يحدثنا عن تعجل الإفريقين نحو « الحكم الذاتى » ويقول ان هذا يفرض قيادا على شعب بريطانيا العظمى يعوق برنامجه الذى رسمه لتحقيق استقلال كينيا الذى قد يسبب له المتاعب حينما يبدو انه يسير فى اتجاه يخالف مبداه الخاص (أى مبدأ الشعب البريطانى) من الديمقراطية ...

ويمضى فى محاولة لاقتناع القارئ بضرورة نقل صورة « كرونية » من البرلمان البريطانى الى نيروبي ...

ونجد الرد على هذه الدعوة فى مقال « توم مبوبا » ومقال « نيريري » اللذين بسطا فى وضوح وبراعة مفهوم الديمقراطية المستمد من الواقع الإفريقى وأكدوا أن هذا المفهوم وحده هو الذى يصلح لقارتنا ...

أما السيد « جالفاو » وهو القبطان الذى اثار انتباه العالم فى السنة الماضية باعتراضه السفينة البرتغالية « سانتاماريا » ومحاولة اختطافها اذلالا للرئيس البرتغالى « سالازار » فهو يتحدث أيضا كاستعمارى عريق يود أن يساير « روح التغير » قيدعو الى تطوير المستعمرات البرتغالية نحو الحكم الذاتى . ثم ضمها الى البرتغال فى « اتحاد فدرالى أو كونفدرالى » ..

وفى الوقت الذى يهاجم فيه « دكتاتورية سالازار » نراه ينسب سياسة « الادمج » البرتغالية التى كانت بداية تكوين طبقة متميزة من الزنوج وبداية استعدادها للتدخل فى الحياة السياسية والإدارية كبرتغاليين . . . لا تعترض طريقهم فروق قانونية أو أدبية . . . نسم نزعهم ، فى صراحة ، أن « هذه صورة المستقبل الخالى من مشكلات التفرقة العنصرية . . »

والرد على هذه التصورات البالية فى تناول كل قارئ أفريقى وقد تجسم هذا الرد حتى صار شعارا لكل مناضل فى هذه القارة ، ألا وهو : أفريقيا للأفريقيين . .

محمد عبد العزيز اسحق

الفصل الاول

استقلال افريقية

في نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد غير ثلاث فقط من الدول الافريقية المستقلة من جنوبي الصحراء .. هذه الدول هي « ليبيريا واثيوبيا واتحاد جنوبي افريقية » ، وفي نهاية سنة ١٩٦٠ لم يكن قد بقي دون استقلال أو دون سير في الطريق نحو الحكم الذاتي غير المستعمرات البرتغالية « غينيا وأنجولا وموزنيق » والممتلكات الاسبانية الصفرة ، والمحميات البريطانية : سوازيلاند وباسوتولاند وبثشوانالاند . وباستثناء اتحاد جنوبي افريقيا واتحاد وسط افريقيا فان كل دولة افريقية جديدة تدار الآن أو سوف تدار مستقبلا بواسطة ابنائها الافريقيين ومن المحتمل خلال السنوات العشر القادمة أن تكون القارة التي يربى عدد سكانها على مائتي مليون نسمة قد تخلصت كلها من آخر آثار سيطرة البعض السياسية . وتبدو افريقية في نظر كثير من رجال السياسة والصحفيين ، قارة تتأجج بالنيران التي تغذيها آمال الافريقيين في الحرية والاستقلال .

والقسم الأول من هذا الكتاب يعرض آراء أربعة من اقادة الافريقيين الذين يهتمون بمصير افريقية كقارة مستقلة .

اول هؤلاء الأربعة هو « توم مبوبا » عضو المجلس التشريعي بكينا والسكرتير العام لاتحاد العمال الكينيين وهو من أبرز الشخصيات الافريقية التي تلعب دورا بارزا في سياسة كينيا .

والشخصية الثانية هي « جوليوس نيريري » رئيس وزراء تنجانيقا ورئيس اتحاد تانجانيقا (١) الافريقي الوطني .

والشخصية الثالثة هي : سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا . وعنوان المقال الذي كتبه سيكوتوري مأخوذ من خطاب القاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

والشخصية الرابعة والاخيرة هي كوامي نكروما رئيس جمهورية غانا ، ومقاله مأخوذ عن خطبة له القاها في السابع من ابريل سنة ١٩٦٠ أمام مجلس العمل الايجابي من اجل السلام والامن .

وهؤلاء الرجال الاربعة يعتبرون امثلة للقادة الافريقيين الجدد وما يتصفون به من تصميم وعزم .

(١) لم يعد جوليوس نيريري رئيسا لوزراء تنجانيقا بعد أن قدم استقالته .

حلم افريقية

بقلم توم مبيوا

تحتاج افريقيا كلها اليوم فكرة دافعة واحدة ، هي فكرة النضال في سبيل الحرية السياسية ، وربما كان عام ١٩٦٠ أهم الأعوام في تاريخ افريقيا فيما يتعلق بهذا النضال ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية شاهدنا ميلاد أمم حديثة في آسيا وغيرها ، من بينها أمم سبع في القارة الافريقية . . وفي عام ١٩٦٠ وعدت أربع أمم أخرى بالاستقلال وهي : الكاميرون في أول يناير ، وتوجولاند في ابريل ، والصومال في يوليو ، ونيجيريا في أكتوبر (١) ولسوف بخطو عدد آخر من الدول خطوات حاسمة في سبيل الاستقلال ، كالكونجو ورواندا وأوراندي ، وتنجانيقا ، وأوغندا وسيراليون . . (٢) وهناك احتمال ان تلحق كينيا ونياسالاند بهذه المجموعة الأخيرة ، ومن المحتمل ان تحصل الجزائر على استقلالها بالإضافة الى جمهوريات المجموعة الفرنسية التي اقترعت في مصلحة الاستقلال التام . وبذلك فان عام ١٩٦٠ يبدو وكأنه عام افريقيا . . وفيه تدخل افريقيا أيضا مرحلة جديدة من مراحل تقدمها واليوم يطفئ الجهاد في سبيل الحرية على كل المشكلات الأخرى . وكما قال « دكتور نكروما ذات مرة » حصل على حريتك السياسية أولا ، لتجد باقى الأشياء تنهال عليك بعد ذلك . ومن المحتمل ان تبقى المعركة ضد الاستعمار والاضطهاد العنصرى مستمرة عشر سنوات أخرى في كل من جنوبى افريقيا وجنوب غرب افريقيا ، والأقاليم البرتغالية والأسبانية فضلا عن جزء من اتحاد وسط افريقيا .

وظهور الأمم الحديثة الطارىء في افريقيا ينتج عنه هذا الصراع الجديد الذى تجب معاناته ، اذا أرادت افريقيا الجديدة هذه ان تكون حرة وفخورة وقادرة على المساهمة البناءة في اقتحام الاخطار الكثيرة التى تقابل الجنس البشرى . وبعد الحصول على الحرية والاستقلال . تواجه الأمم الحديثة عملية انتوفيق بين الحرية والاستقلال ، وعملية خلق الوحدة والتجانس بين الدول الافريقية الحرة ، وكذلك عمالية اعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى للقارة .

وطالما وضع النضال السياسى في الاعتبار ، فهناك بعض النقاط القليلة التى يجب على الأجانب بصفة خاصة أن يفهموها ، فبسبب أن افريقيا كانت موزعة بين قوى استعمارية مختلفة ، فان الاجزاء المختلفة

-
- (١) حصلت تلك الدول على استقلالها فعلا في المواعيد المقررة
(٢) حصلت كل من الكونجو وتنجانيقا وسيراليون على استقلالها

من امريكا سوف تتطور في آفاق سياسية متبانية ، ونتيجة ذلك ،
تتخذ التقدم السياسي اشكالا مختلفة . . فمثلا حينما نجد أن أساس
السياسة الاستعمارية في المناطق الفرنسية ، والى حدما في الكونجو
البلجيكي ، هو الارتباط بالمجموعة الفرنسية او البلجيكية ، مع منح حق
المواطنة للاهالي فيما وراء البحار . نجد أن هذا الأساس في المستعمرات
البريطانية يتمثل في انحق المطلق في الاستقلال ، داخل نطاق الكومنولث
وهذه السياسات سوف تنعكس على التطور الاجتماعي والاقتصادي
للدول الافريقية والواقع أن فرنسا قد استثمرت أموالا في مستعمراتها
أكثر نسبيا مما استثمرته بريطانيا . . كما أن تطور الاتحادات المهنية في
المناطق الفرنسية كان قائما على التضامن الوثيق بينها وبين الحركات
المماثلة في فرنسا . على حين نجد أن هذه الاتحادات في المناطق البريطانية
مستقلة عن مثيلاتها في بريطانيا . وفي المناطق البرتغالية تعتبر نظرية
الاندماج هي أساس السياسة المتبعة نحو المستعمرات . . وبذلك فإن
قليلا من الوطنيين في موزمبيق وأنجولا قد قبلوا كمواطنين برتغاليين ، في
حين نجد اقلية العظمى ليس لها من حقوق حتى مجرد حق الحرية
في اجتماع والتكلم . ويبدو أنهم لن يصبحوا سوى مجرد مصدر من
مصادر الأيدي العاملة الرخيصة المستعبدة . . والاندماج متوقف على
التعليم والتقدم الثقافي ، وهو أمر تقيده الحكومة بشدة بمساعدة
الكنائس .

وبالإضافة الى هذا التباين في السياسات الاستعمارية ، فهناك
مشكلات ناجمة عن الوسائل المختلفة التي تتبعها السلطات الاستعمارية
بالنسبة لمستعمراتها المختلفة . فمثلا بينما اعرفت فرنسا بالاستقلال
التام لتونس ومراكش ، فانها انكرت الحق نفسه بالنسبة للجزائر
المجاورة . وبالمثل ، حينما قبلت بريطانيا مبدأ الاستقلال القائم على
الحماية الدولية بالنسبة لبعض المستعمرات ، مثل نيجيريا والصومال
وغانا وأوغندا . . الخ ، نجدها ترفض قبول الوضع نفسه فيما يخص
بكينيا وروديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند حيث توجد مشكلة
العنصرية ، وحيث يعتبر مركز الأفريقي أقل من مستوى المستوطنين
ويبقى بعد ذلك جنوبى أفريقيا .

والنضال الأفريقي في سبيل الاستقلال السياسي مستمر وهو يستجمع
قواه ليندفع الى الأمام . . وتود أفريقيا أن تكون وجهات نظر شعوبها
مفهومة ، وهي لا تريد بعد ذلك أن يشار إليها على أنها فرنسية او
بريطانية او بلجيكية او برتغالية . فافريقيا يجب أن تخلق وأن تتحقق
شخصيتها ، وأن يتاح لها أن تعبر عن نفسها . وهي لا تستطيع أن تظل
انعكاسا لأوروبا ، وأن تسمح لنفسها بعد ذلك أن يتحدث باسمها أو يشرح
وجهة نظرها من يندب نفسه لذلك دون ارادتها .

هذا الايمان هو الذي دفع قادتها وزعماء الحركات العمالية فيها
الى عقد مؤتمرين في « أكرا » في ابريل وديسمبر سنة ١٩٥٨ .

فمؤتمر الدول الافريقية المستقلة كان دلالة على ميلاد الشخصية
الافريقية . . وقد وافق ممثلو الدول الافريقية الذين تقابلوا في « أكرا »

في ابريل سنة ١٩٥٨ على أنه من الضروري أن يكون صوتها مسموعا في كل المجالس التي تتناول الشؤون الدولية .. ولتحقيق هذا الغرض ، انشئوا منظمة الدول الافريقية التي أصبحت تدعى برايها الآن في كل المسائل المتعلقة بأفريقيا مما يعرض أمام الأمم المتحدة . وهذا الرأي يمثل الارادة المتحدة لكل الافريقيين في مثل هذه المسائل .

ويعادل هذا في الاهمية ، القرار الذي اتخذوه بأن تحرير أفريقيا لها هو مهمة كل الافريقيين .

وفي ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، اجتمع ممثلو الشعوب الافريقية من جميع انحاء القارة في مؤتمر الشعوب الافريقية في غانا .. وكان هذا المؤتمر ايدانا بميلاد الرابطة الافريقية وفيه وافق كل المندوبين بالاجماع - ممثلين بذلك الاحزاب السياسية والمنظمات الوطنية واتحادات العمال والهيئات المختلفة في كل أجزاء أفريقيا - على العمل معا في تضافر تام لتحرير أفريقيا كلها .

وبذلك كن طابع المؤتمرين روح الاتحاد القائم على المبادئ والمثل العليا التي نسعى الى تحقيق الهدف المشترك وهو استقلال القارة بأسرها .. ولقد كان هناك اتفاق على أن استقلال أى جزء من افريقيا يعتبر ناقصا ولا معنى له، الا اذا اقترن بالاستقلال الكامل لكل الاجزاء.

وحادث هام آخر وقع سنة ١٩٥٨ هو انشاء اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة في اديس أبابا في اثيوبيا .. ولقد دل هذا على ان هيئة الأمم المتحدة على علم بالمكانة اشريعية التي تحلها افريقيا ، والدور الهام الذي تقوم به في الناحية الاقتصادية والاجتماعية في انعام وكان هذا تفعما كبيرا وخاصة اذا اخذنا في الاعتبار مشكلات اعاداة البناء الاقتصادي والاجتماعي اللذين يعقبان كل استقلال .

وهناك من يصرح بشكواه من ان افريقيا تتحرك بسرعة كبيرة، وان التقدم السياسي يجب ان يواكب او يتبع التقدم الاقتصادي او الثقافي .. ومثل هذا الشخص الذي يشكو ، لاسيء فقط الى تقدير اثر تقدم القرن العشرين على كل الدول المتخلفة بالعالم ، ولكنه يفتسل أيضا في تقدير آمال شعوب هذه المناطق وتقدير الاخطار الكامنة في معارضة حركتهم التقدمية بالقوة . وفي هذا الشأن يصعب فهم الاتجاه الواضح لبعض القوى العالمية الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة والمرتبطة باعلان حقوق الانسان ، حين نجد شعوبها وقد حملت على الاعتقاد بأن الحكم الاستعماري والسيطرة الأوربية تؤدي وظائف البعثات التبشيرية نفسها من أجل تحقيق الديمقراطية والمدنية ، والمساعدة على تخفيف الشعوب البدائية واعادتها ليوم الاستقلال .. وهذا الفرض الزائف استخدمته السلطات الاستعمارية في أغلب الاحيان لتسويق وجودها . وعلى كل حال ، فان الحقيقة القائلة بأن القوى الاستعمارية قد أسلمت سلطاتها للمواطنين ، بعد أن نظم كل بلد شعبه في قوة فعالة تمنع القوى الاستعمارية من أن تحكم بسهولة ، هذه الحقيقة تتعارض مع أية نظرية تقول بأن الحرية تعطى حين يصبح الشعب مستعدا لها .

وكثيرا ما طامح من افريقيا ان تؤمن بالديموقراطية وحقوق الانسان والمثل العليا المسيحية . ولكن خيانة المبادئ السامية عندما يحدث صدام مع المصالح القومية او غيرها ، جعلت افريقيا تشك في اخلاص المدافعين عن هذه المبادئ وشرفهم .

ولنضرب مثلا ببلدي « كينيا » .. فقبل وقوع حوادث « الماوماو » كان القليلون هم الذين سمعوا عن كينيا .. وحتى اليوم ، ما زال عدد قليل يفهمون مشكلاتنا الرئيسية ، ومعظم هذه المشكلات من صنع الاستعمار البريطاني ..

فمن الناحية السياسية عملت الحكومة البريطانية ، عن طريق مكتبها الاستعماري في كينيا ، على ان يسيطر المستوطنون على كل مرافق الحياة واليوم يمثل ٦٠ ألف أوروبي عدد من النواب « ١٤ ممثلا » يساوي العدد نفسه الذي يمثل ستة ملايين من الافريقيين هم عدد سكان كينيا .. وعلى الرغم من ان الاوروبيين منذ سنة ١٩٢٣ قد أدلوا بأصواتهم على أساس التصويت العام ، فان الافريقيين مقيدون بقاعدة مزدوجة للتصويت .. وهذه القاعدة لا تطبق على البيض والهنود ، في كينيا فقط بل انها لا تطبق حتى على الافريقيين في الاراضي البريطانية المجاورة وبذلك فان الافريقي لا يحق له الاشتراك في التصويت الا اذا بلغ دخله السنوي ٣٣٦ جنيه ، ولا يحق له الادلاء بأكثر من صوتين اضافيين هذا اذا استوفى شروطا اخرى معينة ، على حين نجد انه في اوغندا ، يكفي ان يكون الافريقي متعلما على مستوى لهجته المحلية ليدلي بصوته ، ولكن ليس له حق التصويت مرتين .. ومن جهة اخرى نجد ان « شرط الدخل » للافريقي يرتفع في تانجانيقا الى ٤٢٠ جنيه سنويا ، والى ٢١٠٠ جنيه في الروديسيا . وهذه الشروط قد أدت الى اقناع الافريقيين في كينيا وغيرها بأنهم قد وقعوا فريسة للفسح وأن حقهم في التصويت قد سلب منهم .

ومن الناحية الاقتصادية ، نجد انه قد فرضت قيود على الافريقيين تجعل من المستحيل عليهم ان ينافسوا الاوروبيين والهنود .. كما حرم الافريقي التسهيلات الائتمانية ، وقيدت لوائح التراخيص حرته في التجارة .. وفيما يختص بالزراعة نجد انه من المحرم على الافريقي انتاج المحصولات النقدية ، كما حجز جزء كبير من اجود اراضي البلاد للمستوطنين البيض ، ونجم عن ذلك ان أصبح عدد من الافريقيين يتردد بين ٨٠٠ و ١١٠٠ شخص متكديسين في الميل المربع الواحد . مقابل أوروبي واحد يملك ٢٠ ألف الفدادين في الضواحي المجاورة .

وبالنسبة للعمل ، فان فرصه وشروطه قد أصبحت ضد الافريقيين .

وفي اواخر سنة ١٩٥٩ نشرت حكومة كينيا اقتراحات تهدف الى انهاء تخصيص اراضي المرتفعات في كينيا للمستوطنين الاوروبيين . وعلى كل حال فانه ما دامت الاقتراحات قائمة تماما على أساس برنامج للبيع والشراء الاختياري ، فانهم لا تستطيع لمطالب الافريقيين الذين ينادون بفتح المرتفعات لهم ، طبقا لبرنامج حكومي يشجع استيطانهم بها

ويمنع مزيدا من هجرة الاوربيين اليها . والافريقيون يحتجون بانهم لم يعترفوا بأى حق للمستوطنين في المطالبة بأى جزء من كينيا . وبذلك فإن أقل ما يتوقعونه من الحكومة هو أن تصدر برنامجا للإصلاح الزراعى ، يهدف الى التوزيع العادل للأرض . وأن تكون على علم بمظاهر الظلم الاقتصادى الموجودة فى الوقت الحالى .

ومن الناحية الاجتماعية فإن التفرقة العنصرية ما زالت سائدة فى مناطق كثيرة خاصة فى ميدان الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والتفرقة العنصرية فى المدارس موجهة فقط ضد الافريقيين ، لأنهم يعتقدون جميعا أن المدارس تهيب لأولادهم حياة أفضل وأسعد ، واستعدادا أكبر ليحتملوا بأنفسهم مسئولية الحكم الذاتى وبينما يوجد تعليم الزامى للأوروبيين ، فإنه لا يوجد مثل هذا التعليم بالنسبة للافريقيين . وتنفق حكومة كينيا سنويا ٨٩٠٦ جنيهها على تعليم الطفل الأوربى الواحد اما بالنسبة للطفل الافريقى الذى يحتاج الى التعليم أكثر من زميله الأوربى بمراحل ، فلا تنفق أكثر من ١٤ جنيهها سنويا . .

ويرتبط اسم كينيا فى أذهان كثير من الناس فى مختلف أنحاء العالم بحالة الطوارئ التى أعلنتها الحكومة الاستعمارية من أجل « الماوما » . . وقد أعلنت هذه الحالة فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وانتهت فى يناير سنة ١٩٦٠ أى بعد أكثر من سبع سنوات . . وخلال هذه الفترة لم يكن للافريقيين أى حقوق مدنية أو سياسية على الإطلاق لقد اضطهدت كل المنظمات السياسية ، وألقى بالوف المواطنين فى السجون واتخذت الحكومة كل وسائل العقاب الجماعية حتى عوقب كثير من الأبرياء دون ذنب جنوه ، وحكم على الزعيم الافريقى جومو كينيااتا بالسجن سبع سنوات ، على أن ينفى بقية حياته بعد ذلك . .

وتبين بعد ذلك أن الحكومة قد دفعت خمسة آلاف جنيه الى « شهود الملك » فى المحاكمة - لأسباب مختلفة ، وكبتت تماما حرية الخطابة والصحافة والتجمع .

وتصر الحكومة على أن انتهاء حالة الطوارئ لا يعنى تخفيف الاجراءات السابقة التى اتخذتها بل وقامت بتحويل بعض هذه الاجراءات المهنية الى قانون دائم : فمثلا أصدرت الحكومة « قانون المحافظة على الأمن العام » الذى يسمح للحاكم بمنع أو تقييد اقامة أو تحركات الأشخاص الذين يعتبرهم خطرين على الأمن العام . . كما أجاز القانون أيضا فرض الرقابة على عقد الاجتماعات العامة وتسجيل الأحزاب السياسية وبخاصة الافريقية منها . . والقانون الثانى وهو قانون « الأشخاص المعزولين والمعتقلين » ، الذى يمنح الحكومة الحق فى استمرار اعتقال الأشخاص المعتقلين حاليا حتى بعد انتهاء حالة الطوارئ ، وبذلك ظل جومو كينيااتا وغيره من الزعماء الافريقيين معتقلين ، برغم أن بعضهم لم يقدم أصلا للمحاكمة ، وبعضهم الآخر حوكم وبرئت سراحته ، ثم ألقى القبض عليه لتتهم نفسها التى برىء منها .

وقصة كينيا صورة طبق الاصل لقصة معظم المستعمرات التى يوجد فيها مستوطنون أوربيون بل انه لتوجد فى الحقيقة مواقف كثيرة ظلما

وانتهاكا للديمقراطية وحقوق الانسان في مستعمرات بريطانية
وبرتغالية أخرى بأفريقيا :

ففي أواسط افريقيا فرضت الحكومة التي تسيطر على روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، برغم معارضة الافريقيين الذين تبلغ نسبتهم الى الاوربيين نسبة (٢٠ : ١) وتعارض نياسالاند وروديسيا الشمالية - وهما محميتان - أى اتحاد مع روديسيا الجنوبية التي تسيطر على حكومتها فكرة التفرقة العنصرية . ولكن هذه المعارضة لا تلقى أذنا صاغية . والاصلاحات التي تمت منذ تحقق الاتحاد أثبتت أن الامر يسير نحو تطبيق سياسة التفرقة السائدة في اتحاد جنوبى افريقيا . وفقدت بريطانيا السيطرة على الاتحاد ، ولا بد لافريقيين من الدفاع عن انفسهم . والدليل على ذلك مقتل واحد وخمسين افريقيا بطلقات الرصاص سنة ١٩٥٩ في نياسالاند ، وعلان حالة الطوارئ بحجة اكتشاف مؤامرة لقتل البيض . اتضح بعد ذلك لاحدى اللجان القضائية البريطانية أنها محض اختلاق وباعلان حالة الطوارئ في أوائل عام ١٩٥٩ حلت جميع منظمات الافريقيين ، وانقضى القبض على قادتهم مثل دكتور باندا زعيم نياسالاند وكينيث كواندا زعيم حزب زامبيا بروديسيا الشمالية وعلى الرغم من انه قد اتضح للجنة « دفلن » أن المؤامرة التي زعمت الحكومة أن حزب المؤتمر الافريقى في نياسالاند قد دبرها واعتقلت من أجلها الزعماء الافريقيين ، وعلى رأسهم دكتور باندا هي محض اختلاق ، فان الحكومة البريطانية لم تضغ حدا لحالة الطوارئ ، ولم تطلق سراح الزعماء المعتقلين . وقد حدث الموقف نفسه في كينيا ، حيث قتل احد عشر معتقلا افريقيا نتيجة الضرب والتعذيب الذى انهال عليهم من سجانينهم البيض . وبدلا من محاكمة هؤلاء السجانين المجرمين ، نقد طلب اليهم الاستقالة وأحيلوا الى المعاش .

ان سياسة الاضطهاد والتفرقة العنصرية المطبقة في اتحاد جنوبى افريقيا هي المتمرح تطبيقها في اتحاد وسط افريقيا . وفي جنوب افريقيا وصل الطغيان الى منتهاه ، فهناك يضطهد ثلاثة ملايين من البيض تسعة ملايين من الافريقيين وملبوين آخرين من أعضاء الاقليات الأخرى السيئ الحظ . وبالرغم من التاريخ المخزى الفاضح للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، لم تتخذ حكومات الغرب الديموقراطية أية خطوات لمساعدة ضحايا هذه التفرقة في الاتحاد أو حتى في جنوب غرب افريقيا حيث تعاني الملايين هناك بعد أن ضمتها حكومة الاتحاد اليها ناقضة بذلك اتفاقية الانتداب وميثاق الأمم المتحدة وقرار محكمة العدل الدولية .

وبما أن الجهود المبذولة في الأمم المتحدة وخارجها لم تفلح في التأثير على حكومة اتحاد جنوبى افريقيا التي تملك في الداخل قوة بوليسية تعتبر من أكثر مثيلاتها في العالم تنظيما وكفاية وقسوة . وبذلك فإن التنظيم العادى للقوى الوطنية في الداخل يعتبر في حد ذاته عملا شديدا الخطورة ان لم يكن ميسوسا منه تماما .

وقد حددت اقامة الزعيم لوندولى مدة خمس سنوات متواصلة بمقتضى قانون النظام العام . كما عانى مائة وخمسون شخصا متاعب

الطفيان سنة كاملة حين أجبروا طوالها على البقاء في المحكمة لحاكمهم في قضية خيانة لا نهاية لها .. وغارات البوليس وجرائم القتل التي يقوم بها في جنوب غرب افريقيا لا تعتبر الا مسائل داخلية .

وبهذه الحجة نفسها .. حجة « المسائل الداخلية » التي لا تدخل في اختصاص ميثاق الأمم المتحدة تركت البرتغال مدة طويلة نمضى بحرية في تطبيق أقصى وأعنف نظام استعماري في افريقيا . ففي المستعمرتين الصامدتين أنجولا وموزمبيق يطبق هناك نظام من العنف والجور يعتبر على الأقل معادلا في قسوته للنظام المطبق في اتحاد جنوبى افريقيا ، وذلك خلف ستار قانونى « بأن هذه الاراضى تتمتع بحكم ذاتى مثلها في ذلك مثل اقاليم البرتغال الأخرى » .. وفي هذه المستعمرات ما زال يوجد علانية نظام العمل الاجبارى اى العبودية . واية معارضة تقمع في الحال بمنتهى القسوة عن طريق الضرب وشحن المعارضين في سفن ونقلهم الى « جزيرة الموت » - جزيرة سان تومى - التي لا يعودون منها الا نادرا .

وحتى في غربى افريقيا حيث يضطرد الحكم الذاتى بنجاح نسبي نجد أن الاستعمار قد خلف هناك تركة مثقلة : فهناك الحدود السياسية غير الطبيعية التي لا تتلاءم مع الأقسام الجغرافية المنطقية أو التجمعات البشرية ، مما أدى الى اعاقا التقدم السياسى والاقتصادى للدول الافريقية الناشئة . ومن هذا مثلا أن تقسيم الكاميرون (الذى كان مستعمرة المانية) بعد الحرب العالمية الاولى بين فرنسا وانجلترا كان من العقبات الكبرى التي عقدت قضية الكاميرون حين عرضت على الأمم المتحدة في مارس سنة ١٩٥٩ ، ونتج عن ذلك شعور بالمرارة نحو الغرب بين الدول الافريقية الاعضاء .

ان تكوين صورة عامة لافريقيا حاليا أو مستقبلا أمر مستحيل ما لم يكن المرء مسلحا بمعرفة تاريخ افريقيا المستعمرة وتأثير الاستعمار عليها وآثاره فيها والمشكلات التي خلفها وراءه لتعانى منها افريقيا في مستقبلها .

وعلى الرغم من تأثير الاستعمار كعامل منشط للتقدم الاقتصادى في افريقيا ، فان الاستعمار كان دائما أكبر عقبة في سبيل تطور الشعوب .. ففي ظل الحكم الاستعماري نجد أن العناية بالتعليم والصحة والتدريب الفنى وتطوير المجتمع الافريقى قليلة لا تكاد تذكر .

ان تقسيم افريقيا واستخدام اقاليمها كمصادر للمواد الخام لا مداد القوى الاقتصادية الرئيسية لم يسمح بوضع خطة للتطور على مستوى القارة أو على المستوى الاقليمى وبدلا من ذلك فان التقسيمات الاستعمارية قد أدت الى معالجة أمور كل اقليم كأنه منعزل عن الاقاليم الأخرى .

ان الافريقين مقتنعون أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تعتبر بمعزل عن أوضاعها السياسية فالحكم الذاتى والاستقلال يتيح فرصا واسعة وامكانيات كبيرة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ..

والحكم الذاتي لا يسمح للشعب فقط بوضع برامج النهوض باحتياجاته الخاصة التي يعرفها تماما فحسب ولكنه بالإضافة الى ذلك يمكنه من انشاء علاقات مع البلاد الاخرى على قدم المساواة ، وأن يتعاون تعاونا بناء من الناحية الاقتصادية مع غيره من البلاد . والتحرر الاقتصادي والاجتماعي الكامل مستحيل وجوده دون وجود التحرر السياسي . وفوق ذلك فان الشعب حين يحكم في مصيره فان امكانياته تنطلق من عقالها لتقوم بالعمل النشاق الذي يتطلبه التطور الاقتصادي والاجتماعي .

اما قهر الشعوب تحت أي شكل من الاشكال بما في ذلك العمل الاجباري والفرقة العنصرية او الاستعمار المقنع تحت اسم الاندماج فانه لا يتفق اطلاقا مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهذا هو الجواب الذي نجيب به هؤلاء الذين يقولون بوجوب أن تنتظر الدول الافريقية حتى يتحسن اقتصادها وتكتسب خبرة كافية قبل أن تطالب بالحرية .

وهذه الدعوة الى الثاني في طلب الحرية ، هي الدعوى التي تفرح منها رائحة الخيانة السلبية للديموقراطية تتجاهل ما أثبتته التجربة . من أنه بعد الاستقلال فقط ، استطاعت الدول أن تضع مشروعات واسعة في ميدان الاقتصاد والتعليم وتنفيذها . . كما أنه بعد الاستقلال فقط استطاع العالم ان يعرف مشكلات الدولة الاقتصادية والاجتماعية . وفي الحقيقة لا يمكن ارساء قواعد حكومة مستقرة الا بعد الاستقلال وهذا ما يدحض مزاعم الحكومات الاستعمارية من أنها ندرت الافريقيين على الحكم الذاتي . وفي كل الاحوال لم تترك السلطات الاستعمارية الاراضي التي تحتلها . الا بعد أن جعل الضغوط الشعبي المنظم من المستحيل عليها الاستمرار في حكمها دون أن يترتب على ذلك نتائج خطيرة .

وبالإضافة الى تحذيرات المنادين بالحرص وعدم الاندفاع ، فقد أثار هؤلاء المترددون المعارضون لحرية افريقيا بعض الاعتراضات وحينما تثير معظم هذه الاعتراضات هؤلاء الذين يخشون أن يؤثر الاستقلال على مراكزهم المالية ، أو ما يتمتعون به من مزايا خاصة ، فأنني أود أن أناقش المسائل التي ينيرها غير الافريقيين .

فمنذ ، نأر النقاش حول الوسائل التي يمكن المواطنين استخدامها لتحقيق الاستقلال . . وكان الاهتمام منصبا على استعمال الوطنيين للعنف خاصة في الحالات التي لا تستجيب فيها السلطات الاستعمارية لمطالبهم بالسرعة الكافية . ومن الملم أن نقدر مضار استعمال العنف سواء فيما يختص بالمتاعب والآلام العاجلة التي يسببها للبلاد والناس ، أو فيما يختص بالعوامل النفسية التي يمكن أن يتركها في العقول فيما لو ذكر البعض به . الحصول على الاستقلال ، في الاستمرار في أعمال العنف بفرض استبدال قادتهم أو حكومتهم . وقد أوصى مؤتمر اكرا في ديسمبر سنة ١٩٥٨ باستعمال العمل الإيجابي غير المتسم بالعنف . وبهذا الشأن لا بد أن يتجه الاهتمام الى كلمات المصلح الانجليزى جون برايت التي قالها سنة ١٨٨٦ : « اننى لم أدل بكلمة واحدة تجيز استخدام القوة ، فكل ما قلته كان ضدها ، ولكننى حر في أن أندر هؤلاء الذين

بيدهم مقاليد السلطان ، بأن تأخير تطبيق العدالة او اطالة عهد الظلم يسوغ استعمال القوذة لاصلاح الامور . ان هذا هو ما توحى به الطبيعة وما يامر به الله عز وجل . . وكل انحراف نحو الجانب المضاد لن يكتب له البقاء . اذا شئيد الناس مبانيهم على فوهة بركان فيزوف فقد احذرهم من غيتانهم ومن الخطر المحدق بهم . ولكننى كنت مسئولا بأية حال عن ثورة البركان التى ستدمرهم . ويمكننى ايضا أن أقول ان القوة التى تمنع الحرية وتنكر الحقوق ليست أكثر تمشيا مع قواعد الاخلاق من القوة التى تكسب الحرية أو تضمن الحقوق . »

وثانيا يوجد هؤلاء الدين تأثروا بالضمير المثلث الذى يؤديه اليه سجل الاستعمار الغربى لسوء الحظ فهم يختصون أن يستجيب الافريقيون بعد الاستقلال لنوازع الانتقام من الأقليات ، خاصة من البيض اصحاب السيطرة فيما مضى .

وللرد على ذلك لا بد أن نشير الى حقيقتين هامتين : فنظرة الى كل الدول المستقلة تبين رغبتها الأكيدة فى رفع مستواها الاقتصادى وهذا يتوقف على رأس المال الأجنبى والمهارة الفنية . . وعلى الرغم من ان الأعمال التجارية والصناعية بالدول الافريقية المستقلة فى أيدي الاجانب يملكونها ويديرونها فانها تتقدم باطراد .

والحقيقة الاخرى هى أن الافريقى فى تلك المناطق التى تسمى مناطق الاجناس المتعددة ، حريص كأخوته فى الاماكن الاخرى ، على تطوير اقتصاده . . وبذلك سيعتمد على رأس المال الخارجى والخبرة الاجنبية . . . ولذلك فليس من مصلحته حينئذ أن يتبع سياسة اضطهاد للعناصر التى تختلف عنه فى اللون .

وبغض النظر عن كل هذه الاعتبارات . . فيجب التثبت من أن مجرد تأخير الاستقلال لا يحقق الامن للمستوطنين ، بل على العكس فان هذا التأخير يجعل المستوطنين يبدون فى نظر الوطنيين على انهم العقبة التى تعوق تقدمهم . . وبذلك تتولد كراهية المستوطنين فى نفوس الوطنيين بدلا من الصداقة . ولذلك فان التحرك ببطء نحو الاستقلال أشد خطرا من التحرك السريع ، وبجانب ذلك فان هناك حقيقة هامة هى : انه لا بقاء لمعاهدة أو أى شكل آخر من أشكال الموائيق الا اذا غلف برصيد من حسن النية . . والنية الحسنة من جانب آخر تتوقف على العلاقات التى توجد بين المستوطنين واصحاب البلاد ، وهذه تبعا لذلك تتوقف على مدى مجارة المستوطنين لآمال الافريقيين بدلا من هذه الاسطورة التى تدعى « سمو الجنس الأبيض » .

والكفاح الافريقى فى سبيل الاستقلال لا يمكن ايقافه ، كما لا يمكن الحكم عليه أيضا . فلا بد من وقوع اخطاء ، ولكن هذه الاخطاء جديرة بالفهم لا بأن نحكم على الكفاح الافريقى بمقتضاها ، ونلصق به التهم . . . وبعد ذلك فلا توجد أية قوة من هذه القوى التى تدعى بطولة الدفاع عن الديموقراطية قد بلغت حد الكمال . فأمريكا لديها مشكلة التفرقة العنصرية ، وبريطانيا لديها مشكلة المستعمرات ومشكلة التفرقة فى

داخل الوطن ، وفرنسا تعاني مشكلة الديمقراطية بالداخل ومشكلة
الجزائر بالخارج .

وهناك هؤلاء المهتمون بأفريقيا المجرد خوفهم من أن تسقط ضحية
للسيوعية وأن تنضم للكتلة الشرقية .. وهذا الاتجاه ليس مخطئا
فحسب ، بل انه أفلاس وتعويق للديمقراطية فأفريقيا لديها مشكلات
إنسانية عاجلة تنتظر الحل ، وعليها أن تكرر كل وقتها وقواها لهذا
العمل .

في أفريقيا تجرى الآن تغيرات سريعة . والسنوات القادمة سوف
تشهد نهاية كل أشكال الاستعمار في أفريقيا . وقد تبقى مشكلة
الاضطهاد العنصري في جنوب أفريقيا كما قد تستمر أنجولا وموزمبيق
خاضعتين للبرتغاليين ولكن الجزء الأكبر من أفريقيا سيتحرر .

وبعد التحرير ستأتي فترة الترميم .. ونعني بالترميم وسائل
الحكم والادارة ، وظهور الاتجاهات واليول، ووضع البرامج الاقتصادية
والاجتماعية المضخمة . وعلى أفريقيا أن تخوض نضالا مرابلي دمويا في
بعض أماكن من أجل الحرية .. ونضالها يقوم على دعائم أخلاقية ، كما
أنه دفاع عن حقوق الإنسان الديمقراطية . عن الحريات الأساسية .
ومن أجل هذه المثل العليا يجب أن تكرر أفريقيا نفسها ، من النشل
في تحقيقها سيكون معناد . خيانة الشعار الذي يسر نضالها في ظله .
والشخصية الافريقية ستصبح باعنة ولا معنى لها الا اذا اتسمت بهذه
الاشياء النبيلة التي تناضل افريقيا في سبيلها . وبالإضافة الى ماسبق
فانه لكي تستطيع افريقيا أن تمد العالم بنمار حرية أو كرامتها
التي ظفرت بها حديثا ، فلا بد أن تبقى رمزا للحرية والديموقراطية
تذكر العالم بها في كل وقت . وبدلا من أن تنضم الى واحد من الكتل
الموجودة أو أن تعمل على تشكيل كتلة جديدة ، يجب عليها أن تؤكد
شخصيتها في توب من الحرية الفردية الأساسية والمدنية .

والحرية والاستقلال لا يمكن تعريفهما فقط بأنهما هزيمة للاستعمار
وللسيطرة الأوروبية والاستغلال الخارجي . فحقيقة يجب على افريقيا أن
تحذر أي عدوان على حريتها أو انتقاص منها ، ولكن الحرية أيضا
يجب أن تتضمن حرية الفرد في داخل الدولة حديثة النشأة ، تماما كما
يجب أن يتضمن التقدم الاقتصادي توزيعا عادلا للثروة وتهضة اجتماعية
للشعب كله . فالشعب الذي يحارب في سبيل استقلاله يتطلع دائما
الى القضاء على كل مظاهر الضغط والقهر والوسائل غير الديمقراطية،
وذلك مع قيام حكومته الحرة .

وفي أغلب الأحيان ينصرف تفكير الناس حين يتحدثون عن
الديموقراطية ، الى الديمقراطية الغربية ؛ وخاصة البريطانية
والفرنسية والأمريكية بما لكل منها من أشكال برلمانية وأجهزة خاصة
..ومثل هؤلاء يطالبون بأن تستورد افريقيا صورة طبق الأصل من هذه
الديموقراطية بأجهزتها المختلفة ، وما يصحبها من الخصائص التي تقتصر
عليها . وهذا الاتجاه يتجاهل الحقيقة التي تبين أن أوروبا وأمريكا في

جهودهما لتطوير هذه المنظمات تأثرت كل منهما بالظروف والملابسات التى كانت تحيط بهذه الجهود . وبدون أن تهمل أفريقيا مبدأ الحرية السياسية والمدنية للفرد ، يجب على أفريقيا أن تكون حرة خلال فترة البناء فى أن تقرر أى شكل من أشكال هذه المنظمات ، يلائم إدارة حكومة ديموقراطية ، فيها ، وقد صرح الناقدون لافريقيا أن الديمقراطية لن تنجح فى أفريقيا بسبب الأمية وعدم وجود أحزاب للمعارضة . ولكن الأمية لن تقف حائلاً دون الديمقراطية ، وقد تودى الى التحول عن شكل معين من أشكال الديمقراطية ومنظماتها ، ولكنها لا تودى الى الفائها تماماً . وعندما تحصل إحدى الدول على استقلالها سيتضمن انجانب الأكبر من قيادتها الفعالة للعمل معاكفريق واحد فى حقل الكفاح الوطنى ، وستكرس الحكومة الجديدة نفسها لتحقيق أسس حاجات الشعب الاجتماعية والاقتصادية . ومثل هذا الموقف لا يسمح الا بمعارضة صغيرة وضعيفة جداً ، غالباً ما تكون مجردة من القيادة القوية ، وما لم يحدث انشقاق فى صفوف الحكومة الوطنية الجديدة فقد يستمر الموقف السابق مدة عشر سنوات أو أكثر . وهذا لا يعنى إلغاء الديمقراطية ، ولكنه موقف يحتاج الى أن يزداد الوعى من جانب الشعب ليحافظ على حرياته الفردية . والحزب الذى يتولى الحكم عليه عبء ثقيل ، ويجب ألا يسمح للمعارضة الصغيرة الضعيفة أن تعوض ضعفها باستعمال العنف أو الوسائل غير الديمقراطية .

ومثل معظم المناطق المتخلفة فى العالم ، تحتاج أفريقيا الى سرعة تطوير اقتصادها وعليها أن تفعل ذلك فى أقصر وقت ممكن ، بإقل عدد من الموظفين ورأس المال وحينما تنهك الدولة فى خطط التنمية الخاصة بها يجب عليها أن تواجه منكلات إعادة بناء اقتصادها وتحويله من الشكل الاستعمارى الى شكل يتلاءم مع حاجات دولة مستقلة ولن يكون هذا العمل سهلاً بسبب منافسة القوى الغربية والشرقية . ولكن أفريقيا يجب أن تتفادى من الزج بنفسها فى غمار هذه المنافسة ، وان تفسح لنفسها حرية العمل بعقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو متعددة الاطراف مع أية دولة تمدها بحاجتها العاجلة بأيسر الشروط وبنون قيود اقتصادية أو غير اقتصادية .

وفى خلال عملية إعادة البناء ، قد تفكر الدول الافريقية فى توثيق الروابط وتوسيعها مع الدول المستقلة المجاورة ، وبقدر الامكان فى توحيد الجهود والتعاون فى استغلال مصادر الثروات . ويعتبر تطوير القوى والمواصلات والبحوث ميدانا طيبا للتعاون فيه مع الدول المجاورة .

وكل زعيم افريقى يأمل أن يؤدى الاستقلال الى رفع الحواجز التى وضعها الاستعمار وأن يسهل تنمية الوحدة الافريقية وربما - ذات يوم - الولايات المتحدة الافريقية . وكل انقادة سيعملون فى الحقيقة من أجل هذا الهدف . ولكن من السذاجة أن نتجاهل وجود عدد من المشكلات مثل تعدد اللغات والقبلية فى بعض المناطق ، ومثل فقر المواصلات والمسافات الطويلة فى مناطق أخرى ، ومثل الشخصيات والاحزاب المتعارضة

في غيرها الخ . وهذا يتطلب بعد حسن الادارة، الاحترام والفهم المتبادلين لمصالح كل الاطراف .

وعلى المسرح العالمى نجد ان افريقيا هى محور الصراع فى النصف الثانى من القرن العشرين . وان لها لقوة دافعة ، ومستقبلا كفيلا بأن يؤثر فى الشؤون العالمية بشكل يتزايد بتطور دولها . ولها أيضا شخصيتها مما يجعلها تفرض وجودها على الدول الاخرى حتى تعرفها وتقبلها . وتهتم افريقيا بالشؤون العالمية على نحو ما تهتم بها ما تسمى بالقوى الكبرى . وانها لتستفيد من السلام أكثر من افادة بعض الامم الاخرى اذ أن حاجات أهلها تتطلب الوفاء السريع بها .

والنضال الافريقى له أوجه ثلاث : نضال من أجل الحرية السياسية. ونضال من أجل الفرص الاقتصادية، ونضال من أجل الكرامة والانسانية وعندما ينتصر هذا النضال فى كل انحاء القارة فستجده قواها جميعا، لتحقيق هذه المبادئ التى ناضلت من أجلها .

الافريقي والديمقراطية

بقلم : جوليوس نيريري

بانتها هذه السنوات العشر (١٩٦١ سنة ١٩٧٠) ستكون افريقيا كلها قد تحررت من الاستعمار ويؤكد الوطنيون الافريقيون أن نهاية الاستعمار سيعني قيام الديمقراطية .

حكام افريقيا الاسـنـمـاريون الذين لم يظهروا احتراما كافيا للديمقراطية مقتنعون بأن الافريقي غير قادر على ادارة دفة حكومة ديمقراطية . وهم يتكهنون أن نهاية الاستعمار ستقود الى قيام الدكتاتورية في جميع أنحاء القارة الافريقية . وهم يتناقشون حول استعداد الافريقيين أو عدم استعدادهم ليصبحوا ديمقراطيين .

وقد اخترت أن أسهم في هذا النقاش بهذا المقال ، لا لأنني أريد أن أنحاز الى أحد الجانبين ، ولكن لأنني أعتقد أن المتناقشين لم يعنوا بتوضيح عباراتهم . فلو أنهم فعلوا ذلك وعنوا على الأخص بتحليل اصطلاح «الديموقراطية» ، لكانوا قد اكتشفوا أن تعريفاتهم للديموقراطية تختلف فيما بينها اختلافا تاما ، وأنهم كانوا في الحقيقة يضيعون وقتهم بالجدال حول أغراض متعارضة .

لقد بذلت أكثر من محاولة لتعريف الديمقراطية . ولعل من أحسن التعاريف ومن أوسعها انتشارا ، التعريف الذي وضعه أبراهام لنكولن وهو « حكومة الشعب التي يكونها الشعب والتي تعمل من أجل الشعب » . وفي الحقيقة أن حكومة أى بلد ما دامت قد لونها الشعب بنفسه ، فلا شك أن الشعب سوف تكون لديه بعض الوسائل التي تجعل صوته مسموعا عندها . ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون لكل واحد من أفراد الشعب دور شخصي في وضع التشريعات ورسم السياسات . ولهذا كان من الضروري أن يختاروا من بينهم عددا محدودا من الشخصيات التي تمثلهم وتتحدث باسمهم داخل الحكومة . وقد يبدو هذا من الأشياء الأولية التي لا تحتاج الى الشرح الذي قدمته هنا . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يدعى بعض الناس أن الافريقيين لا يمكن أن يقيموا في بلادهم حكومة ديمقراطية بمجرد حصولهم على استقلالهم ؟ وبماذا يسوغون قولهم بأن أية حكومة افريقية لن تسمح طبعا بقيام معارضة ؟

أنا لا أعتقد ان أى شخص يمكن أن يكون لديه سبب حقيقي للدعاء بأن قيام معارضة في دولة افريقية مستقلة يعتبر أمرا مستحيلا في هذه المرحلة من تاريخنا .

وفى رأى أن دعائم الديمقراطية ثلاث : المناقشة والمساواة والحرية
والاخيرة هى نتيجة للدعامتين الاولى والثانية .

وهؤلاء الذين يشكون فى مقدرة الأفريقى على انشاء مجتمع
ديموقراطى ، لا يمكن أن يشكوا أيضا فى مقدرة الأفريقى وجهه للنقاش .
فهذا شئ أفريقى صرف كالشمس الاسستوائية الساخنة . . كما انهم
لا يستطيعون الشك أيضا فى حب الأفريقى للمساواة لأن الارستقراطية
شئ غريب عن أفريقيا . وحتى إذا كانت توجد طبقة ارستقراطية بالمولد،
فمن الناحية التاريخية يمكن ارجاع أصولها الى بلاد تقع خارج القارة .
ومن الوجهة التقليدية لا يعرف الأفريقى نظام الطبقات . وأنا أشك فى
أنه توجد كلمة فى أية لغة أفريقية معنى . . طبقة ، حتى فى تلك المجتمعات
القليلة التى ترك فيها المستعمر بعض مظاهر الارستقراطية . . ويشير
الأفريقيون الى الارستقراطيين بالمولد بكلمة «العظيم» أو «الشخص الذكى»

والمجتمع الأفريقى التقليدى سواء كان له رئيس أم لا - وكثير من
المجتمعات مثل مجتمع بلادى ليس له رئيس - هو مجتمع المساواة الذى
يدير شئونه عن طريق المناقشات .

وإذا كانت الديمقراطية اذا هى شكل من أشكال الحكومات أقامها
الناس بمحض ارادتهم ، وإذا كانت دعائمها هى المناقشة الحرة والمساواة،
فليس فى المجتمع الأفريقى التقليدى حينئذ ما يجعل الأفريقى غير متلائم
معه . . بل على العكس يوجد فى تقاليده كل ما يؤهل الأفريقى لأن
يصبح صورة صادقة لما يطلبه أى ديموقراطى بالطبع .

لقد كان فى امكان اليونانيين القدماء أن يتشددوا بالديمقراطية
حين لم يكن لأكثر من نصف عدد السكان حق مناقشة أمور الدولة .
وكان فى قدرة واضعى اعلان الاستقلال أن يتحدثوا عن « الحقوق النابتة
للإنسان » على الرغم من أنهم كانوا يعتقدون فى الاستثناءات ، وكان فى
قدرة « ابراهام لنكولن » أن يقدم لنا تعريفا دقيقا للديمقراطية . على
الرغم من أنه تحدث فى مجتمع كان يؤمن بملكية الرقيق . . وكان ممكنا
لاصدقائى البريطانيين أن يطنطنوا بالديمقراطية ، وهم فى الوقت نفسه
يشيدون امبراطورية عظمى لمجرد تحقيق مجد لهم .

وهؤلاء الناس لم يكونوا مدعين ، بل كانوا يؤمنون فعلا:
بالديمقراطية ، التى كانت تعنى بالنسبة لهم « الحكومة التى تقوم على
المناقشة والمساواة » ، والتى دافعوا عنها ، ولكنهم عاشوا فى عالم كان
يستبعد حشودا من المخلوقات البشرية من فكرة المساواة . . وهو أمر
لا يمكن حدوثه اليوم فى القرن العشرين . فالرجل العادى اليوم ، فى
الشارع ، أو فى الغابة ، لم يحتفظ لنفسه بمثل هذا التقدير من قبل .
وأنصاف الآلهة الذين يريدون معاملته كمخلوق أدنى منهم ، يعلمون مدى
قوته التى تخيفهم وتجبرهم على تفسير وتسويغ جرائمهم . . لأن الشعب
الذى من حقه اليوم أن يحكم نفسه بنفسه ، لا يمكن أن يغفر خطأ أو
يعفو عن شخص يخرق القانون .

ولانوجد قارة حاربت من أجل كرامة الانسان العادى مثل ما حاربت افريقية . ففي البلاد الاخرى قد يصبح الناس كما يأتى : « رجل واحد ، تصويت واحد » والسنتهم فى أفواههم ، أما فى افريقية ، فالقادة الوطنيون يؤمنون بذلك كمبدأ أساسى ، والجماهير التى يقودونها لا تقبل شيئا أقل من ذلك . . وفى كثير من البلاد التى تدعى الديمقراطية ينبذ القادة من الارستقراطية ، سواء كانت ارستقراطية المولد أو الثروة ، أما فى افريقيا فهم أشخاص عاديون ، لأنه فى افريقيا لا توجد طبقة ارستقراطية . وقد فشلت التقاليد فى خلق هذه الارستقراطية ، وسوف تجعل روح القرن العشرين من ظهورها أمرا مستحيلا .

ويوجد كثير من هؤلاء الذين ينقدون القومية الافريقية فى بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . . وهم حين يهاجمون استعدادنا لتكوين شكل ديمقراطى للحكومة ، فانه لا ترسم فى ذاكرتهم صورة الديمقراطية ، ولكن صورة النظام الخاص الذى اتخذته الديمقراطية فى بلادهم . . نظام الحزبين والمناقشة التى تجرى بين حزب الحكومة وحزب المعارضة داخل مبنى البرلمان .

والحق أنه بالنسبة للدول الانجلو سكسونية ، أو الدول ذات التقاليد الانجلو سكسونية ، يعتبر نظام الحزبين هو عصب الديمقراطية وروحها . . ومن غير المجدى أن نخبر أحد هؤلاء الانجلو سكسون أنه حينما يجتمع سكان احدى القرى البالغين مائة شخص ، ويتناقشون معا حتى يوافقوا أخيرا على المكان الذى يحفر فيه أحد الآبار فانهم بذلك يمارسون الديمقراطية ويطبقونها . . هذا الانجلو سكسونى سيصر أولا على معرفة ما اذا كانت المناقشة قد نظمت نظمتا صحيحا ، وسيصر على معرفة ما اذا كانت قد وجدت جماعة مؤيدة وأخرى معارضة .

وأحب أن أقول اننى أشك فى مدى صلاحية هذا الشكل الانجلو سكسونى من أشكال الديمقراطية . . ولتوضيح ذلك أقول :

أن الافريقى فى مجتمعه التقليدى هو دائما فرد حر ، ومندمج الى أقصى حد فى عضويته لمجتمعه ، ولكنه لا يرى أى تعارض بين مصالحه الخاصة وبين مصالح مجتمعه . . وذلك لأن بناء مجتمعه كان فى الحقيقة امتدادا مباشرا للعائلة . فهناك أولا العائلة برابطة الدم التى تجمع أفرادها ، والتى تتطور بعد ذلك لتتكون القبيلة . . وشئون القبيلة - كما شرحت من قبل - تدار بالمناقشة الحرة المتساوية . وعلى كل حال ، فإن اصطلاح حكومة ، يعنى فى عقل الافريقى غير ما يعنيه عند الأوربى ، فهو فى نظر الافريقى يتخذ معنى شخصيا ، بمعنى « رئيس » ، وهو فى نظر الأوربى يعنى بناء كبيراً تجرى فيه مناقشة ما .

وفى افريقية المستعمرة لم يتغير هذا المعنى الشخصى ، ما عدا أن الشخص العادى الذى يسمع كلمة « حكومة » يتجه بفكره الى مأمور المركز ومفتش الاقاليم والحاكم العام . وعندما بدأنا نحن الافريقيين - الذين قرأنا لابراهيم لنكولن وجون ستيوارت مل - نطالب لبلادنا بالديموقراطية

بمعناها الغربى ، أى كبناء كبير نجرى فيه مناقشة ما ، كان أول من قاومنا واستمر فى مقاومتنا الى آخر لحظة ، الأشخاص الذين يجسدون فكرة الحكومة أى مأمور المركز ومفتش الاقليم والحاكم العام .

ان الاضواء تسلط اليوم على شعوب القارة الافريقية نتيجة لنضالها فى سبيل الاستقلال . والنضال فى سبيل التحرر من السيطرة الاجنبية عمل وطنى لا يترك مجالا لآى خلاف وهو يوحد كل العناصر فى الدولة ، لكى تتولى زمام القيادة فى البلاد كلها حركة وطنية وليس حزبا واحدا أو أحزابا متعددة . وما ان تنجح هذه الحركة الوطنية فى توحيد الشعب وقيادته نحو الاستقلال ، حتى تشكل بالطبوع أول حكومة فى الدولة الجديدة . وليس من السهل أن نتوقع أن دولة موحدة يجب عليها أن تتوقف فى منتصف الطريق لتنقسم على نفسها بعنف الى جماعات متعارضة وذلك لمجرد أن تتلاءم مع ما سبق أن أطلقت عليه اسم « شكل الديموقراطية » الانجلو سكسونى وذلك كله فى لحظة الاستقلال .

ان وجود معارضة منظمة فى رأى غير ضرورى ، على الرغم من أنه من الصعب حينئذ أن يسمى المجتمع الخالى من المعارضة مجتمعا «ديموقراطيا» ولكن سواء قامت معارضة أو لم تقم ، هذا يتوقف تماما على رغبة الشعب نفسه ، ولن يؤثر كثيرا ما دامت تتوافر للشعب المناقشة الحرة والمساواة فى الحرية .

مصر افريقيا

بقلم : سيكوتورى

ان الحكومة التى أشرف برياستها ، والنس تخلص كل الاخلاص لمبادئ العدالة والتضامن ، وتخلص ، أيضا « فوق كل شىء » لارادة الشعب الغنى وسعيه المتواصل الى مساندة نضال الشعوب المظلومة ، ان حكومتى هذه تود ان تعلن مرة اخرى . ان حرية افريقيا غير قابلة للتجزئة ، وان الاستقلال الغنى لهذا السبب لا يمكن فصله عن استقلال شعوب افريقيا الاخرى .

وهكذا فان عملنا فى سبيل الاستقلال مرتبط باشتغالنا بتصفية آثار النظام القديم وبناء غنىنا على أساس اقتصادى منين .

وبعض الناس بنوا حكمهم على القارة الافريقية على أساس ضعف الشعب الافريقى ازاء قوة وسائل السلطات الاستعمارية . ولكن هؤلاء الناس لم يعرفوا الفكرة الكامنة فى عقول شعوبنا عن وسائل القوى الاستعمارية التى تتبعها نحونا ، وعن تظاهرها الكاذب . لقد رفضوا ان يكتشفوا أنه تحت هذه البشرة السوداء أو الصفراء ، توجد المزايا الانسانية نفسها والذكاء والارادة والفضيلة نفسها .

وهكذا فقد رفضوا ان يفقهوا الدور الذى ستؤديه القارة الافريقية فى يوم ليس ببعيد لحفظ توازن عالم متطور ، عندما تحتل كل الشعوب مكانها اللائق لسيادتها فى الامم المتحدة .

وعلى كل حال فان التاريخ الافريقى يمر اليوم بمرحلة من التطور السريع تدل عليه الاحداث الهامة التى تقع اليوم . فمنذ عشرة أعوام فقط كانت افريقيا كلها تقريبا مستعمرة بالأجانب ، وحياتها كلها مسخرة لمصلحتهم . لقد كانت افريقيا بعيدة عن المسرح العالمى . واليوم يعبر ممثلو الدول الافريقية الاعضاء فى مختلف المنظمات الدولية عن ارادة شعوبهم الحرة . وقريبا ستحصل أمم أخرى فى افريقيا على حريتها .

والحقيقة الثابتة الواضحة اليوم ، هى النهضة الشاملة لشعوبنا . حتى هذه الشعوب التى تعتبر أكثر تخلفا من غيرها ، أى أكثر خضوعا للضغط والاضطهاد . وكل الخطط التى رسمت لمعارضة هذه الارادة الافريقية الجامحة لاسترداد كرامة القارة ، قد فشلت واحدة بعدأخرى . وفى آفاقنا تدوى صيحة واحدة هى « الاستقلال » .

وهكذا فان الاستقلال والوحدة هما اليوم القوتان القاهرتان اللتان تهزان افريقيا .

رغم هذه اللحظة التي يحاول فيها الشعبان الأمريكي والسوفييتي بسط نفوذ الانسان على القمر ، ألا يجب أن تتساءل افريقيا لماذا يصر الاستعمار على بسط نفوذه على أبناء افريقيا ونزوتها ؟ هل يصح أن يهزم التقدم الانساني الفضاء الخارجي ، ويصل الى القمر ، دون ان يصبح قادرا على ضمان الحرية والكرامة لشعوب المستعمرات ؟

في سنة ١٩٥٩ كانت كل القارات قد تحررت فيما عدا القارة الخامسة أى قارة افريقيا وهذا هو السبب الذي من أجله لن تتقاعس افريقيا عن بذل الجهود الضخمة التي يجب أن نقوم بها للتغلب على عدم التقدير الذي تقع ضحية له . وبهذا الخصوص لا تمثل غينيا فقط ارادة ملايين ثلاثة من الرجال والنساء ، كبارا وصغارا ، بل انها تمثل عن طريق نضال شعبها آمال ٢٠٠ مليون شخص يكافحون كل يوم ضد الجوع والمرض والجهل .

وبذلك فان الانسانية حين كانت تتحرك نحو مجتمع متحد حقيقة ، يعمل للافادة من كل الامكانيات والخبرات التي توافرت لدى الانسان ، فان افريقيا بدت كأرض محبوسة مقصاة عن بعض نواحي النشاط البشرى ، مسلوقة معظم حقوقها الاساسية والسبب الشرعى لوجودها .

ومنذ أقل من قرن ، أذاع « ابراهام لنكولن » اعلانه العاطفي ضد الرق ، الذي كان في الوقت نفسه وثيقة تددين الاستعمار . قال فيه « انكم تستطيعون أن تخلصوا بعض الناس بعض الوقت ، ولكنكم لا تستطيعون خداع كل الناس كل الوقت » ونحن نأمل أن صوت هيئة الأمم المتحدة حينما يرتفع أكثر مما يرتفع الآن سوف يلتقط هذه الكلمات ليؤكد أن عالما منقسما على نفسه لا يمكن أن يعيش ، وأنه لا يمكن السماح بعد ، لذلك الجزء من العالم بالحياة في ظل العبودية وللجزء الآخر بالحياة في ظل الحرية .

ولأن قضية الانسان يجب أن تنتصر ، فان افريقيا بكل متاعبها ، سوف تتغلب أيضا على المصاعب التي بثها في طريفها ضيق الأفق والانانية للأكبرياء والغباء .

ان افريقية وقد بدأت تظهر على المسرح العالمى ، تلحق بالعالم اليوم . لا كقوة معارضة معادية ، ولكن بروح ملؤها التعاون الكامل ، وبرغبة واعية في أن تصبح عاملا فعالا لا يستطيع العالم أن يتجرد منه دون أن يفقد الكثير من فرصه ومصادره .

وهذا السبب الذي من أجله يتهم البعض أبطال افريقيا والوطنيين منها عن سوء نية بأنهم ثوريون ومثرون للفرع ، ولكن الحق الشرعى الطبيعى لا يمكن اعتباره في أية لحظة خطرا وعدائيا . وبغض النظر عن حق كل شعب في ممارسة سيادته ، وبغض النظر كذلك عن التقدم السياسى الذى ينتج عن ذلك ، فثمة حق مقرر للشعوب صغيرها وكبيرها في أن تتحرر . . . أليس حق الحرية هذا واحدا من الدعائم الاساسية في ميثاق الأمم المتحدة ؟

ان كان هذا ، فدول افريقيا المستقلة سوف يكون من حمها ممارسة سيادتها لتركز اهتمامها على تحقيق قيام افريقيا الحرة المتحدة ، وهذه الدول لن تتجاهل المشكلة الرئيسية : أى مشكلة الاستقلال الوطنى للشعوب المستعمرة التى تحاول ابعاد القوى الاستعمارية عن طريق تغيير الروابط القانونية التى فرضتها عليها هذه القوى .

وقد ظلت الأمم التى ادعت لنفسها الدور القيادى فى افريقيا نظن أمدا طويلا أنه يمكنها أن تتصرف باسم شعوبنا ، والفشل الذى أصابها فى هذا الشأن معروف وغالبا ما ادعت هذه القوى التى سيطرت على قارتنا أن وجودها فى أرضنا يسوغه من الناحية الادبية الحاجة الى ادخال حضارتها عندنا ، كما لو كانت افريقيا ليس لها ماضيها أو حضارتها الراقية ، والتى أدى اتصالها بالاستعمار الى تدهورها بل الى اختفائها . واليوم لا يتركز أحد استحالته فرض حضارة أجنبية على شعب من الشعوب بالقوة أولا ، وفى الوقت نفسه الذى يكون فيه هذا الاحتلال الذى يدعى صفة الانسانية مصحوبا باستغلال منظم .

وفشل المذهب الاستعماري يتمثل تماما فى الحقيقة التى تقول : ان القوى الاستعمارية التى تحمل فى يدها وسائل تنمية الثروة ، لا تستعمل هذه الوسائل لاعادة التوازن بين مستوى معيشة الشعوب الخاضعة للاستعمار ومستوى معيشة الشعوب المسيطرة . ولكن هذه القوى على العكس تزيد من عدم التوازن هذا ، وذلك بالاستغلال المنظم للمنتجات والمواد الخام ، مبقية السكان الوطنيين فى أشد حالات الفقر والاحتياج ، وليس ثمة حاجة بعد الآن للاستمرار فى محاكمة الاستعمار بعد أن صدر حكم التاريخ والحوادث عليه بالاختفاء التام .

ان سلامة دول افريقيا المستقلة وحياتها مرتبطان بالوحدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لافريقيا ، ونحن نرى بوضوح أن دول افريقيا المستقلة لا يمكنها أن تصبح جزرا وسط قارة من اليأس . فبعد أن ظلت افريقيا طويلا مستبعدة عن كل نواحي النشاط الانسانى الحر ، وبعد أن ظلت طويلا على هامش التاريخ ، فانها الآن وهى على وعى تام بما يتطلب مستقبلها ، ترفض أن تسمح بالتضحيات غير المحدودة للأجيال المقبلة من شعوبها .

ومن الواضح ان الوصاية على الامم الافريقية مآلها الى الفشل . وقد لوحظ دائما أنه لكى تنجح بعض الحكومات الغربية فى تحقيق أغراضها ، فانها تؤكد رغبتها فى التعاون مع الافريقيين أفرادا وهيئات ، بجعل هؤلاء يلتزمون السير فى خط يتفق مع رغبات تلك الحكومات . وهذه هى سياسة « العرائس التى تحركها الأيدي الخفية » التى يقل نجاحها يوما بعد آخر فى افريقيا ، لأن الشعوب يزداد تنظيمها يوما بعد يوم ، كما تزداد تصميمها على الكفاح ضد كل أشكال السيطرة ، حتى ولو كانت هذه السيطرة تمارس بأيدى الافريقيين من صنائع المستعمرين .

والامر الذى لم يكن معروفا حتى الأمس ، هو أن افريقيا اليوم تعبر بوضوح عن نفسها ، ولن تسمح بأن يتحدث باسمها وضد رغباتها

هؤلاء الذين كانوا يسيطرون على أبنائها ومقدراتها .. ولهذا فإنه يبدو واضحا اليوم أكثر من ذي قبل ، أن افريقيا - برغم حاجتها الى المساعدة لاستكمال تحرير بلادها كليه من رغبة الاستعمار ولإعادة بناء نفسها - لن تقبل اطلاقا أى نوع من الوصاية . اننا لسنا فى حاجة على الاطلاق الى حضارة أحد أو مدنيته ، لأننا نملك حضاراتنا .. ونحن مفتنعون أنه لكي نزيد من تطور حضاراتنا هذه ، فإن العمل الحر للافريقيين أنفسهم ضرورى لا غنى عنه . أما بالنسبة لهؤلاء الذين لم يصلوا بعد الى هذا المستوى من الفهم والاحترام لشعوبنا ، والذين يعتقدون أن شعوبنا لا تقف على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى ، وأن حضاراتنا لا تملك مفومات البقاء والاستمرار مثل زميلاتنا ، بالنسبة لهؤلاء نعتقد أنه من الأفضل لهم أن يتوقفوا عن مديد المعونة لافريقيا . وما نطلبه باسم التضامن الدولى وبدافع من ايماننا العميق بأن التقدم العالمى ينتج من تعاون كل الشعوب بعضها مع بعض هو مساندة أخوية لا تسمح لافريقيا بأن تتحرر تماما من الضغط واستغلال الأجبيين ونحن لا نفكر اطلاقا فى أن نفصل افريقيا انفصالا ضيقا يعزلها عن غيرها من القارات .. بل اننا نؤمن ايمانا عميقا أن مصر افريقيا مرتبط بمصير القارات الأخرى ، كما أنه يتوقف على وجود حالة توازن فى العالم ، سواء فى اتجاه السلام والفهم الطيب المزدوج أو فى اتجاه الحرب .

ومنذ الحرب العالمية الأخيرة تناول خبراء « يفوقوننى تخصصا واستعدادا » حالة عدم التوازن المحزنة التى قسمت العالم جزأين : الاول هو الذى يضم مجموعة الدول المتقدمة التى وصلت مجتمعاتها الى مستوى مرتفع من المعيشة والتنظيم الاجتماعى والآخر هو الذى يضم الدول غير النامية ، أو قليلة النمو ، التى يقع سكانها فريسة دائمة للمرض وسوء التغذية والجهل . وقد بين الخبراء بالاحصائيات فيما يختص بهذه الدول المتخلفة ما هى عليه من تدهور خلقى وحياة منحطة نتيجة حتمية مباشرة لما هى فيه من بؤس . وبجانب هذه العناصر الحيفيه المطروحة الآن أمام الضمير العالمى الذى يجب أن يكون هو الوصى المسئول عن القيم الخلقية والعقلية للمجتمع الانسانى فإن الدراسات الجادة التى أجريت لمحاولة ايجاد حل عملى للمشكلات المختلفة التى تعانىها هذه الدول المتخلفة : أتت تضم ثلثى سكان العالم ، قد فشلت فى تحقيق غرضها . وأكثر من ذلك فليس هناك فائدة من التفكير فى أن تخصص ٥٠٪ من موارد الدول المتقدمة لحل مشكلات الدول المتخلفة ، حتى ولو وافقت على ذلك شعوب هذه الدول المتقدمة ، لأنه وإن كان ذلك سيؤدى الى تصحيح الميزان ، فاننا سنحقق حينئذ مساواة على مستوى منخفض ، تكون نتيجتها خسارة للمجتمع الانسانى كله .

والبؤس الانسانى الموجود فى افريقيا وغيرها من أجزاء العالم المتخلفة لا يرجع سببه الى نقص فى الثروات ، بل انه نتيجة للنقص الكامل فى وسائل استغلال الموارد الطبيعية الهائلة ، التى لا يمكن حتى الآن تقدير قيمتها .

ومهما حاولنا ، فاننا لن نستطيع أن نبين مدى أهمية مكافحة

البؤس ، وأنه يعادل في أهميته النضال للمحافظة على السلام العالمى .
ونعنى بذلك أيضا أن النضال ضد الاستعمار في افريقيا هو عامل حاسم
في نضال العالم من أجل السلام وفي الحقيقة لا شيء يسوغ استخدام
القوة لغزو ما يطلق عليها «الشعوب غير المتمدينة» والتحكم في مصايرها .
ولقد عانت افريقيا كثيرا من الاستعمار ، وأهدرت على أرضها المدنية ،
والقيم الأدبية باللجوء الى العنصرية البغيضة . وتجربة الامم المستقلة في
افريقيا تثبت بوضوح أنه لا يوجد ما يدعى « بالشعوب الأدنى أو
المنحلة » . كما أنها تثبت أن الشعوب العاجزة فقط هي الشعوب الواقعة
نحت سيطرة الاستعمار ، وان عجزها يبدو فقط خلال فترة استعمارها .
والاستعمار ليس عدو افريقيا فحسب ، بل انه عدو للتفاهم العالمى الذى
يجب أن يقوم على أساس من المساواة بين الشعوب ، والاحترام المتبادل
بين هيئاتها السياسية والحكومية والأدبية .

وأعتقد أنني أعبر هنا عن رأى الشعوب المتخلفة حين أقول ان
افريقيا قد نهضت لتواجه العالم ، لا كقوة معادية ، بل كقوة جديدة
بدونها ستصبح العائلة الانسانية ناقصة وأقل مقدرة .

والاستعمار يزيّف مشاعر الشعوب . انه يخلق شعورا من التعالى
في بعضها ، وشعورا من الهوان والعجز عن تغيير الاحوال في بعضها
الآخر . ونحن نعرف أن أسباب الاستعمار أبعد من أن تكون عاطفية
أو أدبية .

ان الاستعمار نتيجة للرغبة في التراء الاقتصاى المادى . هو
المستول عن المظاهر المخجلة للضغط الأجنبى، ولتأكيد الشخصية الافريقية،
هناك الاختيار الحر والعمل غير المقيد للهيئات القومية كضمان لتطوير
الخصائص الطيبة للرجل الأسود . وهذه الخصائص نتيجة للظروف
الاقتصادية والاجتماعية ، وللأطوار البشرى والجغرافى الذى يعيش فيه
الانسان الافريقى ، والذى يوحى له بفلسفة معينة وعقلية خاصة .
وباختصار فانها هي التى تمنحه مذهبا خاصا به في الحياة . أليس
لدينا نحن الأسباب التى خلقت هي نفسها اصالة الثقافات عند المجتمعات
الانسانية الاخرى ؟

ومن الواضح أنه اذا اعتمدنا على بعض المظاهر المعينة في المجتمع ،
والتي لا تتفق مع طبيعته ولا مع ضروراته الاقتصادية والثقافية ، ولا مع
توازنه الداخلى السليم ، ولا مع وسائله وأهدافه ، فاننا لا نقضى الانسان
عن هذا المجتمع فحسب بل اننا سنضطهده ونستعبده ، ونوقف تقدمه ،
ونعرقل وفاءه بالتزاماته وأداءه لوظائفه بسلام وأنسجام . وهذا هو
ما تفعله سياسة « الدمج » التى نعارضها بحزم ووضوح .

ونحن نعتقد أن الجهد الهائل الذى تدعى شعوبنا لبذله من أجل
تحقيق استقلالها الكامل ، لابد أن يشترك في بذله كل رجل وكل
امراة وكل طفلة ، وذلك في حرية تامة ، ورغبة كاملة . وليس هناك
خيار ، فاما أن نعارض استخدام القوة ونفضل المشاركة الحرة من جانب .

الشعب لتحقيق الاستقلال ، واما أن نفضل الفسوة ونعارض مشاركة الشعب فى تحقيق الاستقلال .

من المهم أن نتفاضى عن الحقيقة التى توضح أن نظام التطور فى البلاد المتقدمة ، يوسع كل يوم ، الشقة التى تفصل البلاد المتخلفة عن استقلالها . ولتحقيق استقلال افريقيا فقد اخترنا الحرية والديموقراطية ، والعمل الجماعى الفعال ، واستخدام كل مصادرها وكل امكانياتها ، والاستعانة بكل النظم ، وقبول مساعدة كل الشعوب ، واستخدام كل أنواع الخبرات ، وكل الدراسات الفنية . وفى اختصار كل الثمار التى جمعها العالم والتى نود نحن أن نضيف انيها من عملنا كذلك .

ويبدو لى أنه من الضرورى أن يقال صراحة وبشجاعة ، « لىكون مفهوما من كل الناس ، ان افريقيا يجب أن تتلمس الطريق الذى يوصلها الى تحقيق حريتها كاملة بنفسها ، ولسوف تفعل ذلك ، وليس هناك شعب أو أمة أو مجموعة أمم وجدت نفسها فى الظروف التاريخية والجغرافية والانسانية نفسها التى وجدت افريقيا نفسها فيها، والتى يمكن لذلك أن تهدى افريقيا الى الطريق الذى تسلكه .

ان الحقيقة المرة فى أفريقيا أن ٨٠٪ من سكانها زارعون اميون ، وأن متوسط الدخل السنوى للفرد بها أقل من مائة دولار . وفى مثل الفقر الذى يجب أن يندى منه جبين الانسانية خجلا ، يشعر الافريقى بالأمل ويمتلىء تصميماً على الفوز ، والنمو والتقدم مسلحا بايمانه العميق بمستقبل الجنس البشرى، وتطلعه الى الاخاء والانسجام مسلحا بطبيعته الخيرة التى ما زالت نقية صافية ، وفى الوقت نفسه ، بطاقته الجبارة . واحساسه العميق بالمسئولية . وهناك أيضا مجموعة الفضائل التى لا حصر لها والتى يتحلى بها ٢٠٠ مليون افريقى ، والامكانيات الهائلة التى يتيحها ذلك ، والطاقة الفكرية التى يحتويها .

وباسم التضامن العالمى لكل الشعوب ، اقتبس هنا جملة شهيرة غاب معناها عن الزعماء السياسيين لبعض البلاد، الذين خاطروا بالفرص الاقتصادية والثقافية لشعوبهم وذلك بقيادتهم عبر طريق الاستعمار غير الانسانى . وهذه العبارة هى « ان الشعب الذى يستعبد شعبا آخر، لا يمكن أن يكون هو نفسه حرا » . ونحن مقتنعون أن أنبل مهمة يمكن الامم المتحدة أن ننجزها فى المستقبل القريب ، هى تحرير الشعوب المستعمرة . وتبدو هذه المهمة يسيرة اليوم ، لأن عدد الاعضاء بالامم المتحدة يتزايد كل يوم ، تحت ضغط حركات المقاومة ، وهذه الدول الجديدة بعد أن لاحظت تزايد عددها نجدها تعبر بحرية أكثر عن الآمال الحقيقية لشعوبها .

ومن أجل تأخير حركة التحرر فى الشعوب التى يسيطرون عليها ، يقوم الاستعماريون بخلق الجماعات التى نزيد الفرقة والاضطراب . والاستعماريون على استعداد « لتوريد » الاستقلال بكل الكميات المطلوبة ، ولكن خطتهم الكيافيلية تهدف الى ايقاع الفرقة فى صفوف الافريقيين ليظلوا هم سادة القارة . ولذلك أيضا نجد أن التقدم الذى

تحرزه شعوب القارة يفيظهم ، لأنه يجعل من الصعب عليهم أن يشيروا
فتنة ، أو يشكلوا حربا أو منافسة وما يهم الأفريقيين ليس هو أن
سيكوتورى أو نكروما هما أرفع مقاما من تومبان أو بورقبة ولكن
مايهمهم ما اذا كان نظام الحكم فى غانا اكثر ديموقراطية من متيله فى
نيجيريا أم لا .

وفى أثناء الاستفتاء الذى أجرته فرنسا فضلت غينيا الحرية مع
الفقر على العبودية مع الغنى والثراء . . ونحن نعلن هنا أننا بفصل اربيه
الاخيرة فى افريقيا المتحدة على أن نحتل مركز الصدارة فى افريقيا
المنقسمة على نفسها .

ويحاول أعداؤنا دائما أن يجعلوا الآخرين يصدقون أن افريقيا
منقسمة على نفسها ، ففريق منضم الى الغرب والآخر الى الشرق . . أى
انها تتبع مذاهب أو قوى أجنبية ، ومثل هذا العجز عن الفهم نفسه
الحقيقة التى اتضحت من أن دعايتهم ضد الشعوب التى استعبدها فترة
من الزمان ، قد انتهت باقتناع المستعمرين بالحطاط الشعوب الخاصصة
للاستعمار . ولكن شعوب هذه الدول المستعمرة قد مرت فى تاريخها
بالموقف الذى تمر به نفسه افريقيا اليوم ، ولذلك فانها لا تغير هذه
الدعاية المغرضة أى اهتمام . وهذه الدول قد نسيت أن مستقبل افريقيا
بعيد كل البعد عما حلموا بأنه سيكون ، وان افريقيا فى الغد ستكون
طبقا لمشية أبنائها وحدهم .

وافريقيا بالطبع ليست غافلة عن وجود كتلتين تؤثران فى السياسة
العالمية ، وموضع الاهتمام اليوم ، هو معرفة المذهب الذى تعتنقه افريقيا
والصراع بين الشرق والغرب يجعل المرء عاجزا عن بين اهمية ذلك . .
على الاقل بالنسبة لهؤلاء الذين لا يدرون ماذا كانت هذه القارة لها وجهة
نظرها او مذهبها المستقل ومن ثم ما اذا كان لها نظامها المختلف عن النظم
الآخرى أو لا . . ونحن نعتقد أنه يجب لمصلحة كل من الكتلتين نسيان هذه
المعركة ولو طوال الوقت المطلوب لتحقيق أهداف التطور الافريقى الذى
يصب فى الحقل الرئيسى النشاط الانسانى .

وهاتان الكتلتان اللتان تتنازعان العالم : كتلة الغرب التى تتزعمها
الولايات المتحدة والكتلة الشرقية التى تتزعمها روسيا ، واللذان يعتقد
البعض أن افريقيا لابد منحازة الى احدهما . . هاتان الكتلتان تنسيان
هما والذين يعتقدون أن افريقيا ستنحاز اليهما ، ان العالم لم يبدأ منذ
خلق بالنظام الاستعماري ، أو بهذا الانقسام الى كتلتين متعاديتين . . وهم
ينسون أنه مذمومة عام فقط ، لم يكن أى شئ سيعلم أن الولايات المتحدة
الامريكية أو روسيا سوف تصبحان أضخم أمتين فى العالم . . وهم
ينسون أن تيار الحياة لن ينقطع ، وأن مستقبل افريقيا سيكون أولا ،
وقبل كل شئ ، طبقا لارادة الأفريقيين أنفسهم ، بالرغم من كل العقبات
التي تعترض طريق تاريخهم .

ومع بقائنا مخلصين للروح المعادية للاستعمار التى كانت طابع مؤتمرات
«باندونج والقاهرة واكرام» ، نعلن بوضوح أن الجهد الافريقى الآسيوى
المشترك الذى نقوم به للاسراع بالتحريض لكل الشعوب المستعبدة وانهاء
التفرقة العنصرية فى كل اجزاء العالم ، لاتمنعنا من الاهتمام بالسلام

العالمى ، وفى هذا الشأن ليست أفريقيا هى التى يجب أن تسأل عما اذا كانت منضمه الى هذا المعسكر أو ذاك بل اننا نحن الذين يجب أن نتوجه الى كلا المعسكرين بهذا السؤال الحيوى ، هل يؤكد كل منكما تحرير افريقيا أو يعارضه ، ؟ وبعبارة أخرى يجب أن نطرح السؤال التالى على النظامين « هل أنتم على استعداد لمساعدة شعوب افريقيا حتى تتمكن من تحطيم الاغلال التى تطوقها وتمنعها من أداء دورها كشعوب حرة؟ » «والاجابة عن هذا السؤال ستحدد موقف افريقيا تجاه النظامين الموجودين . فالذين سيصبحون حلفاءنا ، هم هؤلاء الذين يعتبرون مثلنا قضية الاستعمار قضية هامة من الناحية الدولية . ومرتبطة ارتباطا مباشرا بقضية السلام العالمى . وسنختبر مدى اخلاص الكتلتين واخاؤهما واحترامهما لكل الشعوب بمدى مساهمتها فى الكفاح ضد استعباد شعب لشعب آخر .

وكما أكد معظم زعماء افريقيا ورجال الدولة فيها ، فإن افريقيا سوف تتعاون بعد تحررها مع كل النظم لتحقيق تطورها الاقتصادية وتقديمها الكامل فى مجال القيم الثقافية .

انى أعتقد باخلاص أن هذه الحقبة من التاريخ سوف تشهد عهدا جديدا فى التطور الانسانى ، الذى سوف يستمر دون أن يغير الشكل المعاصر للعالم أو القيم التى تؤمن بها الشعوب والأمم .

وأعتقد أيضا أن المصير النهائى للأمم سيتوقف بصفة أساسية على طبيعة مقوماتها على مدى المسئوليات التى تتحملها فى عملية بناء المجتمع العالمى ، ومن ثم بناء العالم الجديد .

وهذا هو ما يدعونى الى توجيه نداء الى كل هؤلاء الرجال المسئولين الى كل الامم التى تتحمل النصيب الأوفى من المسئولية فى الشؤون العالمية ، وإلى كل الشعوب المستعدة للمساهمة فى بناء العالم الجديد . . . العالم الذى سينتصر فيه الذكاء والقيم الانسانية .

أتوجه بهذا النداء بالأخص الى فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا والبرتغال واسبانيا ، وإلى كل الشعوب الشقيقة والأمم الصديقة حتى تقوم عن طريق تحطيم المذاهب القديمة ونبد الشعارات البالية والتخلي عن الأثرة وامتيازات الماضى بالارنفاع بضمائرنا الى مستوى المصالح المشتركة العامة لكل البشر . . . وأن تعمل لمستقبل الانسانية ، وذلك بمساعدة افريقيا على تحرير نفسها من الاستعمار، ومن البؤس الاجتماعى والهوان .

ان افريقيا لا تطلب سوى النية الطيبة والتفاهم والاخلاص والتعاون من كل الشعوب ، لحماية الحضارة الانسانية وتطويرها ، بعد أن تم تشييدها حتى الآن قرنا بعد قرن فى بلاء ومعاناة بواسطة الذكاء والفضائل والعلم الانسانى .

أما بالنسبة لنا ، فنحن واثقون تماما من أنفسنا، مؤمنون بالمستقبل معتقدون تماما أننا سنقف ضد سوء النية والحقد والارادة الشريرة . . . ونحن من الجيل الافريقى الذى يمد يد الاخاء والصداقة الى كل الشعوب

لنعمل معا على تحقيق السعادة الحقيقية للجنس البشرى ، والاستخدام الكامل لكل فضائله ، بالاستعانة بالصادر الاقتصادية والامكانيات الاجتماعية والثقافية للجميع .

ان كفاح هذا القرن هو كفاح الأمن ضد الحرب وضد الحاجة وهو كفاح الحرية ضد الاستعباد ، والمنطق ضد القوة ، والمساواة ضد الامتيازات .. انه كفاح المستقبل ضد الماضى .

والاختلافات التى تفرق بين المذاهب والشعوب يمكن أن تحل بروح جديدة ، وبطرق مبتكرة لم يسبق اتباعها فى التاريخ .. ويجب أن نتلمس طريقنا الى هذه الطرق أولا ثم نندفع بعد ذلك فى سبيلها .

ان الصفة المميزة لحياة الشعوب فى هذه الآونة تلخصها هذه العبارات «الرغبة فى الحياة ، اقتحام الحياة فى الحاضر من أجل المستقبل والكف عن الحياة فى الماضى الذى يقف ضد المستقبل» .

وجمهورية غينيا الوليدة ، وهى تتجه بثورتها نحو السلام والوحدة لا ترغب فى شىء آخر الا فى العيش فى اخاء وتضامن مع كل الشعوب التى تحب العدالة ، والتى ترغب فى وضع أسس سلام حقيقى ودائم فى العالم .

وغينيا تدمغ الاستعمار لا الدول أو الشعوب .. انها تريد المساواة ووحدة الشعوب ، دون اعتبار للون أو دين ، وهى تعتقد أن التعاون الأخرى والتعايش السلمى والسلام بين الشعوب يتضمن فى ذاته توضيحا للتقدم الانسانى فى العمل والعدالة والديمقراطية ، وتوضح الرغبة فى أن تكس كل شعوب العالم نفوسها لتحقيق التقدم المتجانس لمصير البشرية جمعاء .

ان القارة الافريقية اليوم تمثل علامة استفهام .. ونرجو أن تتمكن رسالتنا ورسالة جميع الشعوب المخلصة فى العالم من المساهمة فى ايجاد اجابة لهذا الاستفهام الذى توجهه اليكم افريقيا فيما يختص بمصيرها .

العمل الايجابي في افريقية

بقلم : كوامي نكروما

شهدت بداية عام ١٩٦٠ قمة القسوة وأعمال العنف المنظمة ضد الشعوب المحبة للسلام في قارتنا ٠٠ وكان من أبرز الحوادث التي تشكل هذه القمة تفجير القنبلة الذرية بالصحراء الجزائرية بوساطة الفرنسيين. والاعتداءات الوحشية باتحاد جنوبي أفريقيا على الأخوة والأخوات الذين خرجوا في اضطرابات سلمية احتجاجا على القوانين المهينة التي صدرتها حكومة الاتحاد ٠٠ وهذه الحوادث هي علامة على بدء النهاية الحتمية للسيطرة الأجنبية في افريقيا .

وعلى الرغم من الاحتجاجات المتعددة التي أرسلت من جميع أنحاء القارة الافريقية ، ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الجنرال ديغول تعبيراً عن السخط على تفجير الحكومة الفرنسية للقنبلة الذرية فوق قارتنا فقد أصرت هذه الحكومة على تفجير القنبلة ٠٠ ونتيجة لهذا الاتجاه الوحشي غير الانساني فقد اتخذت حكومة غانا اجراء سريعا هو تجميد أموال وأرصدة المؤسسات الفرنسية في غانا ٠٠ كما اتخذت بعض الحكومات الأخرى اجراءات حاسمة ضد الحكومة الفرنسية .

اخواني الافريقيين ، أنكم تعلمون جميعا أن السيطرة الأجنبية في افريقيا قد قسمت تماما شخصية شعوبنا الافريقية ، فطوال قرون كان الاستعمار يزرع خلالها على عاتق قارتنا الحبيبة ، أدخل الاستعمار في عقول الافريقيين فكرة أن أصدقاءهم وأقرباءهم في أجزاء أخرى من افريقيا هم مختلفون عنهم ، ولا يربطهم بالافريقيين في باقي القارة شيء الا النادر البسيط ٠٠ وكان ذلك العمل في صالح الاستعمار الذي لم يلجأ فقط الى سياسة التفرقة العنصرية ، بل الى التقسيم الصناعي لأراضي القارة مستغلين ميولنا وغرائزنا القبلية . لقد بدروا بدور الخلاف ليحولوا بيننا وبين الوحدة .

ولذلك فاننا نلاحظ بفخر وسعادة كيف أن افريقيا التي أفادت من سباتها ، تشهد اليوم عملية إعادة تكوين الشخصية الافريقية ٠٠ وتصوغ روابط الوحدة القومية التي تكفل تحقيق هدفنا النهائي : وهو تحقيق اتحاد الولايات والجمهوريات الافريقية ، الذي يعتبر في رأيي الحل الوحيد للمشكلات التي تواجهها في افريقيا اليوم .

أخواني الافريقيين ٠٠ أصدقائي ٠٠ هناك سيفان مشرعان فوق قارتنا ، ويجب علينا أن نبعدهما : فهناك التجارب الذرية التي تقوم بها

الحكومة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، وهناك سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة اتحاد جنوبي افريقيا .

وانه لمن الخطأ الجسيم ه أن نعتقد ان حصول بعض المناطق في افريقيا على استقلالها التام ، سيعنى اوتوماتيكيا نهاية الصراع والكفاح ، انه فقط بداية النهاية بالنسبة لهذا الصراع . اننا يجب أن نبحت ونعرف الاشكال المختلفة التي يتخذها الاستعمار الجديد الذي يتهددنا . وبين هذه الاشكال الجديدة يجب أن نذكر الاستعمار « الانرى » الذي جثم على افريقيا في يوم مشئوم من أيام فبراير الماضي سنة (١٩٦٠) عندما فجرت الحكومة الفرنسية قبيلة ذرية فوق ارضنا ، وقد حملت الرياح المخلفات السامة الى انحاء مختلفة من افريقيا ، بما فيها غانا ، ورغم أن الخبراء الفرنسيين صرحوا ان الرياح لا تستطيع حمل هذا الغبار لمسافة تزيد على ٧٠٠ ميل من مكان الانفجار . . وهذه ابتجارب الذرية ضارة الى أقصى حد ، ويمكن أن يكون لها أوخم الآثار على كل المخاوقات .

وعلى الرغم من الاحتجاجات والمظاهرات التي قامت في جميع أنحاء العالم بعد التجربة الأولى ، فإن حكومة فرنسا قامت بتفجير قبيلتها الثانية . . وهذا العمل المجرد من الانسانية لا يتحدى ضمير البشرية فحسب . . ولكنه يضعف أيضا من الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة .

وكما ذكرت من قبل ، قامت حكومة غانا بتجميد الاموال الفرنسية حتى تبين مدى الاضرار التي ستلحق بأموال وأرواح سكانها . . وبعد تفجير القبيلة الثانية استدعت سفرها في فرنسا . ولكن موقفا دقيقا كهذا يتطلب عملا جماعيا .

وهذا الاجراء الايجابي قد حقق نجاحا ملحوظا في حركة الكفاح الافريقي من أجل الحرية . واني لمتأكد أنه يمكن أن ينقذنا نحن أيضا من اضرار هذه القبيلة .

ولو أن الاجراء المباشر الذي اتخذه المحتجون في جميع انحاء العالم قد تكرر على نطاق واسع ، لكانت النتيجة من التأثير والنجاح بحيث تشبه زحف الملح التاريخي الذي قام به غاندى ، ونحن هنا نحى المهاتما غاندى ونذكر أن مذهبه في المقاومة السلبية وعدم استعمال العنف وعدم التعاون ، قدطبق لأول مرة في جنوبي افريقيا ضد مظاهر التفرقة العنصرية التي ما زالت تسم جو هذا البلد التعس .

وهذا الاجراء الايجابي الذي اتخذناه بطريقته في عدم استعمال العنف قد استخدم في جنوبي افريقيا لمقاومة قوانين بطاقات المرور التعسفية . وقد استمرت هذه المقاومة بالرغم من مقتل الرجال والنساء والاطفال العزل ، على يد حكومة جنوبي افريقيا ، ونحن واثقون من أن ارادة الاغلبية سوف تسود في النهاية لانه مامن حكومة تستطيع الاستمرار في فرض نظامها في وجه المقاومة الواعية للجماهير المظلومة من أبناء شعبها .

والاجراء الايجابي المباشر الذي سيتخذ في المستقبل ضد التجارب

الذرية الفرنسية ، يمكن أن يتخذ شكل محاولة سلمية للزحف الى منطقتي التجارب ٠٠ ولا يهم الا ينجح أى شخص فى الوصول الى الموقع نفسه ، فان الاتر الذى يحدثه زحف من جميع احياء افريقيا ومن خارجها مخترقين الحدود المصطنعة التى تقسم افريقيا ، معرضين أنفسهم خطر السجن والاعتقال ، سيكون مظهرا من مظاهر الاحتجاج لا يستطيع الشعب الفرنسى والعالم كله تجاهله . ولنتذكر دائما ان اغباز السام لن يحترم التقسيم المصطنع الذى فرضه الاستعمار على قارتنا المحبوبة .

وقد وافتنا الانباء أخيرا أن الجنرال ديغول قد صرح بأنه ان كان بعض الدول الأخرى لديها من الأسلحة الذرية ما يكفي لتدمير العالم كله ، فان فرنسا يجب أن يكون لديها من هذه الأسلحة ما يكفي للدفاع عن نفسها ٠٠ وأنا أود أن أقول هنا وأظنكم بلا شك تؤيدوننى فى ذلك ان افريقيا لا تهتم بهذا الدفاع ، الذى لا يعنى غير الرغبة فى المشاركة فى شرف تدمير البشرية .

أننا فى افريقيا نريد ان نعيش وأن نتقدم واننا لم نحرر انفسنا من قرون العبودية والاستعمار لكى ندمرنا الأسلحة الذرية ٠٠ اننا لا بهدد احدا ، كما أننا نرفض الاعتراف بهذه الأسلحة الجماعية الفتاكة التى تهدد وجود الحياة نفسها فوق هذا الكوكب ٠٠ ونحن نضع ثقتنا فى الضمير الانسانى الذى يقظ الذى يعارض هذه البربرية البدائية ، ونؤمن بشدة فى العمل السلمى الخالى من العنف .

وحين نذكر الأشكال الجديدة للاستعمار والسيطرة ، علينا ألا ننسى أشكاله القاسية التى تجثم بكللها فوق أجزاء مختلفة من قارتنا ، مثل الجزائر وأنجولا وكينيا ورواندا وأوراندى ونياسالاند وجنوبى افريقيا ٠٠ والعطف السلبى الذى تبديه الجماهير الافريقية ، يجب أن يتحول الى مشاركة ايجابية فى النضال لتحقيق الحرية التامة لافريقيا .

ان افريقيا قارة مقدسة لا تسمح بظهور المدعين الزائفين بين ربوعها وفى القريب العاجل سوف تتطهر قارتنا من كل أشكال الاستعمار ، لأن لهب الوطنية الذى اندلع فى كل أنحاء افريقيا سوف يحيل البقايا الأخيرة للاستعمار الى رماد . ان العالم المتدين يقف مرتعدا ازاء الاضطهاد الاجرامى للافريقيين فى جنوبى افريقيا ، وان هذه الوحشية التى تقوم بها حكومة اتحاد جنوبى افريقيا لهى أكثر خطورة من تفجير فرنسا للقنابل الذرية فى الصحراء .

وانه لامر يدعو الى السخرية أن يدعى حكام جنوبى افريقيا أنهم مسيحيون . ان المسيح اذا ظهر اليوم فى جنوبى افريقية ، فسوف يقوم هؤلاء الحكام بصلبه اذا تجرأ على معارضة قوانين التفرقة العنصرية الوحشية ٠٠ ان قوانين التفرقة العنصرية والأسلحة الذرية يجب أن تهز ضمير العالم المسيحى ٠٠ ولكن ماذا تستطيع كنائس العالم عمله ازاء هذه الأعمال المخالفة للمسيحية .

اخوانى الافريقيين ، انها وجهة نظر خاطئة ان الافريقيين غير قادرين على تحمل مسئولية شئونهم الخاصة ، وأن الوصاية الأوروبية

يجب أن تستمر لمصلحة إفريقيا نفسها . . وفي ضوء مثل هذه الشكوك المصطنعة والآراء المغرضة عن إفريقيا وشعبها ، فإن الحاجة الى غرض قضية الحرية وإفريقيا تبدو ضرورية .

ان مشكلة الأمن والسلام فى قارتنا ليست قضية أكاديمية . ان الرجال والنساء والاطفال يموتون كل يوم بفعل الاجراءات الحربية أو الارهاب البوليسى . . واللاجئون اجزانريون هم خير شاهد على هذه المأساة . وفى أقصى جنوبي القارة لم يفخر المدافعون عن سياسة التفرقة العنصرية صراحة بكميات العتاد الحربى التى يجمعونها للفضاء على الأفريقيين الذين يلجئون الى المقاومة السلبية ضد هذا النظام الجائر فقط ، ولكنهم قد سلطوا أخيرا نيران دبابات ساراسين الفتاكة على الأفريقيين ، مما صدم الضمير العالمى . وفى شرقى وسط أفريقيا يعاني القادة الأبطال وآلاف المناضلين فى سبيل الحرية من ألوان الاضطهاد والعقاب لتجرؤهم على طلب حريتهم .

والعنف والتهديد به الذى نراه هذه الايام هما استمرار لطابع الاستعمار خلال عشر السنوات الاخيرة . . فذكريات مأساة « سافيه » والابادة الوحشية لشعب كينيا من الارض والسماء ما تزال ماثلة فى أذهاننا .

اننا نريد أن ندعم الحرية ، ونؤكد الأمن والطمأنينة فى أفريقيا ولكى نحقق ذلك يجب أن نحشد جميع قوى الشعوب للمقاومة اسلبية احتجاجا على هذه الاعتداءات ولاجراء التفهيرات الاجتماعيه والسياسية الضرورية لمنع الاحتكاكات المستعلة وهذا هو العمل المقدس المنوط بكل منا .

ولقد رددت دائما الحقيقة القائلة بأن أفريقيا ليست امتدادا لاوربا أو أية قارة أخرى ، وان محاولة « بلفنة (١) » إفريقيا أمر لايتفق مع وحدتها وتقدمها .

ويجب ألا تشغلنا مشكلات استقلالنا السياسى العاجلة عن الالتفات الى الميدان الاقتصادى . فهنا فى إفريقيا اكثر من اى مكان آخر يجب أن نبحث عن مشروعات الاستعمار السياسى . . ومن جانب آخر يجب أن نعثر فى الميدان الاقتصادى على مفتاح التعاون الاقتصادى المثمر مع الامم الاخرى ، على مستوى وظيفى أول الامر ولكنه يقود الى وحدة سياسية واقتصادية كاملة ، يمكن ان تشمل مناطق واسعة لتمتد فى النهاية بعرض وطول قارتنا المحبوبة .

ومن المحاولات التى تبرز الحركة الاستعمارية الجديدة التى أشرت اليها ضم أجزاء معينة من إفريقيا الى التكتلات الاقتصادية التى أقامتها

(١) يقصد باصطلاح «الباقنة» التقسيم ، على نحو ما انقسم البلقان بعد أستةلاله عن الدولة العثمانية ثم حدثت الحروب بين شعوبه تنازعا على الحدود .

أوروبا الصناعية مثل ضم- الكوبجو ودول- المجموعة الفرنسية- الى السوق الأوروبية المشتركة . والفائدة الرئيسية لن تعود على شعوب هذه الاجزاء من افريقيا التي لا تستطيع شراء المنتجات الغالية لأوروبا الصناعية ولكن انفاذة ستعود على الصناعة الأوروبية ، التي ستضمن لنفسها الحصول على المواد الأولية بأسعار رخيصة ، وبدون ضرائب جمركية . ، فضلا عن ذلك ، فان هذا الاجراء يمنع قيام الصناعة في افريقيا التي تحتاج صناعتها الى الحماية في السنوات الأولى لقيامها - من المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول الصناعية .

وافريقيا يجب أن تتطور صناعاتها الخاصة ، ولصلحة الاقتصاد العالمي السليم . . ولا يمكن حدوث هذا ، الا اذا تحطمت هذه الحدود المصطنعة التي تقسمها ، لتقام مكانها وحدات اقتصادية سليمة تنتهى بوحدة افريقية شاملة . . وهذا معناه انشاء سوق افريقية مشتركة ، ومنطقة نقد مشتركة والعمل على تقدم المواصلات من جميع الانواع لتسهيل الانتقال الحر للخدمات والبضائع . ورأس المال العالمي يمكن أن تجذبه مثل هذه المناطق الاقتصادية ، ولكن لا يمكن أن تجذبه افريقيا المنقسمة الممزقة ، التي نضيع جهود أقسامها الصغيرة في منافسة اقتصادية انتحارية لامعنى لها مع جيرانها .

وهذه الاجراءات لا يمكن تنفيذها كلها في الحال . . ولكن يمكن ان يبدأ الآن تطوير الطرق والمواصلات التلغرافية بين الدول الافريقية المتجاورة ، وانشاء سوق اقتصادية مشتركة بين الدول المستقلة نختص بالمنتجات الصناعية . وقد يترتب على اقامة هذه اسوق أن تفقد الدول المشتركة بعض دخلها ، ولكنها ستضع دعائم كل تقدم صناعي مستقبل في افريقيا .

والعامل الهام الذي يتوقف عليه سلام وأمن هذه القارة اصرار افريقيا الكامل على انها ليست امتدادا لأوروبا او غيرها من القارات ويتبع هذا العامل الاصرار على ان افريقيا لن تكون كبش العدا في الحرب الباردة او ميدانا للصراع بين الشرق والغرب . . وبهذا المعنى لا نولي وجهنا ناحية اشرق او الغرب ، ولكننا نتجه الى الامام .

وطوال السنوات العشر الماضية ترددت في السياسات العالمية نفمة الحرب الباردة ونحن نفهم المخاوف الموجودة لدى الطرفين ، والتي أدت الى هذا الاستقطاب المؤسف . . ولكن الافريقيين لا يريدون أن يصبحوا اطرافا فيها . . ولقد رأينا ماذا يحدث حين تزج الدول الصغيرة في هذا الصراع ، كما رأينا ما يمكن حدوثه حين تسود روح باندونج ، وحين تستخدم القوى التي تقف خارج الصراع وساطتها الحسنة عن طريق الأمم المتحدة ، كما حدث عند محاولات وقف الحرب الكورية ، وهذا هو الدور الذي تريد الدول الافريقية أن تلعبه ، وانا ارفض قبول هذا المبدأ الذي يقول « ما دمت لست معي فانت ضدي » لان شعارنا هو « الحياة الايجابية » وبهذا نساهم في اقرار السلام العالمي والتقدم الدولي . ولهذا فان المواثيق الحسرية والدفاعية بين الدول

الافريقية والسلطات الاستعمارية السابقة ، نضر تماما بهصالح القار على العموم وحيث انه لا توجد نوايا عدوانية لدى أية دولة افريقية ، فان هذه المواقف والاتفاقيات تجر هذه الدول الى مخططات الحرب الباردة الخاصة بالقوى الكبرى .. واكثر من ذلك فان هذه المواقف تضع اكثر من عقبة في طريق تنسيق سياستنا لتحقيق الوحدة الافريقية .

ولا يمكن ان يكون هناك سلام أو امن في افريقيا دون حرية أو وحدة سياسية . وطالما ظلت بوصة واحدة من الارض الافريقية تحت الحكم الاستعماري فسيظل هناك احتكاك ونضال . وطالما ظلت أية جماعة في هذه القارة تنكر مبدأ « رجل واحد . ، تصويت واحد » ، وتستعمل قوتها للبقاء على امتيازاتها فسيظل هناك تهديد بعدم الاطمئنان والامن ضد القوى الضاغطة الراغبة في السيطرة وثورة دائمة من جانب الذين يقع عليهم الضغط .. وهذه هي الحقائق الاولى للحياة في افريقية اليوم ولم يرغب أحد في هذا الموقف ، ولا يستطيع أحد أن يقف ضد التيار ، أو يغير اتجاه «رياح التغيير» ونحن نكره العنف ، ولا نميل الى العمل السلمي ، ولكن التجربة أثبتت أن التغيير اذا تأخر وقوعه ، فانه لابد من حدوث ، العنف ليس لأن الرجال يريدونه ، ولكن لأن مآسى الماضى تثب فجأة ، يصحبها غضب كاسح .

وفي هذا الضوء يجب أن نشاهد هذه الحوادث الدامية المؤسفة مثل حرب الماو ماو في كينيا ، والنضال في الجزائر ، والحوادث في الكاميرون وغيرها والمدافعون عن الاستعمار يجب أن تكون لديهم عيون لتري وأن لتسمع .. وما لم يستجيبوا لضغط الاحتجاجات السلمية ، فسوف يحصلون محصولا من العنف لا يريده أحد .

ونحن الذين تقدمنا الصفوف في الدعوة الى تحقيق الوحدة الافريقية ، فعلنا ذلك بنظرة خاصة ، فقد وصف لنا التاريخ المآسى التي حدثت في كل قارة فوق هذا الكوكب ، مثل الحروب العالمية والثورات ولقد عزمنا على ألا يتكرر هذا التاريخ المؤسف . لقد أغرقت القسارة الافريقية بالدماء في الماضى . واغبر عليها طلبا للعبيد وقسمت الى اجزاء واستقلت وسلبت .. ونحن لا نريد لها مستقبلا به اثر لهذا الماضى واذا نجحنا ويجب أن ننجح ، فان الجنس البشرى كله وليس افريقيا وحدها سوف يجنى فوائد هائلة . وأن الرجال ذوى البصائر النافذة والمعرفة الواسعة يقرون جميعا بأن مستقبل العالم سوف يتقرر في افريقية .

ونحن نرحب بالرجال ذوى النوايا الطيبة الذين يريدون الانضمام الينا ، بغض النظر عن جنسهم أو ديانتهم أو جنسيتهم . وحين أتحدث عن أن افريقيا للافريقين ، فيجب عدم تفسير ذلك فى ضوء المعنى الحرفى لهذه العبارة لأننى لا أؤمن بالعنصرية أو الاستعمار ، فعبارة « افريقيا للافريقين » لا يعنى طرد الاجناس الاخرى منها ، ولكنها تعنى فقط ، أن الافريقين الذين يكونون بطبيعة الحال الاغلبية فى جميع أنحاء افريقيا يجب أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فى بلادهم .. والكفاح هو من أجل مستقبل الإنسانية وهو كفاح على درجة عظيمة من الأهمية .

ان خلاصنا وقوتنا وطريقنا الوحيد للخروج من هذه المأساة الكائنة في افريقيا انما يكمن في الوحدة السياسية . . . ويبدو ان هؤلاء الذين يشكون في اماكن قيام مثل هذا الاتحاد قد نسوا بسرعة دروس التاريخ فان مساحة روسيا الشاسعة والعقبات الكأداء التي وجدها في بدء قيامها لم تحل دون ان تبني عظمته عن طريق الوحدة ، وذلك عندما اتحدت ثمان عشرة جمهورية متباعدة ، وكذلك لم يمنع انبساط مساحة أمريكا والعقبات التي وضعها الاستعمار في طريق الوحدة من قيام اتحاد ضم تسع وأربعين ولاية (١) واذا كانت هذه الدول قد استطاعت ذلك ، فلم لا تستطيع أفريقيا أيضا ؟ وأكرر قولي بأن شيئا لن يحول بيننا وبين اقامة اتحاد بين دول افريقيا ، سوى مخاوفنا وشكوكنا التي لأساس لها . . . ولكن تذكروا أن مخاوفنا ستجعلنا نخسر ما قد نحققه غالبا من الاقدام على المحاولة .

ان الرد الوحيد على المصاعب المتعددة التي تواجه قارتنا هو الاتحاد الحقيقي بين دولنا المختلفة . . . وان اتحادا حقيقيا سياسيا هو الذي سيضعف من جهود الشعوب الافريقية لتدعيم السلام والأمن في العالم .

(١) أصبح عدد الولايات الآن خمسين بعد انضمام آلاسكا .

الفصل الثانى

مشكلات الحرية

غانا

عندما وافق برلمان غانا فى التاسع من اغسطس سنة ١٩٦٠ على ارسال جيش غانا الى اقليم كاتانجا بجمهورية الكونجو الوليدة المضطربة أظهر البرلمان بذلك حرصه على تحقيق الوحدة بين الدول الافريقية الحديثة المنشأة جنوبى الصحراء . وعلى الرغم من أن غانا نفسها لم يكن قد مضى على استقلالها أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة ، إلا أنها كانت فى ذلك التاريخ أقدم من أكثر من اثنتى عشرة دولة افريقية حديثة . كما أنها كانت مع القادة الذين يدعون الى انشاء ولايات متحدة افريقية .

وخلال الفترة القصيرة التى انقضت منذ الاستقلال ، قطعت غانا مراحل واسعة لبناء اقتصاد متقدم ومتين ومتنوع . . . وقد نشرت الرخاء والامكانيات الثقافية ، وعملت على تنمية عدد آخر من الخدمات العمامة بشكل لا يمكن أن تقارن به التنمية التى تمت خلال التاريخ الطويل للسيطرة البريطانية فى غانا . ولكن شيئاً من ذلك لم يتم دون اضرار سياسية ودون اتهامات بالاستبداد يوجهها الخصوم فى الداخل والخارج

وفى المقال التالى يناقش أ . م . هالم سفير غانا بالولايات المتحدة نتائج الاستقلال فى غانا ، ويذكر بعض المصاعب التى صادفت بناء أمة فى دولة افريقية تقع جنوبى الصحراء .

ظهور غانا كدولة مستقلة

بقلم : و . ا . هالم

عندما ولدت غانا في السادس من مارس سنة ١٩٥٧ ، انتهى بذلك فصل طويل من السيطرة الاستعمارية وقد احتفل بهذا الحدث البارز في كل أنحاء افريقيا ، وفي دول كثيرة خارج القارة باعتباره نصرا لمبدأ الحكم الذاتي في افريقيا ، ودليلا على كفايتها . كما كان ذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ افريقيا المستعمرة .

ومنذ أن بنى البرتغاليون قلعهم في « المينا » سنة ١٤٨٢ ، ظلت غانا (التي كانت تدعى قبل ذلك ساحل الذهب) على اتصال مستمر بأوروبا الغربية . . وبينما ترك هذا الاتصال مظاهره الضارة التي سببت الكثير من البؤس والمعاناة للسكان ، فقد كان له أيضا بعض آثاره الحسنة مثل نظام التعليم الذي أدخلته الكنيسة .

ولقد ظهر الوعي السياسي في غانا منذ أمد طويل . . فمنذ تسعين عاما تقريبا حاول الزعماء أن يحثوا الادارة البريطانية على تنفيذ بعض الاقتراحات التي تستهدف الإصلاح السياسي ، وكان الرد هو القاء القبض على بعض هؤلاء الزعماء . . وفي سنة ١٨٩٧ عندما أصدرت الحكومة الاستعمارية قانونا بنقل ملكية الاراضي المشغولة من الشعب الى التاج البريطاني ثار زعماء القبائل وبعض القادة على ذلك القانون ، واستطاعوا بفضل أصرارهم وحكمتهم ودأبهم أن يحبطوا الحكومة على سحبها . وبذلك نجت غانا من مصير الافريقيين الذين جردوا من أراضهم لمصلحة الأوروبيين الراغبين في الاستيطان .

وبعد الحرب العالمية الأولى تضامن زعماء غانا السياسيون والزعماء في بلاد أخرى مثل جامبيا وسيراليون ونيجريا ، لتكوين المؤتمر الوطني لغرب افريقيا البريطانية . . ثم تقدم هؤلاء القادة البعيدين النظر بمقترحاتهم الى الحكومة البريطانية . وقد شملت هذه المقترحات اصلاح الحكومة والعمل على تقدم التعليم والتوسع فيه وخاصة في مستوى الجامعات . . وحتى ذلك الوقت كانت حركة الإصلاح والتقدم السياسي في أيدي رجال من ذوى الثقافة الرفيعة يعملون في المحاماة والطب والأعمال التجارية وزعامة القبائل . . وعلى الرغم من أن نجاح حركتهم لم يكن كاملا ، إلا أن آراءهم قد أثرت في زعماء الأجيال التي جاءت بعدهم .

وفي سنة ١٩٣٠ انتشر الوعي السياسي بين طبقات المدرسين والكتبة والصيدالة وباقي الطبقة المثقفة التي يطلق على أفرادها « ذوى الياقات البيضاء » وكان ذلك بفضل الدكتور دنكاو المحامي والسكراتير

والسياسي المشهور ودكتور ازيكوى رئيس جمهورية نيجيريا اليوم .
والذي كان وقتئذ يعمل محررا لاحدى الصحف ومحاضرا فى غانا .

وقد قوبلت هذه الجهود بمعارضة السلطات الاستعمارية التي لم تكن تقبل حينئذ مبدأ الحكم الذاتى لاية مستعمرة افريقية وعلى كل حال فقد غيرت الحرب العالمية الثانية كل ذلك . . اذ أدى انهيار هتلر وفكرته عن العنصر السامى ، الى سيادة مبادئ الحرية مجردة عن الجنس واللون والعقيدة . . كما أيد ميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك مبدأ الحكم الذاتى وجعله هدفا من أهداف نظام الوصاية ، وكان لهذه المبادئ تأثير كبير على السلطات الاستعمارية حملتها على القيام ببعض الاصلاحات .

وبعد الحرب العالمية الثانية تألفت منظمات سياسية هدفها الاساسى تحقيق الحكم الذاتى والاستقلال فى اقصر وقت ممكن . . ولأول مرة ظهر متخصصون فى العمل السياسى يجوبون البلاد نيابة عن الاحزاب لشرح برامجها ، وكان حزب الشعب الذى أنشأه وقاده دكتور كوامى نكروما هو أكبر الاحزاب السياسية فى البلاد . وقد سار التطور فى غانا وسط جو هادئ فيما عدا حادث واحد من حوادث العنف سنة ١٩٤٨ .

وخلال تقدم غانا فى طريق الاستقلال ، كان اقتصادها يقدم لها أكبر سند ممكن . . فعلى الرغم من أنها تنتج الاخشاب والمعادن النفيسة مثل الذهب والمنجنيز والماس والبوكسيت ، فإن غانا بلد زراعى فى المرتبة الاولى ، تنتج حوالى ثلث الانتاج من الكاكاو ويشغل بالزراعة حوالى مليون ونصف المليون من سكانها .

ويقوم بتسويق الكاكاو فى أنحاء العالم «مجلس تسويق الكاكاو الفانى» المثل فيه الزارعون تمثيلا كاملا ، وسياسة التسويق التى يتبعها المجلس تهدف الى حماية الفلاحين من الانهيار المفاجئ فى الأسعار .

ولكن الاعتماد الكامل على محصول واحد يعرض البلاد للخطر . . ولذلك تعنى حكومة غانا بتنوع الانتاج الاقتصادى ، وذلك بتنفيذ مشروع الفولتا (١) الذى ستؤدى زيادة الطاقة الكهربائية المولدة منه الى استغلال معدن البوكسيت وتقدم الصناعات الأخرى .

وقد اتخذت الخطوات الاولى لتحقيق نتيجة تقشير اللجنة الملكية التى نددتها الحكومة البريطانية للتحقيق فى حوادث سنة ١٩٤٨ كما جاء الاصلاح الدستورى نتيجة لتقرير اللجنة التى كان يرأسها سير « جيمس هنلى كوس » سنة ١٩٥١ . . وفى سنة ١٩٥٤ صدر دستور جديد يتيح للبلاد مزيدا من الحكم الذاتى . . وفى السنة نفسها جرت انتخابات جديدة فاز فيها حزب الشعب . . وفى ذلك الوقت ارتفع سعر الكاكاو ، وكان واضحا أن هذا الارتفاع سوف يزيد من كمية النقود الداخلة الى البلاد ، ولكن لم تكن هناك زيادة فى الواردات التى ينفق عليها منتجو الكاكاو

(١) هو نهر فى غانا . ويشبه مشروع سد الفولتا من حيث آثاره المرتقة هناك . مشروع سد أسوان العالى عندنا .

نقودهم ، وكان هناك فى الوقت نفسه خوف من التضخم الذى سيعانى منه باقى أفراد الشعب من غير منتجى الكاكاو ، مثل الكتبة والموظفين .

ومن هنا قررت الحكومة تثبيت سعر الكاكاو الذى يبيع به الفلاح عند نسبة تكفى للتشجيع على استثمارهم فى زراعته . وأن تكون من الفرق بين سعر الشراء والبيع رصيذا ثابتا للآزمات . وقد قوبل ذلك بمعارضة بسيطة كما تكون حزب معارضة جديد وجد ترحيبا من جانب زراع الكاكاو .

وبعد فترة قصيرة تألف حزب جديد سمي بحركة التحرير الوطنية ، جعل هدفه المطالبة بسعر أعلى لشراء الكاكاو من الزارعين كما طالب بالتحقيق فى حوادث الرشوة والنساء بالجهاز الحكومى ، واتهم الحكومة أيضا بأنها لم تظهر احتراما كافيا لسلطان الحكام التقليديين . وبذلك أيدته زعماء القبائل ، والكثير من اقليم قبائل الاشانتى الذى يعتبر اقليم الغابات الرئيسى بالبلاد ، والذى ينتج أكبر قدر من الكاكاو . وقد قام أنصار هذا الحزب ببعض الاضطرابات فى اقليم الاشانتى ، ومن هنا وجد الكثير من المحايدين الذين لا ينتمون للحزب السياسية ، ان الحكومة يجب أن تتخذ اجراءات لقمع هذه الاضطرابات . ولكن امور الأمن الداخلى كانت فى ذلك الوقت من اختصاص الحاكم البريطانى . وقد أجريت انتخابات جديدة فاز فيها حزب الشعب الفانى ، ولكن نقصت الأغلبية التى فاز بها عما كانت عليه من قبل . كما كونت أحزاب المعارضة « وهى : حركة التحرير الوطنية ، وحزب شعوب الشمال ، والمؤتمر التوجولاندى ، وحزب الرابطة الإسلامية » ، جبهة واحدة ، ثم طالبت بتقسيم البلاد الى : ولاية لاشانتى وولاية شمالية . وعقدت الكثير من الاجتماعات بين الحكومة والمعارضة للتقريب بين وجهات النظر المختلفة ، وتدخل مستر لينوكس بويد وزير المستعمرات البريطانى ، وأخيرا قبلت الحكومة أن تضمن دستور الاستقلال شروطا انشائية من الصعب اصلاحها ، مثل انشاء مجالس اقليمية ، والنص على حماية حقوق الاقليات . وانتهى الامر أخيرا بعقد تسوية بين الحكومة والمعارضة .

والحق أن الدستور الذى تم كان مليئا بالغيوب . وقد جسد الحكومة من كثير من سلطاتها الحيوية . ولذلك فقد وجد بعد ثلاث سنوات أنه لابد أن يحل مكانه دستور جديد . وكان أهم ما اشتمل عليه هذا الدستور الجديد هو أن الملكة اليزابيث لم تعد ملكة على البلاد ، بل أصبحت غانا جمهورية رياضية .

ولقد تعرضت غانا لحملة عنيفة من النقد فى البلاد الخارجية نتيجة للاجراءات التى اتخذتها الحكومة لقمع الاضطرابات التى قامت بها المعارضة . وعلى كل حال فيجب أن نتذكر أن الحكومة قد فعلت ما تستطيع لتأكيد مبادئ الديمقراطية البرلمانية خلال هذه الفترة العرجة .

ان السياسة الخارجية لغانا تقوم على الصداقة والتعاون مع كل الأمم ، ولذلك اتبعت سياسة الحياد الإيجابي . . كما انها تؤمن بأهداف ميثاق الأمم المتحدة . . كما تؤمن بالقرارات التي اتخذها مؤتمر باندونج ، ومؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة بأكرا في أبريل سنة ١٩٥٨ وأديس بابا في يونيو سنة ١٩٦٠ . . وكذلك تؤمن غانا بوجوب قيام اتحاد بين الدول الأفريقية المستقلة .

لقد نجح استقلالنا بفضل تصميم شعب غانا وحكومته ، ونحن نسعى لتحقيق الاستقلال والحرية لباقي أجزاء افريقيا .

جمهورية الكونغو

قليل من الحوادث الدرامية التي وقعت في افريقيا تشبه ذلك الاستقلال المفاجيء لجمهورية الكونغو . فالى عهد قريب كان الكونغو يمثل فى أذهان الناس كل الصفات المميزة لافريقيا المتوحشة البدائية .. كان أرض الغسور ولا والأقزام .. أرض الطقوس القبلية الغريبة .. أرض الغابات العميقة الغامضة .. كان الكونغو هو افريقيا ستانلى وكونراد . ولكن فجأة ، استيقظ العملاق . ونفض عن نفسه شبح ليوبولد ، واستعاد شخصيته كدولة افريقية مستقلة .

ان الكونغو أكبر وأغنى دولة افريقية حرة .. يبلغ عدد سكانها مايقرب من أربعة عشر مليونا ، مقسمين على ما يقرب من مائتى قبيلة . وبعد أن كانت ملكا خاصا للملك ليوبولد ، أصبحت مستعمرة بلجيكية سنة ١٩٠٨ . وفى السنوات التالية ، أصبحت بفضل الاكتشافات المعدنية الواسعة ، أهم مناطق افريقيا - فى المناطق الواقعة جنوبى الصحراء . وقد اتبع البلجيكيون سياسة مزدوجة : فكانوا يحاولون تحسين المستوى الاقتصادي للعامل الافريقى ، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يحاولون أن يحدوا من آماله السياسية والثقافية - ولكن لم يكن من الممكن الإبقاء على ذلك الفصل فى السياستين فسرعان ما زادت المطالبة بالاستقلال منذ سنة ١٩٥٠ . وفى مؤتمر بروكسل الذى عقد فى يناير سنة ١٩٦٠ أسقط فى يد البلجيكيين ، فوعدوا بمنح الكونغو استقلاله بعد ستة أشهر ، وفعلا أعلن الاستقلال فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠ .

ولكن الأحداث التى وقعت بعد ذلك كانت أول اضطرابات مخلة بالنظام تتسم بالخطورة ، تميز انتقال مستعمرة أوربية الى دولة حرة فى افريقيا .. لقد أظهرت هذه الاضطرابات كيف أن البلجيكيين قد تركوا الكونجو ، دون أن يعدوه على الإطلاق للاضطلاع بالأعباء الادارية التى تنتظره .. وكان البلجيكيون يتوقعون هذه الصعوبات قبل أن يقوموا بانسحابهم المرسوم ، كما يتضح ذلك فى الخطاب الذى ألقاه لومومبا (الشهيد) رئيس الوزراء ، أمام ملك بلجيكا ، فى عيد الاستقلال ، والذى تقف اتهاماته للحكم الاستعماري أمرا حزينا مضادا لجهوده من أجل الوحدة وآماله فى السلام والرخاء .

استقلال الكونجو

بقلم باتريس لوموبا

صاحب الجلالة ..

سيداتى .. سادتى ..

أيها الكونجوليون والكونجوليات ..

أيها المناضلون فى سبيل الاستقلال الذين انتصرتم اليوم ..

أحييكم باسم حكومة الكونغو ..

وأطلب منكم جميعا ، أيها الأصـدقاء الذين حاربتم بجانبنا دون انقطاع ، أن يظل هذا اليوم ، « الثلاثون من يونيو سنة ١٩٦٠ » ، محفورا فى قلوبكم .. هذا التاريخ الذى ستنقلون معناه بفخر الى أولادكم حتى يلقنوه بدورهم الى أولادهم وأحفادهم ، ويعلموهم تفاصيله الرائعة لكفاحنا فى سبيل الحرية .

وإذا كان استقلال الكونجو قد أعلن اليوم ، بالاتفاق مع بلجيكا ، التى أصبحت اليوم بلدا صديقا ، نقف معه على قدم المساواة .. ، فإن أى كونجولى جدير بالانتساب الى وطنه لا يستطيع أن ينسى أن هذا الاستقلال قد تحقق بالكفاح الطويل الدائب .. الكفاح الوثاب المثالى . الكفاح الذى لم نبخل عليه بقوتنا ، ولا بحرماننا من « الضروريات » ، ولا بما عانىنا من متاعب ولا بدمائنا .

وهذه هى حصيلتنا من ثمانين عاما قضيناها تحت الحكم الاستعمارى .. أن جراحنا مازالت تنزف ، وهى مازالت تؤلمنا ، ولن نستطيع أن نسدل عليها ستار النسيان ونمحوها من ذاكرتنا .

لقد خبرنا العمل الشاق المرهق نبذله مقابل أجور لم تكن تسمح لنا بأن نأكل حتى نسكت صوت الجوع فى أحشائنا ، أو بأن نلبس أو نسكن فى احترام ، أو بأن ننشأ أولادنا باعتبارهم أحب المخلوقات لدينا .

لقد خبرنا السخرية والاهانات والضرب ، توجه إلينا فى كل وقت ، صباحا وظهرا وليلا ، لا لشيء إلا لأننا « زنوج » ! من سينسى أنهم كانوا يخاطبون الزنجى باحتقار ، وبالفاظ مجردة من كل احترام ، لا بصفتهم أصدقاء ، ولكن لأن الفاظ الاحترام والتوقير كانت وفقا على البيض فقط ؟

لقد رأينا أرضنا تستنزف باسم نصوص قانونية ، لم تكن فى الواقع غير سلطة القوى وجبروته .

لقد رأينا القانون لا سوى فى المعاملة بين البيض والسود . فحينما نجد متساهلا انسانيا بالنسبة للبيض ، فهو فى الوقت نفسه قاس غير انساني بالنسبة للسود .

لقد رأينا القسوة المتناهية التى يعانىها الذين يسجنون بسبب آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية . . . لقد رأيناهم ينفون فى قلب بلادهم ، ورأينا مصيرهم أسوأ من الموت نفسه .

لقد علمنا أنه فى المدن توجد منازل رائعة للبيض ، وجحور صغيرة للزنج ، وأن الزنجى لا يسمح له بدخول دور السينما أو المطاعم ، ولا بدخول ما يسمى بمحلات الأوربيين ، وأن الزنجى حين يسافر فاما سيرا على قدميه ، أو قابعا فى جوف قارب . . . أما الأبيض فبسيارته الفاخرة .

وأخيرا من سينسى المشانق ، والحرائق الشاملة ، التى أبيد بها العديدون من اخواننا ، أو الزنانات المخيفة التى ألقى فيها بوحشية هؤلاء الذين نجوا من طلقات الجنود . . هؤلاء الجنود الذين جعل منهم الاستعمار أدواته وزبائنه ؟

من كل هذا عانينا الكثير أيها الاخوة .

ونحن الذين بانتخابنا لمثلينا بهدف الى حماية بلدنا الحبيب ، ونحن الذين عانت أحسادنا وقاوبنا ظلم الاستعمار ، نحن ، نخبركم اليوم ، أن كل هذا قد انتهى اعتبارا من اليوم وإلى الأبد . .

لقد أعلن قيام جمهورية الكونغو . . وأصبح بلدنا الحبيب اليوم فى أيدي أبنائه وسنبدا معا أيها الاخوة الجهاد من جديد . . الجهاد المقدس الذى سيقود بلدنا نحو السلام والرفاهية والعظمة .

وسنشيد معا أيها الاخوة صرح العدالة الاجتماعية ، ونكفل لكل فرد حقه العادل مقابل عمله .

سنطلع العالم كله على ما يستطيع الرجل الاسود انجازه عندما يعمل فى حرية وسنجعل من الكونغو مركز النشاط فى افريقيا .

وسنحرص على أن يستفيد أبناء الأمة من أرضهم .

وسنراجع كل القوانين السابقة ، ونسن أخرى جديدة تتصف بالعدل والنبيل وسنضع نهاية لكبت حرية الرأى ، وسنجعل فى استطاعة المواطنين أن يتمتعوا بالحرىات الاساسية التى وردت فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وسوف ننجح فى منع كل أنواع التفرقة ، وسنعطى كل فرد مكانه العادل الذى تؤهله كرامته الانسانية وعمله واخلاصه لوطنه .

وسنعمل على أن يسود السلام .. سلام القلوب والنية الطيبة ،
وليس سلام البنادق « والسونكى » .

ومن أجل ذلك أيها المواطنون الأعزاء .. لتثقوا أننا سنعمد قداما ،
ليس فقط على قوانا الهائلة أو ثرواتنا الضخمة ، ولكن أيضا على مساعدة
الدول الأجنبية التى سنقبل معوناتنا مادامت تتسم بالشرف ، ولا تسعى
الى فرض أى نظام سياسى مهما كان علينا .

وبهذا الخصوص ، فان بلجيكا - التى فهمت أخيرا منطق واتجاه
التاريخ فلم تعد تعترض طريق استقلالنا - على استعداد لمدايمساعدتها
وصداقتها .. وقد وقعنا معا ، وكدولتين مستقلتين على قدم المساواة ،
معاهدة بهذا المعنى .. وأنا على ثقة بأن هذا التعاون سيحقق الفائدة والنفع
لكلينا . ونحن من جانبنا ، « وان كنا سنظل يقظين » سنعرف كيف
نحترم الالتزامات التى نربط بها .

وبهذا ، فانه سواء فى الشؤون الداخلية أو الخارجية ، سيصبح
الكونجو الجديد الذى ستنشئه حكومتى دولة غنية حرة مزدهرة . ولكى
نصل الى هذا الهدف دون تأخير ، أطلب منكم جميعا أيها النواب والمواطنون
الكونجوليون أن تعينونى بكل ما أوتيتم من قوة .

اننى أطلب منكم جميعا أن تنسوا الخلافات القبلية التى تستنزف
قوانا ، وتجعل منا سخرية بين الأمم .

وأطلب من الأقلية البرلمانية أن تساعد حكومتى بالمعارضة البناءة ،
وان تظل دائما داخل الحدود القانونية والديموقراطية .

أطلب منكم الا تطالبوا من يوم الآخر بزيادات فى الأجور قبل أن
يتوافر لى الوقت الكافى لأنفذ خطة شاملة ، أمل عن طريقها ضمان رفاهية
هذه الأمة .

وأطلب منكم ألا تحجموا عن بذل أية تضحيات نضمن بها نجاح
مشروعاتنا الهائلة .

وأخيرا .. أطلب منكم جميعا أن تحترموا ، دون قيد أو شرط ، حياة
وممتلكات مواطنيكم ، وحياة وممتلكات الأجانب الموجودة فى هذه البلاد
.. واذا بدر من هؤلاء الأجانب سلوك مشين ، فان عدالتنا ستكون حاسمة
فى اقصائهم عن أراضى جمهوريتنا أما اذا كان سلوكهم مرضيا ، فيجب
أن يتركوا فى سلام ، لانهم يعملون أيضا فى سبيل رفاهية وطننا
وأزدهاره . وهذا هو ما أردت أن اخبركم به - أخوانى فى الجيش
وأخوتى فى النضال ورفاقى باسم حكومتى فى هذا اليوم المجيد ..
يوم استقلالنا التام وسيادتنا الكاملة .

وحكومتنا القوية الوطنية الشعبية سيكون على يديها خلاص هذه
«البلاد» ، والاحلال والتقدير لابطال التحرير الوطنى ..

وعاش الكونجو حرا مستقلا .

الفصل الثالث

افريقيا في مرحلة الانتقال

تanjania

وتanjania مشهورة بأنها واحدة من المناطق الفيلة في افريقيا التي تعرف باسم افريقيا الشرقية البريطانية - والاقليمات الآخرين ، هما كينيا وأوغندا . وعلى الرغم من وجود بعض المناطق المرتفعة التي يمكن أن تقارن من حيث درجة الحرارة ومعدل سقوط الامطار والخصوبة بالمناطق المرتفعة في كينيا ، فإن الاقليم لم يجذب الا عددا قليلا من المستوطنين البيض . أكثرهم من غير البريطانيين . ويبلغ عدد البيض هناك ٢١ ألفا ، وعدد الآسيويين ثمانين ألفا وعدد الافريقيين حوالي ٨٧٥٠٠٠٠ موزعين على ١٥٠ قبيلة مختلفة .

وتanjania مشهورة بأنها واحدة من المناطق الغنية في افريقيا التي يمكن العثور فيها على حيوانات الصيد البرية . وجبل كليمانجارو في tanjania معروف للأمريكيين أكثر من البلاد نفسها (١) . وأكبر مناجم الماس في العالم خارج اتحاد جنوبي افريقية موجود في tanjania ، ومن المتوقع العثور على معادن أخرى ذات قيمة في تلك البلاد الواسعة المجهولة جنوبي خط الاستواء .

وفي المقال التالي يحدثنا مستر دريك بريسسون عن الامكانيات الاقتصادية وخطط التنمية الاقتصادية في بلده : tanjania .

(١) ربما بسبب رواية الكاتب الأمريكي ارنست همنجواي والتي أخرجتها السينما أيضا باسم « ثلوج كليمانجارو »

صراع الغد في تانجانيقا

بقلم دريك برسسون

الواقع أن تانجانيقا بلد متخلف .. فكثير من سكانه . أميون . ومتوسط دخل الفرد منهم منخفض أشد الانخفاض . ولذلك فإن عمالا ضخما وجهودا تنتظر شعبه وحكومته .

وقد تأخر التطور الصناعى فى تانجانيقا ، لأن الصناعة قد اختارت أن تبدأ بتطوير جارتها كينيا . فتانجانيقا كانت موضوعة تحت الوصاية ، ولذلك فإنها كانت موضع تخوف أصحاب رؤوس الأموال الذين اختاروا كينيا لإقامة مشروعاتهم الصناعية لأنها مستعمرة بريطانية يحيط بها الضمان والأمن . ولقد عانت تانجانيقا سنوات طوالا ، لأنها وهى التى تزيد مساحتها على نصف مساحة شرقى إفريقيا وعدد سكانها يقرب من نصف عدد سكان المنطقة - ظلت تستخدم كسوق للبضائع التى تنتجها باقى بلاد السوق المشتركة .

ولذلك فقد أعلن شعب تانجانيقا الحرب على الجهل والفقر والمرض ، وأعلن نوابه أنهم بعد أن أصبحوا مسئولين عن الحكومة ، فإن شعارهم اليوم ليس الحرية فقط « بل الحرية والعمل الشاق » ولمحاربة الجهل وللقضاء على المرض لابد من النقود ، ولهذا لابد من العمل الشاق ، خاصة فى الحقل الزراعى ، لأن الزراعة هى العمود الفقرى لاقتصاديات البلاد .

والمحصولات النقدية التى تغل أكبر دخل للبلاد هى : القطن والبن والشاى والحركة التعاونية تنتشر الآن فى البلاد وتنمو .. والبن والقطن يتم تسويقهما الآن عن طريق منظمات تعاونية للزراع .. منظمات حازت إعجابهم لما ظهر لهم من فوائد ولحسن الحظ فهم شعب تانجانيقا بسهولة مبادئ هذه الحركة التعاونية ، لأن حياتهم الاجتماعية التقليدية ليست غريبة عن هذه المبادئ . والمنظمات التعاونية الحالية مخصصة لتسويق القطن والبن .. ولكن يحتمل أن تنبثق منظمات أخرى لتسويق المواد الغذائية فى القريب العاجل .

ومشكلة المواصلات مشكلة عاجلة .. وهناك مثل للطريقة التى يمكن بها حل هذه المشكلة ، هو الطريق الموصل الى سفوح جبل كليمانجارو ، المتفرع من طريق موشى أروشا القديم .. وقد أنجز هذا الطريق خلال الثلاث أو الأربع سنوات الأخيرة ولكن على طول السبعة أميال التى يشقها

الطريق ، أصبحت هناك على كلا الجانبين مزارع كثيفة ، في حين لم تكن توجد قبل نسق الطريق الا بعض مزارع للماشية . كما يجب العناية بتحسين طرق الزراعة ووسائلها ، والاهتمام بانتقاء البذور .

ونحن اليوم في نانجانقا نستورد البطاطس ، رغم أننا بلد زراعى غنى بالحقول الخصبة . . ونحن نستورد أيضا بالآلاف ايجنيهاات لحم الخنزير ومشتغاله ، بالرغم من أنه يمكن بسهولة تربية الخنازير في مناطق المرتفعات . . ونستورد أيضا الخضراوات واللحوم والمربي . وهذا يرجع الى نقص التنظيم والتسويق ، الذى يجب أن تكون معالجته هي أولى واجبات الوزارة الوطنية . وتوجد آلاف وآلاف من الأميال المربعة من الأراضى الخصبة الحسنة الرى لا يعيى فيها غير عدد قليل من الناس في مستوى منخفض ، وذلك راجع بالأخص الى صعوبة المواصلات والى نقص الجهود المنظمة . . فمثلا هناك وادى كيلو مبيرو العظيم الخصيب ، ينتظر التطوير والعمل : وهناك مشروعات عظيمة كل ما ينقصها المال . . وقد قام خبراء منظمة الزراعة والتغذية بدراسات هامة مفصلة لمشروعات الرى ، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه . . ففي الشمال يوجد مشروع بانجاني الذى يتضمن بناء مجموعة من السدود تبدأ برى الأراضى المرتفعة بالقرب من كليمنجارو ثم تنتهى بمحطة توليد الكهرباء بالقرب من تانجا .

وهناك مشروع نمت دراسته منذ سنوات عن الأراضى الخاوية في جنوب مرتفعات مبارالى . . وقد قدر أحد الخبراء مساحة الأراضى الممكن زراعتها في هذه المنطقة ، بأكثر من مليون فدان . وقد نشر أخيرا تقرير عن المصادر الهائلة لوادى روفيجى . . ففي مكان واحد من هذا الوادى يمكن إقامة مشروع لتوليد الكهرباء ، ينافس مشروع كاريبا فى الحجم والانتاج .

وفى أراضى الاقليم الغربى غير المستغلة حول نهر مالافاراس ، يمكن انتشاء مراعى هائلة تسد النقص الذى يعاياه شعبنا من اللحوم .

ويخبرنا خبراء الجيولوجيا أن تانجانقا بها امكانيات هائلة في حقل الانتاج المعدنى . . وبرغم ذلك فالقليل من هذه الامكانيات فقط هو الذى عرف . . وسوف ستفرق البرنامج المرسوم لمسح البلاد كلها مسحاً جيولوجياً مدة أربعين عاماً . . فبجانب مناجم الماس التى تسمى مناجم وليامسون ، توجد مناجم غنية للذهب في اقليم البحيرة ، يرتفع انتاجها عاماً بعد آخر . . وحقول الرصاص في الشمال الغربى تنتظر الاستغلال الواسع . والايام تأتى باكتشافات جديدة واحدة وراء الأخرى .

كما أن الغابات تمثل مصدراً للدخل لم يستغل بعد استغلالاً كاملاً . . ويجب تنفيذ الخطط بمجرد وضعها فيما يختص باستغلال كل مصادر الثروة القومية .

وفى بلد مثل تانجانقا يجب أن تبذل عناية زائدة بالأرض التى نعتمد عليها هذا الاعتماد الكبير . . وفى الماضى لم تكن تستغل مساحات

شاسعة من الأراضي بسبب نعام الزراعة الذي كان دميحا ، وعدم اتباع طرق وقاية التربة والمحافظة عليها . . . ووقاية الرربة ومصادر المياه مسائل هامة وعاجلة بالنسبة لنا هذه الايام . . . ويجب على القادة ان يقوموا بتوعية الشعب بأهمية غطاء الرربة . وطرق الزراعه الحديثه وذلك في الوقت الحاضر وفي المستقبل .

والتطور الصناعي كما أسرت من قبل لم يبدأ بعد تقريبا . . . والآن بعد أن أصبح المستقبل آمنا ومسفرا . . . وبعد أن أصبح في امكاننا ضمان تقدم المشروعات التي يقبل المستثمرون على استغلال أموالهم فيها، فانه يمكننا أن نتوقع زيادة سريعة في هذا النوع من الاستثمار .
والفرص كثيرة ، وقد تكون العقبة في بعض الأماكن هي القوى المحركة . . . ولكن هذه العقبة سوف تختفي بمجرد تنفيذ مشروعات توليد الكهرباء من مساقط المياه . والمواصلات بدورها عقبة من تلك العقبات . . . ولكنها موضع اهتمامنا في تانجانيقا . ولذلك يجب ان نكون متفائلين والبلاد شاسعة ، والأسواق صغيرة ومتناثرة على نطاق واسع ، وبانتشار التعليم سوف تزداد مطالب الناس واحتياجاتهم ، وسوف يصبح ممكنا اشباعها باستغلال موارد البلاد واقامة المشروعات .

وكثير من المحصولات المحلية تحتاج الى تصنيفها داخليا لسد حاجة جماهيرنا . . . وهي الآن تصدر كموارد خام ، لترجع إلينا بعد ذلك تامة الصنع . . . وهذا شيء لا نريد رؤيته في المستقبل ، فمثلا عندنا كميات كبيرة من الجلود الخام ، ومع ذلك فنحن نستورد الجلود المدبوغة . . . ونحن ننتج ونصدر حوالي ٢٠٠ ألف بالة من القطن كل عام ، ومع ذلك فان الغزل اللازم لمصانع النسيج القليلة عندنا لا بد من استيراده وهكذا .

هذه هي بعض المشكلات التي تعترض نضالنا ضد الفقر ، ونضالنا من أجل زيادة الدخل القومي . الذي لا بد منه لنعلن الحرب ضد بقية الاعداء ، ضد الجهل والمرض .

وفي هذه الايام يذهب ٤٠٪ من أطفالنا الى المدارس الابتدائية وهناك يبدؤون بدراسة المعارف الأولية . . . ولكنهم قبل أن يتمكنوا من الدراسة الجادة ، يعادون الى منازلهم لعدم وجود أماكن بمدارس المرحلة الأعلى . . . وطالب واحد فقط من سبعة طلاب هو الذي يستمر في دراسته لمدة أربع سنوات أخرى بعد الدراسة الابتدائية (ومدتها أربع سنوات) .
وبعد هذه السنوات الثمانية يجد عدد أقل من التلاميذ فرصتهم في التعليم الثانوي ، حيث يقضون عامين آخرين قبل أن يتمكنوا من الالتحاق باحدى الجامعات . . . ومجموع مدة الدراسة أربعة عشر عاما ، وعدد الموظفين الذين أتيحت لهم فرصة التعليم كاملة في كل شعبنا ، البالغ تعدادهم تسعة ملايين ، لايزيد على خمسين شخصا وإذا أراد هؤلاء الالتحاق بالجامعات كان عليهم أن يذهبوا الى خارج تانجانيقا ، لأنه لا توجد في بلادنا جامعة . وهم في الغالب يذهبون الى جامعة ماكارير في أوغندا ، وأحيانا الى انجلترا ، أو الولايات المتحدة ، أو الهند ولا شك أن من أول

الواجبات الملقة على عاتقنا الاهتمام بإنشاء جامعة محلية وكذلك الاهتمام بتطوير التعليم الثانوى حتى يؤهل لدخول المرحلة الجامعية ، زيادة عدد الاماكن الموجودة فى قمة الهرم .

وفى ميدان الطب يجب ألا يقل النضال فيه عن نضالنا فى ميدان التعليم . . . وقد تكون الخدمات الطبية اليوم متوافرة ولكنها ما زالت قاصرة عن الوفاء بالضروريات اللازمة لشعبنا . . . فمثلا فى احدى المناطق المزدهمة من بلادنا ، وهى سفوح جبل كليمانجارو تبعد مزرعتى الخاصة عن أقرب مستشفى مسافة ثلاثين ميلا . والرمد والعمى وأمراض أخرى كثيرة تسبب المتاعب لبني وطنى . . . وهدف الحكومة الوطنية اليوم هو أن يكون هناك سرير لكل ألف شخص من المواطنين . . . وقد يبدو هذا هدفا متواضعا ، ولكننا برغم ذلك لم نبليغ منتصف الطريق اليه بعد .

هذه هى بعض المصاعب التى تجابه حكومتنا . والنضال ضد هذه المصاعب هو موضع اهتمام شعبنا وقادته . وقد كرسنا أنفسنا للتغلب عليها . ونحن نأمل أن نساهم مع العالم فى اسعاد البشرية ، لأننا نعتقد أن ذلك مسئولية الأمم جميعا ، فتبذل كل أمه طاقتها لمساعدة جيرانها ماديا ومعنويا .

والآن . . . ما هو نوع المشاركة الذى تستطيع تانجانيقا أن تقوم به ؟ ان تانجانيقا بلد غنى بامكانياته ، ولكنه فقير فى واقعه ، ومتخلف قليل السكان . . . ولذلك فانه يستطيع أن يشارك فى ميدان العلاقات الانسانية . . . اننا نستطيع أن نقدم روحا جديدة ، وأملا جديدا الى عالم ، غنى بالمواديات ولكنه فقير فى المعنويات . ومن الناحية الاقتصادية ، نحن مقبلون على حرب ضد الجهل والفقر والمرض ، ومن الناحية السياسية سوف نكرس أنفسنا لبناء أمة تؤمن بالمثاليات ، وبالمساواة بين البشر ، وحقوق بنى الانسان وواجباته . . . وأخيرا نؤمن بالمساواة بين المواطنين جميعا فى الحقوق والواجبات بقدر سواء .

كينيا

وصل أول فوج من المستوطنين البيض الى كينيا مند ستين عاما مضت ، عقب اتمام سكة حديد أوغندا ، من مومباسا على المحيط الهندي الى كيسومو على الشاطئ الشمالى لبحيرة فيكتوريا وهم الآن يتراوحون بين ٦٥ ألفا و ٧٠ سبعين ألفا من السكان ، البالغ عددهم ستة ملايين ونصف تقريبا . ومن هذا العدد يوجد مائتا ألف من الاسيويين والعرب . . والبقية من الافريقيين . وتبلغ المساحات المخصصة للأوروبيين حوالى ١٢ ألف ميل مربع من أخصب الاراضى فى المستعمرة ، وذلك مقابل المعازل المخصصة للافريقيين والبالغ مساحتها ٥٠ ألف ميل مربع وذلك باستثناء مناطق الصحراء غير المأهولة الكائنة بالاقليم الشمالى . . وعلى الرغم من أن المرتفعات البيضاء تقع على خط الاستواء الا أن ارتفاعها يلطف درجة الحرارة مما يجعل جوها لطيفا مقبولا ، كما يسبب سقوط الأمطار الغزيرة عليها . . ولا توجد هذه المزايا الا فى عدد ضئيل من المعازل الافريقية .

وقد استطاع المستوطنون الأوروبيون عن طريق استخدام الأيدى العاملة الافريقية أن ينتجوا فى مزارع كبيرة البن والشاى (القنب الهندي) ومحصولات أخرى تكون الجزء الأكبر ، من ثروة المستعمرة . . ولكى يعملوا على تقدم مشروعات الزراعة والرعى الخاصة بهم ، قيد الأوروبيون حركة الافريقيين ، ليس فقط بالاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضى بل بتطبيق عملية من عمليات الحجر عليهم فى المعازل القبلية . ونتيجة لزيادة عدد السكان والضغط المتزايد على الاراضى وخاصة خلال العشرين سنة الأخيرة ، فقد قامت حركة الماوماو سنة ١٩٥٢ . . ولم يعلن بعد انتهاء حالة الطوارئ التى أعلنت نتيجة لهذه الحركة التى قام بها رجال قبائل الكيكويو والميرو والامبو الا فى يناير سنة ١٩٦٠ . . ولقد راح ضحية هذه الحركة أكثر من ثلاثين ألف افريقى وأقل قليلا من مائة أوربى وآسيوى .

وعلى الرغم من أن الزعماء الافريقيين اليوم فى كينيا لا يحبذون الالتجاء الى أساليب الماساوماو ، التى أثارت الرعب ، لتحقيق مكاسب سياسية ، فان هناك ميلا مشتركا لدى كثير من الأوروبيين والافريقيين على السواء ، للربط بين نشاط الماوماو وبين الاتجاه نحو الديمقراطية السياسية ، الذى بدأ منذ سنة ١٩٥٢ وبلغ مداه فى المؤتمرات التى عقدت أخيرا ، والتى كان من نتائجها أن تأكدت للافريقيين فى كينيا حرية الانتخاب والترشيح ، وزادت مشاركتهم فى الحياة السياسية ،

ومنحوا بعض التسهيلات فيما يختص بتملك الأراضي في المرتفعات
البيضاء . ويتطلع الغادة الافريقيون باخلاص الى المستقبل ، حيث
يريدون أن يتحقق لهم مبدأ الانتخاب العام ، بمقتضى مبدأ « رجل
واحد . . . تصويت واحد » ، ثم يتحقق لهم الاستقلال فى نطاق
الكومنولث .

والمشكلات التى لا يد أن يواجهها الكينيون من جميع الاجناس فى
خلال عشر السنوات الحالية ، يعرضها ويناقشها ميشيل بلوندل عضو
المجلس التشريعى ووزير الزراعة السابق ومؤسس جماعة كينيا وهى
حزب سياسى هدفه التوفيق بين مختلف الاجناس فى كينيا .

مستقل بكنيا

بقلم : ميشيل بلوندل

عندما ذهبى الى كينيا أول مرة سنة ١٩٦٥ ، كانت القارة الافريقية عاملا مجهول الأثر فى الشؤون الدولية . كانت ، برقد مثل جوليفر النائم . خامدة سالبة تثير المخاوف بأمراضها ، ومصاعب المواصلات والنقل فيها ، أكثر من تأثيرها على العالم . لقد كانت المسافة من تلورى الى نيروبي تستغرق حينئذ ثلاثين يوما واليوم يقطعها المسافر فى حوالى سبع عشرة ساعة ولا شىء ببلور مدى الظروف اليوم عن ذى قبل ، أكثر من تبيان عدد الاسابيع والايام التى كانت لازمة فيما مضى ، لنلنا من دوائر المال والاعمال المزدحمة بلندن ، الى النظام الرعوى فى سهول افريقيا وغباباتها الاستوائية . ولم يكن أحد يفكر كثيرا حينئذ فى مستقبل البلاد الافريقية .

وكان من المعروف أن هذه البلاد ستندقم بمضى الايام ، بل وستحكم نفسها بنفسها . . . ولكن كان الجميع يظنون أن هذه العملية بعيدة ، لن تتم قبل مضى وقت طويل . . . ولذلك لم يهتموا كثيرا بالتفكير فى من سيتولى عملية الحكم ، أو حتى فى كيفية اقتسام الاجناس المختلفة لعملية الحكم .

وفى الوقت نفسه ، كان الاهتمام محصورا فى مكافحة الامراض ، وبناء نوع من الاقتصاد المستقل ، وفى شق الطرق ومد الخطوط الحديدية واقامة الموانئ وحفظ الأمن والنظام . وما زالت هذه الاشياء اليوم حيوية وضرورية ، ولكنها أصبحت معقدة لان افريقيا لم تصبح منعزلة عن العالم أو مجهولة ، ولكنها أصبحت عاملا أساسيا فى الشؤون الدولية ، وذات فائدة حيوية لشعوب العالم الحر ، لأن أولى الدول الافريقية الخالصة قد أصبحت تحكم نفسها بنفسها وسيتبعها غيرها .

وفى نهاية هذا القرن ستمت العملية ، وسيتوقف جزء كبير من رفاهية العالم وربما من أمنه أيضا ، على مدى نجاح عملية التحول هذه . . . ليس هذا فقط ، بل اننا مشتركون على نطاق عالمى مع أمم أخرى من العالم الحر فى نضال هائل من أجل الحرية الشخصية . ومركز القارة الافريقية فى هذا النضال العالمى يجب أن يؤثر الى حد كبير على نتيجتها النهائية . . . ولذلك فانه من المهم لنا فى غمار اعدادنا لدول افريقيا لتحكم نفسها بنفسها وتأخذ مكانها فى المجتمع الدولى ، أن نتحقق أننا لن نهمل مهامنا هذه ، التى كانت أول وأهم ما يشغل بالنا ،

وذلك فى زحمة الاندفاع الذى يخلقه الصباح من أجل الحرية والاستقلال .
وأنا أشير هنا الى المحافظة على القانون والنظام ، وبناء اقتصاد راسخ
دائم .

ويدون ذلك لن تستطيع هذه الدول أن تساهم فى تحقيق الرخاء
للعالم الحر - وهذا الرخاء هو واحد من أسلحتنا ضد الشيوعية -
وتحقيق مبادئ الحرية الشخصية .

واليوم فى جميع أنحاء افريقيا أصبح لكلمة ديموقراطية «قدسية»
أشبه بقدسية الآلهة .. وأظن أن سبب هذه القدسية هو أنها كانت
تمثل المفتاح الذى فتح باب الاستقلال فى غانا ، كما أنها - من الناحية
العاطفية - هى الوسيلة التى يستطيع الافريقيون عن طريقها أن يثبتوا
للعالم أنهم ليسوا متأخرين أو متخلفين بل أن لديهم انسانية ومقدرة مثل
غيرهم من الشعوب . وبالنسبة للشعب البريطانى فإن الضغوط القائمة
على مبادئ الديموقراطية من الصعب مقاومتها ، لأن الديموقراطية قائمة
على ايمان قوى راسخ بالحرية الفردية وبحقوق الاقليات وباحترام الملكية،
وذلك كله بجانب اقتصاد ناضج .

ولذلك فأننا حين ننظر الى افريقيا نجد أننا نخلق أولا وبقياس
الامكان اقتصادا يحمل فى طياته عوامل بقائه وتطوره من تلقاء نفسه ،
وتستطيع كل أقسام المجتمع أن تقوم فيه بدور فعال . ويجب أن نعلم
أن نهضة التعليم ذات أهمية كبيرة للديموقراطية ، حيث ينبع القادة
تلقائيا ، ويستبدل بهم غيرهم نتيجة لعمليات النقد من الرأى العام ..
وليست الديموقراطية طريقا للوصول الى السلطة مستغلين الفلاحين
البسطاء غير المتعلمين ، وبمساعدة حفنة من الرجال يتمتعون بمزايا
ثقافية أكثر من غيرهم . وسيتوقف على نجاحنا مستقبل القارة .. فاما
أن تقوم مجموعة من الدول الناضجة المسئولة التى تساهم فى تدعيم
الحرية الشخصية والرخاء فى العالم واما أن يقوم بدلا منها عدد من
الدول البائسة ذات حكومات أوتوقراطية مؤقتة .

ولا يوجد مكان تصعب فيه عملية انشاء الديموقراطية هذه مثل
كينيا ، حيث يوجد عدد من الأجناس ذات تراث ثقافى واجتماعى
مختلف .. وبرغم ذلك فلا يوجد مكان آخر يجب أن تنجح فيه هذه
العملية مثل كينيا .. ليس فقط لأن كل شرق افريقيا من مومباسا الى
أقصى الشمال تعاني هذه المشكلات ، بل لأن هذه الشواطئ الشرقية
هى أقرب المناطق الى مراكز التأثير الشيوعى . والصعوبة هى أن افريقية
قارة مسرعة تتحرك على عجل ، فى حين نحتاج نحن الى وقت
لنخلق الظروف الملائمة لنشوء نظام برلمانى مسئول . والصعوبة أيضا
فى أن وجود أقليات من أجناس مختلفة قامت بصنع الاقتصاد الذى
يتوقف عليه تقدم البلاد قد أوجد مستوى يشعر الافريقيون أحيانا ،
وفى غمرة عجلتهم للوصول الى هدفهم ، أنهم لا يستطيعون اللحاق به .
وهذا أيضا يفرض قيда على شعب بريطانيا العظمى يعوق برنامجها
الذى رسمه لتحقيق استقلال كينيا الذى قد يسبب له المتاعب ، حينما

يبدو أنه يستير في اتجاه يخالف مبدئه الخاص عن الديمقراطية . .
وبرغم ذلك فإن فرص النجاح كبيرة ، لأن وجود أقليات ، وخاصة
الأوربية منها ، يجعل من الممكن إيجاد اقتصاد مستقر وفوق ذلك تجعل
من الممكن المحافظة على تقاليد نظام برلمانى ناضج .

وكما حاولت الايضاح من قبل ، فإن الخطر الأكبر في كل هذه
البلاد الأفريقية هو أن النظام الديموقراطى يميل اما الى دكتاتورية القلة
المتعلمة وسيطرتهم على الكثرة غير المتعلمة ، راما الى انهيار النظام
الادارى . . ونحن لا نوجه اهتماما كافيا الى تكوين هيئات للخدمة المدنية
من بين قومنا المحليين ذوى الصفات الطيبة فاحدى نقط الضعف الخطيرة
فى كل الدول المستقلة حديثا بأفريقيا ، هي اعتمادها على موظفين مدنيين
مستوردين . . وهذا يسبب مضاعف كثيرة حين يراد ضم النساء والرجال
المحليين الى أعمال الخدمة المدنية ، وذلك لأسباب سياسية على أساس
« أعمال للأولاد » بغض النظر عن المنتظر حدوثه نتيجة لذلك . ولهذا
فأنى أريد أن أرى برنامجا لتدريب المتحقين بالخدمة المدنية من جميع
الاجناس خلال السنوات العشر القادمة . ويجب أن نختار بعض المرشحين
المناسبين من بين طلبتنا الذين يدرسون فى بريطانيا وببذل مجهودا كبيرا
لاغرائهم بالعمل فى الخدمة المدنية . ويوجد حاليا عدد من الموظفين
الأوربيين بالخدمة المدنية ، ولكننا نريد أن نجذب موظفين من جميع
الاجناس . ان النجاح الحقيقى لأية حركة تهدف الى الاستقلال يجب أن
يعتمد على مدى نجاحنا فى بناء خدمة عامة ، ذلك النجاح الذى يعكس
التكوين العام للشعب فى بلادنا ، كما أنه يحافظ على المستويات العظيمة
حقا التى أوجدتها لنا الخدمة المدنية الاستعمارية .

وعندما تصبح احدى مستعمرات الكومنولث حسنة الحظ فتصل الى
مستوى من التقدم يؤهلها لحكم نفسها بنفسها ، فإن كفاية الادارة
الحكومية تصبح الاختبار الحقيقى للتقدم فى المستقبل . أن الحرية
لا تقوم على الشعارات . . والحرية الشخصية ائمن من أن تضيق فى غمار
الاندفاع وسط تجارب سياسية لا تسوغها الضرورات الاقتصادية أو
الكفاية الادارية اللازمة لخدمة مدنية متقدمة .

واننى أعتقد أننا فى كينيا نتحرك نحو الحكم الذاتى فى نطاق
الكومنولث ومن الصعب على أن أتصور مثل هذا التطور قائما على غير
النظام الدستورى المستقر . . وهذا يقتضى منا أن نتخذ الخطوات اللازمة
ليصبح مواطنونا متعلمين ومسؤولين دون أن يهتموا باختلافاتهم
العنصرية أو يسمحوا لها بأن تثير فى نفوسهم المرارة .

وفى مجتمعنا لا يوجد فقط ملايين الأفريقيين الذين يكونون أغلبية
شعبنا ولكن يوجد أيضا الاسيويون مسلمين وهندوسا ، وأصداؤنا
العرب ، والأوربيون الذين اتخذوا من كينيا وطناً لهم ، وأصبحوا يمثلون
اليوم الجيل الثانى أو الثالث من الكينييين الذين ينحدرون من أصل
أوربى ولا يمكن أن ننسى أو نتجاهل أن اقتصاد كينيا المتين قد اعتمد
على نشاط هذه الأقليات ومصادرهم ومهارتهم الفنية . ونحن بلد زراعى

لا نملك مصادر معدنية كافية .. وكان طريقنا نحو الرخاء محفوفًا بالكثير من العقبات ولقد بدأ الزراع الأفريقيون الآن ينتقلون من الزراعة القائمة على الاكتفاء الذاتي ، الى زراعة المحصولات النقدية .

وفي المدن حيث يتزايد عدد المواطنين الذين يعيشون بها ، تتضاعف فرص الوصول الى مستوى معيشى ملائم ، لأن لدينا الكفاية والمصادر اللازمة لبرنامج من التصنيع المزدهر .

وكل هذه التغيرات فى فترة الانتقال التى نجتازها اليوم ، تفرض مزيدا من الأعباء على قوانا البشرية فى وعلى نظرة الأفريقيين الذين يرون من حولهم مصاعب وتغيرات لا يستطيعون فهمها كمجموعة .

وفى السنوات القليلة الماضية نشأ موقف صعب فى كينيا ، حيث بدا أنه لا توجد صورة واضحة للمستقبل ، أو لهذا النوع من الوطن الذى يجب أن نكونه .. وكان ذلك على الاخص حين بدأت عواطف الأفريقيين تجد مخرجا لها عن طريق بعض قادتهم المتطرفين ، فى نداءهم السلبى « أفريقيا للأفريقيين » .. وهذا النداء يبدو غير معقول ، اذا علمنا أن اقتصاد كينيا كله يعتمد على جهود الناس الذين ترجع أصولهم الى بلاد خارج كينيا ثم استوطنوا هنا ، سواء كانت هذه الجهود فى ميدان الزراعة أو التجارة .

وقد اجتمعت جماعة منا من كل الأجناس فى المجلس التشريعى بفرض تحديد الاتجاه الذى يجب أن نسير فيه .. وكان أول ما صدمنا بقوة أكثر من غيره - هو صعوبة استمرار ترابطنا معا .. وكل جنس يؤمن ببقائه يؤكد هذا البقاء ويحرص عليه .. ولكنه لا يمتد بخياله الى مطالب وآمال الآخرين . وبرغم ذلك فان هناك حقيقة باقية وهى أننا هنا معا ولا يمكننا أن نخلص بعضنا من بعض .. وبما أن الأمر كذلك ، فانه يجب أن نضع الخطط طبقا لذلك ، وأن نخلق بقدر ما نستطيع بلدا متحدا فى ولاء سكانه وأفكارهم دون أن يفرقهم التعصب العنصرى .. وبالنسبة لنا جميعا أعضاء مختلف الأجناس سواء كنا أفريقيين أو هنودا أو مسلمين أو عربا أو أوروبيين ، فأننا لم نعد ننظر الى أنفسنا باعتبارنا أجناب ، بل باعتبارنا مواطنين يرتبط مستقبلنا معا ، سواء أكان المستقبل سيئا أم طيبا .

ونحن مقتنعون أن هذا المستقبل يتوقف على حكومة ذاتية مسئولة فى إطار برلمانى ، وقائمة على أغلبية المواطنين الذين سيكونون أفريقيين حقا ، يتجهون بولائهم الى كينيا ككل ، أكثر من اتجاههم باولاء الى أجناسهم .

واظن أنه من المناسب أن نقول ان الفرق بيننا وبين الجماعات العنصرية المتطرفة ، هو أننا نريد شكلا برلمانيا للحكومة تمثل فيه مصالح وأفكار أعضاء مختلف الأجناس ، على أن يصبح اعتبار الجنس فى هذه الحكومة فى المرتبة الثانية .. والجماعات العنصرية المتطرفة تريد التكلل نفسه للحكومة ، ولكن بشرط أن تغلب عليها اما مصالح السود أو مصالح البيض .

وحزب جماعة كينيا الجديدة يسلك طريقا وسطا ، وهو يعلم مدى تعقد الأسئلة التي يجد العنصريون أن من الصعب جدا الإجابة عليها .. ونحن نعتقد أنه خلال تقدمنا نحو الحكم الذاتي يجب ألا نحطم كتلة مواطنينا الأفريقيين بفرض شروط للمواطنة يعتقدون أنها معوقة لتقدمهم ، كما أنه يجب ألا يكون تقدما سريعا لدرجة تؤدي إلى تدمير نظامنا الاقتصادي والإداري الذي يتوقف عليه ازدهارنا ونجاح مستقبلنا .

وأفريقيا اليوم قارة متعجلة .. ولكن إذا قدرنا مدى المطالب والسعادة الإنسانية فإننا لن يمكننا الإسراع ، فهناك الكثير الذي يجب بناؤه من العناصر البشرية التي ما زالت جاهلة وغير ناضجة . وبرغم ذلك فإننا نعتقد أن إنشاء دولة تحكم نفسها حكما ذاتيا في نطاق الكومنولث قد يساعدنا على تخفيض مدى السرعة ، ويزيل أيضا الخوف من أن تتقدم علينا البلاد المجاورة التي تشجع النزعات العنصرية .. أننا لن نستطيع إيقاف نضوج وطننا المتزايد ، ولا نستطيع أن نقف ساكنين دون حراك وفوق ذلك فإننا لا نستطيع أن يتجنب بعضنا بعضا . ومعرفة هذه الحقائق تبين لنا الخطوات التي يجب أن نخطوها لتحقيق هدفنا .

أولا أن السيطرة الاستعمارية البريطانية المستمرة تحتاج إلى اختبار أهدافها فكثير من الناس ينظرون إليها كحيلة تحميهم من الحقائق التي لا يحبونها .. فبالنسبة للأفريقيين في هذه اللحظة يتوقف أملهم في التقدم على الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي يسببه نشاط الأوربيين الهنود المسلمين . وبالنسبة للأجناس الأخرى تلوح أمامهم الحقيقة التي تبين أن دولتنا المستقلة سوف تكون مكونة في الغالب من الأفريقيين . وبعيدا عن الحماية الخاصة فإننا ما زلنا في حاجة إلى النظام الاستعماري لأسباب ثلاثة : الأول بناء اقتصاد يمكننا من إنتاج معظم الخدمات والجهاز الإداري لدولة حديثة ، والثاني هو إنشاء خدمة مدنية محلية سوف تؤدي بنا إلى الاستقرار داخل هذا الجهاز الإداري ، والسبب الأخير هو تطوير نظام الحكومة مما يمكننا من اتخاذ الخطوات الضرورية في طريق الاستقلال . وأنا لأريد التحدث كثيرا عن إنشاء اقتصاد يصمد لاختبار الأيام .. فهذا الأمر يبدو لي واضحا تماما .. أما بالنسبة لبعض الأفريقيين فإنه يبدو حيلة أخرى يقوم بها الأوربيون لمنعهم الإمساك بمقاييد الأمور . ويجب علينا على الأقل أن نفعل كل ما نستطيع لنرى أن الاقتصاد منتشر على أوسع نطاق ممكن غير الميدان العنصري وليس مركزا في أيدي عناصر بذاتها . كما أنني مقتنع أنه من الأفضل أن يؤدي الزعيم الأفريقي دورا في الحكومة المحلية والحكومة المركزية ليتحقق من الدور الحيوي الذي تؤديه النواحي المالية في أي قرار .. كما نعتقد أنه من الواجب أن نعمل على اتصال القادة الأفريقيين برجال المال والأعمال في كينيا وفي الخارج على السواء ليعلموا الأسس التي يقوم عليها الاستثمار ، ومدى أهمية الاستقرار بالنسبة له .. ومعظم الأشياء التي علمتنا إياها التجربة القاسية في الحقل المالي يرفضها الأفريقيون باعتبارها عوائق توضع في طريقهم لمنعهم تولي مقاييد الأمور في بلدهم .

ولذلك فنحن نؤمن بضرورة تطوير نظام برلمانى ملائم لحاجات كينيا ومطالبها .. وتوجد الآن مدرستان فكريتان بالنسبة لهذه الأمور، المدرسة الأولى تضم هؤلاء الذين يدافعون عن الديمقراطية الحقة ، والمدرسة الأخرى تضم هؤلاء الذين يرفضون الديمقراطية باعتبارها أمرا غير مرغوب فيه بأى حال بالنسبة لأفريقيا وفى كينيا يجب ألا ننسى أبدا - بالرغم من أن هذا قد يعجب أصحاب النظريات الحرة - أن اقايية صغيرة من الأوربيين والهنود والمسلمين والعرب يدعمون البلاد بنشاطهم الاقتصادى ، الذى يتوقف عليه أمل ونهضة خمسة ملايين ونصف من الأفريقيين .. ليس هذا فقط ، بل إن هذه الجهود التى بذلتها الأقليات قد مهدت كينيا لتصبح دولة عضوية ومركزا لنشاط منطقة فى مساحة أوربا الغربية بعد أن كانت بلدا استوائيا غامضا ومتخلفا وفقيرا فى موارده الطبيعية. والحكومة القائمة على الديمقراطية الحقة ، تعنى اليوم ولسنوات كثيرة مقبلة ، ابعاد عناصر المجتمع تماما عن التأثير السياسى .. ونعنى بها هذه العناصر التى تولد الثروة التى يعتمد عليها تقدمنا . وفى مثل عدم نضوجنا الحالى قد يكون تطورنا هذا خطرا ، وبعض القادة فى أفريقيا لأبعترون الديمقراطية صيحة تطالب بالاسراع بالتطور النظم لفكرة الحكومات القائمة على تبادل الآراء بين الناس ، وانما يعتبرون انها الاساك فى الحال بمقاييد السلطة فى أيديهم .

ولقد أقلقنى التردد الدائم لعبارات مثل « سيادة ارادة الغالبية » وذلك فى نفسمة عنصرية بوساطة بعض قاداتنا . وهذا يدل على الانكار التام لمعنى النظام البرلمانى ، وهو الاحترام لآراء وحقوق الأقلية الحالية التى قد تصبح هى الأغلبية غدا . وفى الوقت الحاضر، توجد هوة سحيقة بين قلة القادة الأفريقيين المتعلمين وباقى الكتلة الشعبية ، سواء فى التدريب أو الثقافة أو التجربة مما يؤدى الى فقدان واحدة من الملامح الأساسية للنظام الديمقراطى واعنى بها النقد الواعى المسئول الذى تشيد على أساسه الآراء ذات القيمة والذى يعرف منه الزعماء الديمقراطيون اتجاهات الراى العام .. وبمعنى آخر فان حقلنا التعليمى يعتبر الى حد كبير لم يمس بعد .. حتى أن العدد القليل الذين استفادوا منه ، ينظر اليهم كأنهم أعمدة للحكمة .. وحتى يتسع ذلك الحقل ، فلا اظن أنه من الحكمة ، أو حتى من الممكن أن نشرع فى توسيع دائرة الانتخاب ليصبح انتخابا عاما .

وقد أشرت من قبل الى هؤلاء الذين يشعرون أن الديمقراطية ليست مناسبة لحل مشاكل القارة .. وكما قلت فان الديمقراطية تعتبر مجرد وسيلة للوصول الى السلطة ، وبما أن تقدم كينيا هو موضع الاعتبار ، فانا أعتقد أن جزءا كبيرا من التفكير فى عدم مناسبة النظام البرلمانى لأفريقيا يعتبر تفكيرا أكاديميا ، لانه لا يوجد خيار فى ذلك ، ظالما أن الشعب البريطانى هو المسئول بقدر أن قبل المسئولية النامة عن مستقبلنا .

وإذا كان ذلك مقبولا .. فيجب حينئذ أن نسأل انفسنا عن الاسس التى يستند اليها نظامنا البرلمانى . يخيل الى أنه فى مستوى

التقدم الحالي لكينيا فان نظام الانتخاب العام سيكون خطرا ، لانه سيكون نظاما عنصريا خالصا ، كما ان الغالبية العظمى من الناخبين ستكون اممية غير متعلمة . . لذلك يجب ان نبدأ بتحديد الانتخاب ، بان يكون مشروطا بشروط خاصة بالثقافة والملكية كما كان الحال في معظم البلاد الغربية حين بدأ فيها النظام البرلماني . وحقيقة الموقف هو ان تؤكد سيادة الحرية الفردية واسلوب الحياة الديمقراطي ، وان نفرض النظام على أنفسنا وعلى الآخرين ، والا فسوف نقشل في عملنا .

ونحن لا نؤمن باضطهاد الافريقيين . . وفي الحقيقة نحن نقبل - في ظل الدولة التي تحكم نفسها بنفسها في نطاق الكومنولث ، والتي نريد انشاءها - نقبل ان تكون أغلبية المواطنين المثقفين القادرين من الافريقيين . . وانا اؤكد ذلك ، لانه مهما كان حق الانتخاب مقيدا ، فانه سيسمح بزيادة تقدم الشعب الافريقي ونضوجه . وكل محاولة لزيادة الشروط الانتخابية ، والتي قد تؤدي الى جعل الافريقيين أقلية ، محكوم عليها بالفشل . وكل ما يجب علينا عمله ، هو ان توجد الشروط التي تتيح للمتعلمين والناضجين من العرب والهنود والاوروبيين ، ان يساعدوا على الزيادة المستمرة في عدد الافريقيين المشتركين في النظام الانتخابي بحيث يمكن ايجاد نظام ثابت للانتخابات لا يتسم بالعنصرية .

وعلى هذا الاساس يمكن تنفيذ السياسة التي ترسمها بريطانيا لنا ، وفي الحقيقة ان القضية في وطننا ليست ما اذا كنا سننال الديمقراطية ، ولكن القضية هي ما اذا كانت بريطانيا سوف تشرف على الانتقال المنظم الى مرحلة الحكم الذاتي ، الذي يجب ان يشترك فيه كل شعب كينيا بروح وطنية وليس بروح عنصرية ، أما اذا كنا سنسرع ، عبر فترة انتقال تتسم بالفوضى ، وتبقى السلطة خلالها في ايد غير متعلمة ، او ربما في ايدى أغلبية مستسلمة قد تخلت عن حريتها الشخصية .

ويجب ان نشرع فورا في مهمة انشاء دولة في كينيا . ويجب ان نقبل الحقيقة الواقعة وهي ان الغالبية العظمى من المواطنين سيكونون افريقيين . . وكل ما نرغب فيه هو ان نراهم قادرين ومتعلمين ولا تملأهم المرارة . ومن المهم ألا يتفرق الاوربيون والافريقيون في كينيا ، والا ينقسموا الى معسكرات عنصرية . . فكل من الاثنين ضروري للآخر . ومن الحكمة ان نرى ، ونحن نبني وطننا ، ان تقدم الافريقيين ونهضتهم لا تعوقه او تؤخره اية دوافع خفية او بعيدة .

وفي الحقيقة نحن في حاجة لان نرى هذا التقدم يسير بأسرع ما يمكن . . وخلال هذه العملية يجب ان ننظر في كل نواحي الحياة بغرض ابعاد مصادر التوتر بيننا حتى يمكن ان يتم التحول من مرحلة الولاء العنصري الى مرحلة الولاء الوطني بيسر وسهولة قدر الامكان . واذا كنا نريد ان نبقي حقا في رابطة دائمة ، فان كل مظاهر التوتر وكل عمل يتسم بالقساء يؤكد الخلافات بيننا هو عمل يهدد الوفاء لثنا العليا بالخطر .

وهذا هو واحد من الاسباب التى طالبنا من أجلها بفك نظام الاراضى المحجوزة فى كينيا تدريجيا . ذلك انه من المهم أن تتاح للأفريقيين والآسيويين فرصة المشاركة بمهارتهم ونشاطهم فى مزارع تنشأ لهم بمناطق الأوربيين . وأكثر من ذلك أهمية أن يسمح الأفريقيون المقيمون بمناطق قليلة السكان لآخوانهم الأفريقيين المنتمين الى قبائل أخرى بالاقامة فى مناطقهم ، واستغلال المناطق الخالية حولهم ، بالرغم من الخلاف القبلى المستحكم حول الأرض . ومن المهم كذلك بالنسبة لاقتصادنا ان يقبل الأفريقيون بمناطقهم المهارة الفريية ورأس المال الغربى ليساهم معهم فى مشروعات مشتركة تهدف الى اقامة مزارع للمحصولات النقدية كالشاي مثلا . وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نقلل من القلق العنصرى والخوف ، وتطور وطننا ، وأكثر من ذلك توفر الغذاء لعدد من السكان ارتفع من مليونين وثلاثة أرباع مليون نسمة الى ستة ملايين ، فى مدة أربعين سنة فقط . وأربعين فى المائة من دخلنا القومى كله يأتى من الزراعة وثلاثة أرباع هذه النسبة تأتى بها المزارع الأوربية . وبالرغم من الاحقاد العنصرية التى يسببها هذا التقدم ، فان علينا أن نحمله ، ونشجعه ، وفى الوقت نفسه نستغل الامكانيات الهائلة بالمناطق الأفريقية ، حتى يمكن زيادة الثروة والفرصة للجميع . وسياسة التقسيم والتوطين فى مساحات صغيرة بالنسبة للأفريقيين سوف يؤدى الى تدمير الاقتصاد الذى يحرك وطننا . وفى الحقيقة لقد استطعنا فى الخمس سنوات الماضية فقط أن نحدث ثورة فى زراعة المناطق الأفريقية بجعل قطع الاراضى متجاورة ، ووصلها فى مساحات كبيرة ، بدلا من نظام التجزئة القديم .

ان جهودا كبيرة ستبذل لحمل بريطانيا على التخلي عن مسئولياتها قبل الوقت المناسب . وبعض هذه الجهود ستبذلها الشيوعية التى تستغل مشاعر الوطنية لدى الزعماء الأفريقيين . وبعضها الآخر سيبدله بعض الزعماء الذين تحركهم اطماعهم واحقادهم الشخصية . وسيستعمل الجميع مفتاح الوطنية لفتح باب السلطة قبل أن تكون قد بنينا اقتصادنا المحلى الذى سسيحافظ على الوطن . وليس من السهل بالنسبة لبلد مثل بريطانيا عريقة فى تقاليد النظام البرلماني ، القائم على رغبة الشعب ان تعارض هذه الضغوط .

واحب أن أشير هنا الى واحد من العوامل التى سوف تساعدنا على ايجاد حل لمشكلاتنا . فبعض الناس يكتبون عن الوطنية كما لو كانت عنصرية خالصة . . . والحق أنه يوجد بها عامل عنصرى واضح . . . ولكن كثيرا من الوطنية ينبع من أسباب اقتصادية . . . فالوطني يرغب فى رفع المستوى الاقتصادى لقومه ، وفى تقريب فروق الثروة بينهم وبين الاجناس المهاجرة بأسرع ما يمكن . . . أنه يريد أن يقتطع من الثروات التى يراها حوله والتى حرمها مواطنوه لنقص كفايتهم وتدريبهم . ومن هنا كان هذا التأييد الذى يتمتع به الزعماء الأفريقيون المتطرفون فى نيروبي ، والذى يفوق ما يتمتعون به من الارياف . . . لانه فى المدن - كنيروبى مثلا - تظهر فروق الثراء واضحة جلية أكثر منها فى الارياف . . . ومثل هذه الفروق يمكن ازالتها بأن

تعمل كينيا على اجتذاب رؤوس أموال جديدة لتنشيط الاقتصاد .
وتوجيهات الزعماء الوطنيين في هذا السبيل يمكن أن تؤدي الى انهاء
هذه المشكلات الاساسية .

وأحب أن اذكر الاعمال الهامة العاجلة التي يجب اتخاذها لرفع
مستوى البلاد الاقتصادي .. وهي أولا : توسع كبير في التعليم الثانوي
والفنى الذى لا يمكن بدونه زيادة كفاية المواطنين ومقدرتهم ..
وثانيا : امداد الزارعين بالقروض والنصائح الفنية والتوجيهات ،
وتجميع زراعاتهم الصغيرة في مزارع كبيرة واسعة .. وأخيرا : رسم
برنامج انشائى للمساكن مثل هذا الذى قام بوضعه زميلى مستر
أمالبا وزير الاسكان .

ومثل هذا البرنامج الذى رسمته كفيل بانتزاع المرارة التى يحس
بها المواطنون في ظل العنصرية المتطرفة البغيضة .. كما أنه سيجرب
عليه ايجاد مجموعة من المواطنين الكفاء من مختلف الاجناس آمنين
من الناحية الاقتصادية ، ومتعلمين تعليما طيبا ، فيمكن أن يعتمد عليهم
في تشكيل حكومة وطنية تحكم نفسها بنفسها وكما هو الحال في معظم
البلاد ، فان المعتدلين في آرائهم هم الذين تكون لهم السيادة في كل
الجماعات العنصرية .. ويجب علينا أن نجتمعهم ، بتخفيف حدة التوتر
بيننا ، ونتيح مزيدا من الفرص في الحقل الوطنى للجميع .. وما يجب
علينا ان نفعله هو أن نختلس المعتدل من تحت أنف المتطرف باتباع
سياسة طيبة واعتناق مبادئ خلاقة بناءة .

اتحاد وسط افريقية

ظهر هذا الاتحاد الى الوجود في اول اغسطس سنة ١٩٥٣ .. وهو يضم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند .. وقد قام هذا الاتحاد نتيجة للسياسات الاستعمارية والتنظيمات التي لم يكن للافريقيين اى رأى فيها .. ومنذ ذلك الوقت بدأت معارضة عنيدة متزايدة من جانب الافريقيين ضد الاتحاد .. فالزعماء الافريقيون في روديسيا الشمالية ونياسالاند يخشون أن تمتد القوانين والحواجز العنصرية السائدة في روديسيا الجنوبية الى باقى أنحاء الاتحاد .. والوطنيون الافريقيون في روديسيا الجنوبية يشجعون بلا شك محاولات الانفصال هذه ، في الوقت نفسه الذي يقاومون فيه التشريعات العنصرية وتطبيقها في بلادهم .. اما مؤيدو بقاء الاتحاد فيدافعون عنه بأنه حل فرضته اقتصاديات الاتحاد ، وأن الافريقى - على خلاف ما يبدو - يستفيد من الاتحاد اكثر من اى حل آخر .

ان مشكلات الروديسيين ونياسالاند لم تكن في الحسبان ، حتى من جانب سيسل جون رودس ، الذي كانت مطامحه هي المسئولة عن ادخال هذه المنطقة في نطاق الامبراطورية البريطانية . وروديسيا الجنوبية ، وهي اكثر الاقاليم الثلاثة اوروبية ، ويقيم بها اكبر عدد من المستوطنين الاوروبيين « حوالى ٢٠٠ ألف » فتعتبر القلب النابض للاتحاد من الناحية السياسية . ولكن روديسيا الشمالية هي العمود الفقري له من الناحية الاقتصادية وتبدو نياسالاند واقفة على أطراف الاتحاد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فلا يزيد عدد المستوطنين بها على ٨٥٠٠ نسمة ، كما أن ألوان مشاركتها للروديسيين كانت طفيفة حتى وقت قريب .. ولكن امدادها للروديسيين بالابدى العاملة الافريقية يجعل منها عضوا فعالا بالاتحاد . ومشكلة حكومة الاتحاد الاولى الآن هي المحافظة على كيان الاتحاد وضمان استمرار السيطرة الاوروبية على الحياة السياسية والاقتصادية . أما بالنسبة لسبعة الملايين والنصف من الافريقيين في الاتحاد ، فان همهم الاول هو التخلص من السيطرة البيضاء .

والمقالات التالية تتحدث عن هذا الاحتكاك والتصادم العنصرى .
فمستر جوشو انكومو الزعيم المنفى للمؤتمر الوطنى الافريقى في روديسيا الجنوبية الذى يعتبر اهم المنظمات السياسية الافريقية بالاتحاد ، يعرض لنا موقف الاغلبية الافريقية . ومستر جارنيلد تود ، من رجال الارشاليات السابقين ورئيس الوزراء السابق في روديسيا الجنوبية واحد مؤسسى وزعماء حزب افريقية الوسطى . يدعو الى التعاون بين مختلف الاجناس . واخيرا يدافع عن مطالبة نياسالاند بالانفصال من الاتحاد مسترم . و . كانياما كيوم عضو المجلس التشريعى بنياسالاند وواحد من الزعماء المنفيين للمؤتمر الوطنى الافريقى بنياسالاند .

روديسيا الجنوبية: بلد التفرقة العنصرية

بقلم جوشوانكوهو

انه من الغريب حقا أن يتحدث الانسان عن « التفرقة العنصرية » في سنة ١٩٦٠ لقد كان الظن أن تغير جنوب افريقية من سياستها بعد هذه السنوات الطويلة من مهاجمة العالم لها ، لاتباعها سياسة التفرقة العنصرية .. ولكن بدلا من ذلك ، استكملت برنامج التفرقة العنصرية فوافق برلمانها على قانون الحكم الذاتي للبلاتو ، وطرد منه النواب البيض الذين كانوا يمثلون الافريقيين في مجلس الاتحاد « النواب » ومجلس الشيوخ .

ولا بد أن جنوب افريقية تشعر بالارتياح حين تجد أنها ليست الوحيدة التي تؤمن بالتفرقة العنصرية .. فروديسيا الجنوبية التي ظلت منذ وقت طويل تقلد تشريعات التفرقة المطبقة في جنوب افريقية كلمة كلمة حتى سنة ١٩٤٨ ، قد تعلمت من جنوب افريقية كيف تطبق التفرقة ، على حين تتظاهر باتباع سيااسة مشاركة بين العناصر المقيمة بها .. فمثلا في روديسيا الجنوبية فقط ، قامت الحكومة بفصل مدينة « هايفيلد » الافريقية ، عن مدينة « ووترفول » الاوربية ، باقامة حزام من الاشجار ، وجعل منطقة حرام بينهما عرضها ٥٠٠ ياردة وقبل أن يوافق برلمان اتحاد جنوب افريقية على قانون مناطق الجماعات الذي يفصل بين مناطق الاقامة والعمل تبعا للجنس بوقت طويل ، وافق برلمان روديسيا الجنوبية على قانون بتحديد الاراضي . لذلك يبدو من الظلم أن يجتذب جنوب افريقيا اهتمام العالم كله ، على حين تسير حكومة جنوب روديسيا حرة مطلقة السراح تحت ستار المشاركة . ولاشك أنه مما يضائق الدكتور هندريك فير فورد رئيس وزراء اتحاد جنوب افريقيا ، أن يسمع العالم وهو يثنى على سير اذجار هوايت هيد رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، لأنه يسمح للافريقيين بالاشتراك في مراهنات سباق الخيل ، ولأنه يعطى تصاريح لاعضاء البرلمان الافريقيين لشراء الخمر ، أو للحصول على درجات جامعية .. وذلك لأن الدكتور فير فورد يعلم أنه في جنوب افريقية لا توجد تفرقة عنصرية في المراهنات ، وأن تصاريح شراء الخمر الاوربية تعطى لكثير من الافريقيين .

والحق انه من الغريب ادانة جنوب افريقية للاشياء التي تجري ايضا في روديسيا الجنوبية ، دون أن تدان هذه .. والوطنسيون في

جنوب أفريقية قد يتساءلون عن السبب الذي من أجله كان المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وهو الحزب الذى يضم الأفريقيين باتحاد جنوب أفريقية ، محرما فى روديسيا الجنوبية ، على حين كان حرا ومباحا فى جنوب أفريقية ذاتها « قبل الغائه عقب حوادث شار بيفل » . وهم يعلمون أنه لم تكن للمؤتمر الوطنى فروع فى روديسيا الجنوبية ، كما أنه لم يحاول التأثير على المؤتمر الوطنى الأفريقى بروديسيا الجنوبية . وقد يريد الوطنيون فى جنوب أفريقية معرفة ما إذا كان يسمح فى روديسيا الجنوبية ، أو حتى فى اتحاد أفريقية الوسطى كله - الذى تعتبر روديسيا الجنوبية أهم أجزائه - بإصدار صحف أفريقية تتمتع بشيء من الحرية ، مثل « جنوب أفريقية » و « العصر الجديد » و « اللطيلة » وهمزة الوصل التى تنشر نقدا خفيفا لحكومة اتحاد جنوب أفريقية ، وتشير الى المساواة التى تقع فى مزارع الاتحاد . . . وهم يريدون أيضا معرفة ما إذا كانت الصحف فى اتحاد وسط أفريقية تستطيع - كما هو الحال عندهم - أن تنقد الحكومة وتنتشر مساوئها دون أن تتعرض للإيقاف .

وفى روديسيا الجنوبية يوجد مليون ونصف مليون أفريقى وربع مليون أوربى . والسلطة تتركز فى أيدي الأقلية . . كما أنهم قد استولوا على معظم الأراضى . . وقانون تحديد الأراضى يقسم روديسيا الجنوبية الى مناطق أوربية وأخرى أفريقية . . وقد خصص حوالى تسعة وثلاثين مليون فدان للمليونين ونصف مليون أفريقى ، على حين خصص لربع المليون الأوربى ، ثمانية وأربعون مليون فدان ، وهكذا فإن أكثر من ٥١٪ من مساحة الأرض ، مخصصة للأوربيين الذين لم تتجاوز نسبتهم ١٠٪ من عدد السكان على حين خصص ٤١٪ من المساحة لباقى السكان وهم الأفريقيون .

والمناطق الأوربية تضم تقريبا كل الأراضى الخصبة بالبلاد . . على حين نجد أن التربة فى مناطق الأفريقيين أقل خصوبة أو صعبة الرى والصرف . . وأكثر من ذلك فإن مزارع الأوربيين واقعة بجانب الطرق الرئيسية والسكك الحديدية وبالقرب من الأسواق ، على حين تبعد مناطق الأفريقيين عن ذلك كله ، والنقل الى الأسواق صعب وكثير التكاليف .

وكل المدن الكبيرة والصغيرة ، والمراكز المزدهمة توجد فى المناطق الأوربية ولا يمكن لأى أفريقى أن يمتلك أرضا فى المنطقة الأوربية ، كما لا يمكنه أن يشغل وظيفة أو يعمل بحرفة فى المدينة . . ورجال الأعمال الأفريقيون يمكنهم أن يعملوا فى الأحياء الأفريقية المخصصة فقط للوطنيين بالمناطق الأوربية ، ولأن واحدا فقط من الأفريقيين قد أصبح محاميا فى سالسبورى ، ولأنه من المعتاد أن تكون غرف أعضاء الهيئة القضائية فى مبنى واحد ، فقد عدل قانون تحديد الأراضى ليتمكن السماح لهذا الأفريقى أن يفتح مكتبه بجانب زملائه . كما عدل القانون أيضا ليتمكن السماح للطلبة الأفريقيين بالكلية الجامعية لروديسيا ونياسالاند ، بأن يقيموا فى مبنى الإقامة بالجامعة فى سالسبورى . والخدم الأفريقيون لا يقطنون غير جراجات حقيرة البناء ، تقع خلف

منازل سادتهم . . . وغير مسموح لهم بالاقامة مع زوجاتهم وأولادهم .
والأفريقيون الآخرون الذين يعملون بالمدن يسكنون في معازل أفريقية ،
تقع على بعد سبعة أو عشرة أميال من وسط كل مدينة .

وبسبب قانون تحديد الأراضي الذي يعتبر هو « ماجنا كارتا »
الأوروبيين في روديسيا الجنوبية ، أو العهد المقدس لهم ، لم يستطع
مستر جاسير سافانفو ، عضو الحزب الاتحادي الذي يرأسه سيردوى
ويلنسكى رئيس الوزراء ، لم يستطع - وهو المعين سكرتيرا برلمانا
لوزارة الشؤون المحلية ليشرّف على شؤون العناصر بها - أن يقيم في
ضاحية البيض ، حيث ، حجزت منازل الوزراء . . . وكل زملائه من
البيض يعيشون معا في هذه الضاحية . . . ولكن نظرا لانه رأى المستر
سافانفو - « أفريقى » ، فان عليه أن يعيش في المنطقة المخصصة
للأفريقيين . . . وبالرغم من ذلك ، فان سافانفو ليس محبوبا من
قومه ، مثله في ذلك مثل الاعضاء الأفريقيين بالبرلمان الاتحادي الذين
انتخبهم الأوروبيون لتمثيل الأفريقيين . . . وهو يعيش بينهم في خوف
وتعاسة ، لانهم يؤمنون أنه يخون قضيتهم . . . واذا كان سافانفو -
وهو الواجهة التى تعرض عليها سياسة المشاركة - قد أصبح ضحية
للتفرقة العنصرية ، فكيف يستطيع الأفريقيون العاديون ذوو المكانة
المنحطة ان يشقوا في « المشاركة » ؟

ولقد قامت حكومة روديسيا الجنوبية في ٢٦ من فبراير سنة
١٩٥٩ بإلغاء حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية ، لانه
طالب بإلغاء قانون تحديد الأراضي ، لكى تفتح جميع الأراضي لكل الناس
دون اعتبار للون . . . وقد قبضت الحكومة على حوالى ٥٠٠ من زعماء
المؤتمر . . . وما زال بعضهم محبوسين حبسا مطلقا ، والبعض الآخر
أرسل الى مناطق منعزلة ومهجورة وموبوءة بذباب التسي تسي حيث
يتعرضون هناك للإصابة بمرض النوم . وكل ما يريده المليونان والنصف
من الأفريقيين الذين يمثلهم المؤتمر الوطنى الأفريقى ، هو الاحتفاظ
بالأراضي لاستعمال كل الاجناس الذين لا يستطيعون شراءها . اننا
مدفوعون بهذه المشاعر النبيلة ، وبالحقيقة التى دفعت سير رونالد
برين رئيس مجلس إدارة شركة روديسيا سيلكس - وهى واحدة
من أكبر شركات الاتحاد - الى أن يقول في تقريره السنوى ١٩٥٩ ،
« ان بعض القوانين - مثل قانون تحديد الأراضي - تحتاج الى ايقاف
العمل بها فورا ، ولقد ترتب على مطالبة المؤتمر الأفريقى بهذا ، حل
المؤتمر ، أما السير رونالد فقد أخبر في عبارات غامضة ان يد
الشركات الكبرى الشريفة يجب أن تبعد عن سياسة الاتحاد » .
ولابعد ايدى الشركات الكبرى واخماد صوت الاغلبية الحقيقية «عن
طريق الإلغاء » ، قامت الحكومة بحصر كل شؤون البلاد في أيديها . . .
ولكن الشعب الذى ترتبط حياته ومستقبله بالبلد الذى يعيش فيه ،
هو الذى يريد أن يرى العدالة مطبقة بإلغاء قانون تحديد
الأراضي .

ان حكومة روديسيا الجنوبية تكره حزب المؤتمر الأفريقى الوطنى
وتخشاه ، لانه المنظمة الوحيدة التى تعرف معرفة دقيقة قانونا آخر،

ناتجا عن قانون تحديد الاراضي هو قانون ادارة اراضي الوطنيين .. وهذا القانون الذي صدر سنة ١٩٥١ ، تشريع مجرم شرير .. وبرغم ذلك ، فقد اعلنت الحكومة فخرها به ، واصدرت عنه الكتيبات والتقارير الصحفية ، والافلام التي انتجتها وحدة السينما للاتحاد .. وقد استخدمت هذه الكتيبات والتقارير في المملكة المتحدة والولايات المتحدة لجمع الاموال لتنفيذه .. وبرغم ذلك فان تنفيذ هذا القانون سوف يستخدم لتجريد الافريقيين من الزراعة المنتجة والحياة المستقرة

والارض الافريقية موضوعة حسب انتقاليات القبلية تحت وصاية القبيلة التي يمثلها الزعيم ، والذي لا يملكها ملكية شخصية .. وكل شخص له الحق في زراعتها ، وهو في حكم مالكة ما دام يحرقها ويزرعها .. وله الحق ايضا في ان يستبدل بقطعه اخرى اكثر خصوبة ، ولكنه لا يستطيع شراء الارض كما هو الحال في النظام الرأسمالي الغربي .

وتهدف الحكومة من قانون ادارة اراضي الوطنيين ، الى تغيير النظام الافريقي بنظام آخر يختلف عنه ، وعن النظام الغربي كذلك .. اذ انه يقترب كثيرا من النظم الشيوعية في الملكية ، وفي التوزيع المتساوي للثروة .. فالحكومة التي تحدد عدد الفدادين التي يستطيع المواطنون حيازتها في منطقة معينة ، وعدد رعوس الماشية التي يمكنهم تربيتها .. وبذلك ابعاد القانون ملكية الارض من ايدي القبيلة ، كما جرد الزعماء من سلطتهم . والمحظوظون الآن الذين يحوزون قطعا خاصة من الاراضي لن يحوزوها الانباء على تراخيص من الحكومة تعطى لهم بناء على موافقتها الخالصة وبذلك فان الحكومة ، باعتبارها هي التي تمنح هذه التراخيص ، هي التي تملك الارض .

والقانون يحدد عدد الفدادين التي يستطيع الفرد حيازتها .. وهذا العدد يتراوح بين ستة فدادين وثمانية فدادين .. وعلى الرغم من فقر التربة وضعف مقدرتها الانتاجية في المناطق الرملية الجرانيتية المخصصة للافريقيين ، فانهم ملزمون بمقتضى القانون ان يقوموا بزراعتها زراعة كثيفة ، كتلك المستخدمة في اوروبا ، حيث التربة غنية ، وحيث الفلاحون مدربون ومثقفون .. وبذلك ايضا اجبروا على ترك نظام الزراعة الواسعة ، الذي اثبتت التجربة انه اكثر النظم ملائمة في هذه المناطق ذات الخصب المحدود . وقد استصدرت الحكومة هذا القانون لان الافريقيين وجدوا انه من الصعب عليهم زراعة مساحة قدرها ٣٩ مليون فدان ذات تربة رديئة .. وقد اعترف هوايت هيد في البرلمان ، ان ٣.٧ الف عائلة افريقية فقط ، سوف تمنح حق الزراعة طبقا لهذا القانون . وبذلك يصبح عدد المحرومين من الافريقيين مليوناً ونصف المليون على اقل تقدير وتأمل الحكومة ان يعمل هؤلاء المحرومون في المزارع والمصانع الاوروبية . ومن المعروف انه بعد تطبيق القانون ، فان اكثر من ٥٠٠ الف من الافريقيين المذكور سوف يطوفون البلاد بحثا عن عمل .. وليست هناك صناعات تكفي لاستيعاب مثل هذا العدد .

هل هناك عجز في ارض روديسيا الجنوبية ؟ في سنة ١٩٥٧

كتب مستر نايزمان في أحد التقارير يقول ، انه من بين ثلاثين مليوناً ونصف مليون فدان يحوزها الأوروبيون ، لا توزع غير مليون ومائة ألف فدان .. فالمشكلة عند البيض هي إيجاد مستوطنين لتعمير الاراضى . وفي السادس من ديسمبر سنة ١٩٥٨ كتب مستر نيلاند رئيس مجلس ادارة شركة الاسمنت بلندن ، في جريدة روديسيا هيرالد يقول ، « أن روديسيا اليوم تحتاج الى مزيد من السكان أكثر من أى شيء آخر .. » وإذا لم تول البلاد مشكلة السكان عناية كافية ، فلن تحصد ثمار المشروعات التى أقامتها وبذلك فانه يوجد فائض كبير من الارض في روديسيا الجنوبية بالنسبة للمستوطنين البيض فقط .. أما بالنسبة لأصحاب البلاد الأصليين ، لمالك الارض الحقيقيين ، للأفريقيين ، فلا يوجد هذا الفائض . واليك ما تضمنه كتيب نشرته الحكومة تحت عنوان « ماذا يعنى قانون ادارة اراض للمزارع الافريقى ولروديسيا الجنوبية ؟ » .. قال الكتيب « منذ سنة ١٩٢٦ حتى الآن ، كان تاريخ الزراعة الوطنية في روديسيا الجنوبية عبارة عن معركة دائمة بين الزيادة المستمرة في عدد السكان المقيمين على موارد محدودة من الأرض ، وبين الجهود التى تبذلها ادارة شؤون الوطنيين لتدعيم تلك الوسائل التى سوف تقضى على تآكل التربة ، وتناقص الجهود الانسانية ، وهما الامران اللذان كانا يلازمان دائما النظام القديم في ظل الظروف الجديدة » . وفي ظل القانون الجديد ، تعطى للمزارع الافريقى مساحة تتراوح بين ستة وثمانية فدادين ، على حين متوسط نصيب المزارع الاوروبى تبلغ ٧٥٠ فداناً من مجموع المساحة المخصصة للبيض . وتتراوح مساحة المزارع الاوربية الآن ما بين ثلاثة واربعة آلاف فدان لكل مزرعة .

ونتيجة لهذا الظلم الذى يحس به كل افريقى ، فقد انتشر شعور بالسخط وعدم الرضاء بين الافريقين من أهل الريف .. وقد هرع هؤلاء الريفيون (الذين يعتبرهم المديرون الاستعماريون محافظين) الى المؤتمر الوطنى الافريقى لروديسيا الجنوبية ، راجين منه تصحيح الاوضاع باخطار الحكومة بالحقيقة .. ولكن جهودنا الاولى قد فشلت فقد استندنا الى قانون الارض ، وقد أعلنت المحكمة العليا لروديسيا الجنوبية ، أن التراخيص المعطاه طبقاً لقانون ادارة اراضى الوطنيين ملفاه ، وغير صحيحة قانوناً ، ولا يمكن أن تترتب عليها أية آثار قانونية . وقد كلف هذا الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا ، حزب المؤتمر الافريقى الوطنى كثيراً ، فقبض على أكثر من مائة من أعضائه مستندين الى قانون النظام العام .. ولكن المؤتمر استمر في جهوده مؤمناً بأن الشعب على حق ، وبأن القانون المذكور ظالم ، وبأن الحكومة لا ترغب في وقف العمل به ، أى بهذا القانون ، الذى ترجع عيوبه الرئيسية الى كونه منبثقاً من قانون تحديد الاراضى .

وقد اعلنت الحكومة حالة الطوارئ في السادس من فبراير سنة ١٩٥٩ ، بعد أن وجدت الحكومة أن قانون ادارة اراضى الوطنيين لا يمكن تنفيذه ازاء التفاف الافريقين حول حزب المؤتمر الوطنى ، وازاء

الجهود التي يبذلها هذا الحزب لمقاومة تنفيذ القانون كما قامت الحكومة
بالغاء الحزب المذكور ، وقبضت على زعمائه وحبستهم حبسا مطلقا .

وبرغم ذلك ، فان حزب المؤتمر لم يقيم بأية اضطرابات أو اضرابات
أو أى مظهر من مظاهر العصيان المدني .. وقد اتهمتنا الحكومة
بأننا نريد الدخول في كل مرافق الحياة : في اتحادات العمال ، وفي
مجالس المعازل ، وفي المجلس الاستشاري للأفريقيين .. الخ ..
وكان عضوية الحزب الفيدرالى المتحد ، (الذى يرأسه ويلنسكى)
تمنع الأوربى من عضوية اتحادات العمال ومجلس المدينة .

والتفرقة العنصرية هى الحاكم المسيطر في روديسيا الجنوبية .
والمنتظر مثلا الى الموقف الغريب في القوانين الصناعية التى توصف
بأنها غير عنصرية ، فطبقا لقانون المصالحات الصناعية الصادر سنة
١٩٥٩ ، على أن يبدأ تنفيذه اعتبارا من يناير سنة ١٩٦٠ ، يمكن
تكوين اتحادات عمالية تضم مختلف الاجناس على قدم المساواة ولكن
زعامة الاتحادات في يد العمال الاوربيين ، وأصوات المندوبين الاوربيين
في المؤتمر تساوى ثلاثة أضعاف أصوات المندوبين الافريقيين ، الذين
يمثلون أغلبية أعضاء الاتحادات .. وذلك لانهم يخشون أن تصبح
الاتحادات الافريقية اسلحة سياسية ماضية ، اذا تولى الافريقيون
زعامتها ، واذا تركت خالصة لهم . وقبل الموافقة على هذا القانون لم
تكن الحكومة تعترف باتحادات العمل الافريقية ، كما كانت اضرابات
العمال الافريقيين غير قانونية .. وبرغم ذلك فقد قامت اتحادات
افريقية خالصة .

ولارغام الافريقيين على قبول مركزهم المهيمن في ظل الاجراءات
الجديدة فقد رأت الحكومة أن تقبض على زعماء العمال الافريقيين ،
وزعماء حزب المؤتمر الوطنى حتى يمكن ارغام صغار الزعماء الافريقيين
على الموافقة على قانون المصالحات الصناعية الذى كان يعارضه
زعمائهم . اننا نتساءل ، كيف يمكن للأفريقى أن يقبل اجرا شهريا
قدره ١٨ر٢٠ شلنا ، على حين يبلغ اجر زميله الأوربى العضو في
الاتحاد نفسه ، والذي يعمل في المهنة نفسها ٢٨٠ر٠٠ شلنا في الشهر ؟
هل العنصرية المتعددة هى المخدر الذى يفقده الاحساس بالعدالة
والمساواة ؟ وهل يمكن لهذه العنصرية المتعددة أن تعوضنا عن كل
المساوىء التى يلخر بها مجتمعنا ؟ وحتى الكلمة السحرية .. كلمة
« المشاركة » ، هل يمكن لها أن تشفى كل أمراض مجتمعنا وتداوى
التفرقة العنصرية الشريرة ؟

ان رجال الاعمال الافريقيين ينوعون بما تفرضه عليهم لوائح
وقوانين التفرقة العنصرية ، كما يتضح من المقتطفات التالية المستخرجة
من القوانين الداخلية لبلدية سالسبورى .

« لا يسمح لاي شخص ببيع أى محصول في احدى المناطق
المخصصة لاقامة الاهالى ، الا اذا كان قد حصل على تصريح .. ويمنح
هذا التصريح طبقا لرغبة المشرف العام .. ولا يسرى التصريح الا في
يوم صدوره فقط . »

« ولا يسمح لاي شخص بممارسة اية تجارة أو عمل أو وظيفة أو بيع أو انتاج أية بضائع في احدى المناطق المخصصة لاقامة الاهالي، الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المدير . »

« يجب على كل صاحب عمل أن يدير بنفسه تجارته أو عمله أو وظيفته ، وأن يشرف على أعمال مساعديه أن وجدوا . . وذلك مالم يرخض المشرف العام لصاحب العمل بالغياب ، على ألا تزيد مدة غيابه عن ٦٠ يوما . . وخلال هذه المدة يدير العمل مكانه شخص آخر ، بناء على تصريح كتابي من المدير . »

« لا يسمح لاي صاحب عمل أو شريك أن تكون له مصالح مالية مباشرة أو غير مباشرة في أي عمل يدار في منطقة مخصصة للاهالي ، الا اذا حصل على ترخيص بذلك من المجلس . »

« يجب على أي شخص يقدم مالا لآخر ليتمكن من البدء أو الاستمرار في أي مهنة أو عمل أو وظيفة ، أن يخطر المجلس بذلك مقدما . . كما يجب أن يفعل ذلك أيضا كل شخص ليست له أصلا أية مهنة ، ثم تصبح له بعد ذلك أية مصلحة في أي مشروع يدار في أية منطقة تجارية . »

« للمجلس الحق في الغاء حق أي صاحب عمل في الاستمرار في عمله بأية منطقة تجارية باحدى المناطق المخصصة للاهالي »

(المشرف العام هو رجل أبيض مسئول عن مدينة افريقية بالريرف ، والمدير هو رئيس قسم الادارة الافريقية باحدى المدن ، والمجلس هو مجلس بلدى المدينة التى قد لا يقيم بها افريقى .) هذه هى اللوائح والقوانين المعوقة التى يعمل فى ظلها الافريقيون فى مدن روديسيا الجنوبية ، وهى لا تسرى على رجال الاعمال الاوربيين .

وقد كتب الكثيرون عن تراخيص المرور بجنوب افريقية ، ولكنهم لم يعرفوا الكثير بعد عن نظام التراخيص الآثم فى روديسيا الجنوبية فكل الذكور البالغين - وهؤلاء يشملون كل الصبية الذين بلغوا السادسة عشرة من عمرهم - يجب أن يحملوا فى كل مكان وثيقة تسمى « شهادة التسجيل » وإذا حدث أن كان الشخص من بين القلة المحظوظة التى تحمل تذكرة تحقيق الشخصية ، والتى تغنى عن حمل العديد من التصاريح ، فيجب أن يحمل هذه التذكرة فى كل وقت . وإذا لم يبرز الشخص « شهادة التسجيل » أو تذكرة تحقيق الشخصية حين يطلبها منه رجال البوليس ، فإنه يتعرض لعقوبة الحبس أو الغرامة وفى كل مدينة يجب على الافريقى أن يحمل ترخيصا بالبحث عن عمل اذا لم يكن يعمل أما اذا كان يعمل ، فيجب أن يحمل معه دائما عقد العمل ، وتصريح المرور بالمدينة . وإذا كان من سكان احدى المدن الافريقية ، فيجب أن يحمل معه شهادة اقامة تمنحه حق الاقامة فى منزل معين ، أو غرفة معينة ، أو جزء من غرفة معينة . ولا يمكن أن يوجد فى أية منطقة أوربية بعد الساعة التاسعة مساء ، الا اذا كان يحمل تصريحاً ليليا خاصاً ، لان

ذلك يعرضه للقبض عليه .. والتصريح الليلي يمكن الحصول عليه من الاوربي الذى يعمل عنده .

والاوربي الذى يريد زيارة منطقة افريقية لابد له من الحصول على تصريح بدخولها . والافريقيون المقيمون بمناطق افريقية مختلفة يمكنهم تبادل الزيارة فيما بين السادسة صباحا والسادسة مساء فقط . وطبقا للوائح الداخلية لبلدية سالسبورى يجب على الرؤساء الافريقيين أن يحصلوا ايضا على التراخيص اللازمة لدخول المناطق الافريقية ، الا اذا كانوا مرتدين ملابسهم الرسمية .

وفى كل عام يرسل آلاف من الافريقيين الى السجون ، بتهمة خرق لوائح أو قوانين مرور . وفى كل عيد من أعياد رأس السنة يطوق البوليس الاحياء الافريقية ويفتش عن العاطلين لاعتقالهم وارسالهم ليقضوا عيد رأس السنة ضيوفا على صاحبة الجلالة . وتصاريح المرور هى مصدر زراية دائمة لكل الافريقيين .. لانها تقيد حريتهم فى التحرك والانتقال ، وحريتهم فى الاجتماع ، وحريتهم فى البحث عن العمل حيثما يشاءون .. وهذه التصاريح هى الوسيلة التى تفرض بها الحكومة قوانين تعسفية أخرى ، كما تفرض بها سياستها فى التفرقة العنصرية .

ولقد أصبح من الضعوبة المتزايدة بالنسبة لاي افريقى أن يوجه النقد الى حكومة روديسيا الجنوبية .. فقانون شئون الاهالى الصادر سنة ١٩٥٩ ، ينص على أن :

« كل شخص من الاهالى يدلى بتصريح أو يقوم بأى عمل مهما كان ، يؤدى الى اضعاف سلطة أى موظف فى حكومة المستعمرة ، أو حكومة الاتحاد أو سلطة أى رئيس أو زعيم يرأسه ، أو يعرض هذا الموظف أو احدى المصالح الحكومية أو احد الرؤساء أو الزعماء للاحتقار يعتبر متهما بتهمة توجيه الاهانة ، ويتعرض للحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . »

وبعد هذا القانون أصبح من المستحيل على أى افريقى أن ينقد أو يقترح أو يطلب تعديل آراء موظفى الحكومة . بل لقد صار الافريقى يخطر بنفسه حين يدلى بأية ايضاحات امام أية لجنة من لجان التحقيق لانه قد يتعرض للسجن الا اذا أدلى هذا الافريقى ببيانات لا تعرض الحكومة للتشهير أو الاحتقار .

والقانون نفسه يحظر على الافريقيين المقيمين بالمعازل عقد أية اجتماعات اذا زاد عددهم عن اثنى عشر شخصا ، دون تصريح من المأمور .. وتدخل فى هذه الاجتماعات الحفلات الافريقية التقليدية لاحتساء البيرة ، وحفلات الزواج والمآتم .

وهؤلاء الذين يعرفون الهوة السحيقة التى تفصل بين الاهالى الافريقيين والمأمور ، يستطيعون تقدير مدى الفجوة الواقعة على الافريقى من هذا القانون . وهدف الحكومة من هذا القانون هو منع الاجتماعات

السياسية التي يعقدها حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ، الذى انتشرت فروعه وسط الأفريقيين كالنار فى الهشيم .

ان ربع المليون الاوروبى المستوطنين فى روديسيا الجنوبية اليوم ، يجلسون بقلق فوق بركان يوشك على الثورة .. ولكنهم غافلون عن نتائج سياستهم ، ومطمئنون الى أن الغرب سيقف ، بجوارهم . وهم يتساءلون : هل يمكن للغرب أن ينسى قرابتهم وصدقتهم له ؟ ومن جانب آخر يتساءل الأفريقيون عما اذا كان الغرب سيختار جانب العدالة والحرية فيناصر قضيتهم أم سيقدر أن الدم اثخن من الماء ، فيؤيد أقرباءه المستوطنين ؟ هل سيفضل الغرب خسارة صداقة أكثر من مائتى مليون أفريقى ، ليحضى المصالح الخاصة لخمسة ملايين بيض فى أفريقية ؟

ولقد قررت بريطانيا فعلا أن الدم اثخن من الماء ، حين وافقت على قانون تعديل الدستور سنة ١٩٥٧ ، وعلى القانون الانتخابى الفدرالى سنة ١٩٥٨ ، حين تجاهلت مجلس الشئون الأفريقية الذى أعلن أن هذه القوانين تضر بمصالح الأفريقيين . كما ظهر انجيازها الى جانب المستوطنين ، حين عينت لجنة مونكتون من أعضاء معظمهم معروفون بتأييدهم لآراء سير روى ويلنسكى وحكومته ، وذلك بفرض معرفة مدى التقدم المنتظر فى اتحاد روديسيا ونياسالاند . وفى نظر جميع الأفريقيين فى كل مكان ، أن سبعة الملايين ونصف المليون الأفريقى من سكان الاتحاد ، الذين يعارضون جميعا استمرار هذا الاتحاد ، لأنه سينشر فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، سياسة التفرقة العنصرية المطبقة تحت اسم « المشاركة » فى روديسيا الجنوبية ، هؤلاء سبعة الملايين ونصف المليون الأفريقى ، تضحق بهم حكومة المحافظين ، لأرضاء أقل من ثلاثمائة ألف مستوطن أبيض يسكون اليوم بزمام السلطة .

وكيف استطاع البيض أن يسيطروا على السلطة ؟ استطاعوا ذلك بالتفرقة العنصرية التى أشهروا سلاحها ضد الأفريقيين فى التعليم والتوظيف والقوانين الانتخابية ، وبانكار حرية الرأى والحركة على الأفريقيين . ان عقول الأفريقيين متعطشة الى المعرفة ، خاصة من خارج الاتحاد .. على حين تنفق الحكومة مبالغ طائلة لترسل الطلبة الأوربيين الى جامعات جنوب أفريقية والمملكة المتحدة ، فانها لا تبعث بأى طالب أفريقى الى انجلترا ليكمل تعليمه .. لماذا ؟ لانه يخشى أن يعلم مايجب ألا يعلمه الأفريقيون .

ومن المفروض أن تكون الخدمة المدنية فى الاتحاد من العناصر المتعددة أى - تتساوى الاجناس جميعا - بيضاء وسوداء - فى المعاملة من حيث الدرجة والمرتب ولكنها سببت أخيرا ظلما بين المرضات الأفريقيات المسجلات ، اللاتى وجدن أنفسهن فى الفرع الثانى من سلك الوظائف بالخدمة ، على حين أن زميلاتهن البيضوات وضعن فى الفرع الاول متمتعات بمزايا الأجر الاحسن والفرص المتاحة .. وحتى فى الفرع الثانى يقل مرتب الأفريقيات عن مرتب زميلاتهن الهنديات والمولات اللاتى يحملن المؤهلات نفسها .. ما السبب ؟

السبب هو لون البشرة ، والاعتقاد بالسيادة البيضاء . ومن خبثهم انهم وضعوا الاطباء الافريقيين في الفرع الاول ، لانهم يعلمون أن عدد من يكمل تعليمه الطبى من الافريقيين لا يتجاوز ثلاثة أشخاص كل عام .

هذه امثلة من « المشاركة » التى يموهون بها امام العالم ، لجذبوا الاستثمارات والقروض ، حتى يستطيعوا بناء سند كاريبا . وسد كاريبا فى حد ذاته عمل رائع ولكنه وسيلة جديدة لتقوية قبضة المستوطنين ، ومساعدتهم ماديا على اضطهاد الافريقيين فى الوقت الذى يدفعون فيه أجورا خيالية الى العمال البيض من غير ذوى الكفاءة ليحافظوا على « مستوى معيشة الرجل الأبيض » .. وهو اصطلاح ابتكره البيض لابتلاع حقوق أهل البلاد ، دون أن يتعرضوا للحساب . ان الاجور العالية هى قلعة الرياسة والسيادة البيضاء .

وقد صمم حزب المؤتمر الوطنى الافريقى لروديسيا الجنوبية على تغيير هذه الحالة وبناء مجتمع قائم على احترام حقوق الانسان الاساسية وكرامته .. اننا نريد اقامة ديموقراطية على أساس « رجل واحد .. تصويت واحد » .. ونحن نعلم ان الديموقراطية الحققة لا يمكن أن تستمر فى وجود اقلية مفضلة ممتازة . وبسبب دفاع المؤتمر عن المساواة بين البشر ، اعتبرته الحكومة خارجا على القانون ، كما لو كان منظمة ارهابية .

وقوانين روديسيا الجنوبية الانتخابية وكذلك القوانين الاتحادية الانتخابية وقوانين روديسيا الشمالية المتعلقة بالانتخاب ، كلها قوانين صورية ، قائمة على أساس امتلاك المال والعقار ، ونظام انتخابى يقوم على المال ، وعلى شروط أخرى ، لا يمكن أن يثمر نظاما ديموقراطيا للحكم والديموقراطية فى افريقية يجب أن تقوم على أساس قبول حكم الاغلبية كما هى فى كل مكان .. وعلى مبدأ « رجل واحد .. تصويت واحد . » وفى ظل قوانين الانتخاب الحالية فى روديسيا الجنوبية لا يستطيع الشخص أن يدلى بصوته ، الا اذا كان يملك دخلا سنويا قدره ألفا شلن ، أو أملاكاً ثابتة قيمتها ٤٢٠٠ شلن ، وأن يكون قادرا على فهم الانجليزية ، أو أن يحمل مؤهلات دراسية تتدرج فى الارتفاع بتدرج نروته ودخله فى الانخفاض ، حتى أن الرجل الذى يبلغ دخله السنوى ألف شلن يجب أن يحمل على الأقل الشهادة الثانوية . ولكن الافريقيين يعارضون هذا بالطبع ، لان الاجور التى حددتها لهم الحكومة ورجال الصناعة البيض شديدة الانخفاض ، بحيث تجعل من المستحيل عليهم أن يحوزوا الشروط المطلوبة . وهؤلاء الذين لهم دخول كافية لن يتمكنوا أيضا من الادلاء بأصواتهم ، لعدم وفائهم بالشروط التعليمية . ومن السهل لكل البيض فى روديسيا الجنوبية أن يشتركوا فى الانتخابات اعتمادا على أجورهم فقط . فضلا على ذلك فان التعليم بالنسبة للأطفال البيض مجانى والزامى حتى نهاية السنة الثانية الثانوية ... ولان التعليم مجانى ، فقد أصبح من السهل أن يكمل الطفل الاوربى تعليمه العالى . أما التعليم للافريقى فليس مجانيا ، وليس الزاميا .. ومعظم الاطفال الافريقيين يتركون المدرسة بعد

السنة الخامسة ، اما لانه لا يوجد شيء بعد ذلك ، أو لان - آباءهم لا يستطيعون دفع المصروفات المدرسية .. واحد في المائة فقط من الطلبة الافريقيين ، هم الذين يكملون تعليمهم الابتدائي ، وقلة محظوظة فقط هي التي تذهب الى المدرسة الثانوية . ولاشك ان كثيرين يطمحون الى دخول المدارس الثانوية والعالية ، ولكنهم لا يستطيعون ، لان هذه المدارس قليلة جدا وتكلف كثيرا . ومثل هذا النظام الانتخابي الذي يقوم على أساس الشروط الثقافية والمالية ، ليس سوى وسيلة جديدة لتطبيق سياسة التفرقة العنصرية ضد الافريقيين .

وفي القوانين الانتخابية المطبقة بروديسيا الجنوبية واتحاد روديسيا ونياسالاند لم ينص كتابة على التفرقة العنصرية .. فليس فيها مثلا شروط خاصة بالافريقيين وحدهم ، أو بالاوروبيين وحدهم .. ولكن هؤلاء الذين يعرفون النظم الاقتصادية والتعليمية للبلاد ، يرون ان الشروط التي تنص عليها هذه القوانين ، تهدف الى ابعاد الافريقيين من كشوف الناخبين .. بل ان القانون الانتخابي في روديسيا الجنوبية يذهب بعيدا في هذا الصدد أكثر من القانون الفدرالي ، اذ يعمل على أخافة الافريقيين من ان يطلبوا قيدهم في كشوف الناخبين ، وذلك بأن ينص على أن الموظفين المختصين بالقيد ، هم رجال البوليس ومفتشو المراكز الاوربية ، وهم الاشخاص الذين يطالبون الافريقيين بابراز تصاريح المرور ، وهم الذين يصدرون هذه التصاريح وهم أخيرا الذين ينفذون التفرقة العنصرية ضدهم .. ومن الطبيعي أن يخشى الافريقي اللذهاب الى ادارة شئون الاهالي أو الى مراكز البوليس للراء الاستمارات المطلوبة ، ذلك أنه يرهب البوليس ويخاف ألا يكون معه واحد أو اثنان من التصاريح العديدة التي يجب عليه حملها معه في كل مكان . ومن المعروف أن الناس في مختلف البلاد لا يهتمون عادة بقيد أسمائهم في كشوف الناخبين ، فما يالك لو أضعف الخوف الى عدم الاهتمام ؟

وعلى الرغم من هذه المعوقات ، فقد بذل حزب المؤتمر الوطني الافريقي كل جهده لحث الافريقيين على تسجيل أسمائهم .. كما تقدمنا الى حكومة روديسيا الجنوبية بمشروع يسهل تسجيل أسماء الافريقيين ، ولكنها لم تعن بالرد على خطابنا .

وقد أنشأ المؤتمر هيئة ثقافية تهدف الى ارسال الطلبة الى الخارج ، لاكتساب أكبر قدر ممكن من المهارات والتدريب ، ثم العودة للقيام بدورهم في دفع عجلة التطور في بلادهم . وقبل ان تلغى الحكومة المؤتمر كان بضع مئات من الطلبة الافريقيين قد تقدموا بطلباتهم للاستفادة من بعض المنح الدراسية التي تبرعت بها غانا .. ولكن إلغاء المؤتمر قضى على آمالهم .

ولكن همة الانسان اذا مابدأت تتحرك في اتجاه معين ، فلا يمكن أن تتحول وكل أمل هو ان نعيد من جديد هذه الهيئة الثقافية . وقد تقدمنا بطلب الى الولايات المتحدة لتساعدنا في توفير فرص التعليم لعدد من الشباب والشابات الافريقيات من وسط أفريقية .. وكذلك تقدمنا بطلبات مماثلة الى المملكة المتحدة . وكانت الاجابات مشجعة .

وسنرى بعد أن تقبل طلبات الافريقيين بالجامعات والمستشفيات
الاجنبية ، ما اذا كانت حكومة روديسيا الجنوبية سوف تمنعهم السفر
لتلقى هذا العلم ، برغم ضرورته للبلاد ، بسبب أنهم افريقيون .
واذا كان رفاقي الآن معتقلين . فانى لن أهدأ أو أسستريح .
سوف أخبر العالم كله بحقيقة الاحوال فى افريقية الوسطى . وطالما
ظل هؤلاء الرجال فى الاعتقال ، فلن تهدأ ارواح الاوربيين أو ذولهم
من الافريقيين . والى أن تطبق الديموقراطية الحققة فى روديسيا
الجنوبية ، لن يهدأ قلب أى انسان وعلى مظالم الاداة ونظام الحكم
الحالى ، وعلى آلام المئات من المعتقلين والمنفيين والمسجونين ، ومتاعب
اقاربهم واطفالهم ، سوف تقوم دعائم وطنيتنا . وسوف تتجمع قوى
أفريقية بمرور الاعوام لتنهض بمسئولية تلك الاجزاء التى ما زالت
ترزح تحت نير الاستعمار الاستيطاني الابيض . وكفاحنا فى أفريقية
الجنوبية يستلهم حركة الوحدة الافريقية من اجل الحرية ، وشرف
القومية الأفريقية . ونحن سعداء بتضامننا مع هذه الحركة ، وبالتشجيع
الذى نحظى به من تلك الدول غير الافريقية ، التى لا تجبذ هذه المظالم
التي يرتكبها اقرباؤهم وأصدقاؤهم فى أفريقية . وقد علمنا التاريخ
أن تطلع الانسان الى الحرية لم تستطع سيوف الدكتاتوريين أن تنهضه
كما علمنا التاريخ أن الباحثين عن الحرية قد يتفقهرون بعض الخطوات
على طول الطريق ، ولكنهم يكملونه فى النهاية لبعثوا انتصارهم .

مشكلات الاتحاد

بقلم د . س . جاز فيلاندود (١)

في سبتمبر سنة ١٩٥٣ . قام اتحاد روديسيا ونياسالاند بامتضى امر ملكي جاء فيه « حيث ان قيام اتحاد يضم المستعمرة والاقاليم التي سبق الكلام عنها ، يخضع لسيادة صاحبة الجلالة ويتمتع بحكومة مسئولة طبقا للدستور . سوف يحقق الامن والتقدم والرخاء لسكان السكان ، وسوف يساعد على تدعيم نظام المشاركة والتعاون بين سكان هذه المناطق جميعا ، كما أنه سوف يمكن الاتحاد - عندما يرغب سكانه في ذلك - من السير الى الامام في ثقة حتى يحصل على العضوية الكاملة لرابطة الكومنولث ، لذلك فقد امرنا ان تنتظم هذه المستعمرة وتلك الاقاليم في اتحاد » .

ومستعمرة روديسيا الجنوبية والمحيتان نياسالاند وروديسيا الشمالية تعادل جميعا في مساحتها مجموع مساحة كل من المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا معا . كما يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين وربع مليون نسمة ، منهم حوالي ٢٧٥ ألف أوربي يعيش ثلاثة ارباعهم في روديسيا الجنوبية ، وعلى الرغم من أنه يوجد رجل ابيض واحد مقابل ٢٦ أسود ، فلا يمكن تقدير مدى أهمية السكان البيض . فالبيض هم المسئولون عن العاصمة وعن المهارات وعن القدرة الادارية التي تمكن خلف هذا التقدم الاقتصادي الواسع الذي يجري في افريقية الوسطى .

وهم يسيطرون على كل الحياة السياسية بالاتحاد . . وتوجد بينهم أغلبية مازالت تعتقد باخلاص ان حل جميع مشكلاتنا ، بما فيها مشكلات العلاقات الانسانية ، يكمن في اقامة اقتصاد متين ، على حين تقول مقدمة الدستور ان الاتحاد سوف يدعم على الاخص المشاركة والتعاون بين السكان ، نجد ان لورد مالفون ، اول رئيس وزراء للاتحاد ، كان اكثر واقعية عندما صرح سنة ١٩٥٤ ، بأن الغرض

(١) مرة أخرى نورد هنا أقوال واحد من المستوطنين البيض في افريقية . . وهو هنا واحد من رجال الدين والسياسة في روديسيا الجنوبية . وأقواله تدل على الحال السيئة التي يرزح تحتها الافريقيون في اتحاد وسط افريقية . وربما يعود اعترافه بجزء من الحقيقة الى أنه ينتمى الى الحزب المعارض لويلنكسي رئيس الوزراء الحالي للاتحاد (المترجم)

الاول من الاتحاد اقتصادى بحت ، وليس تطبيق مبادئ المشاورة والتعاون التى قالت بها مقدمة الدستور . وقد أنهى تصريحه بقوله « فلنتحل بالصبر من أجل هذا الاتحاد ، والذي قام لتحقيق التقدم لاقتصادى ، وليس من أجل مقدمة دستور فرضت علينا فرضا » . والحقيقة هى أنه على حين يرغب معظم البيض فى أن يكونوا عادلين ومنصفين .. فانهم يعتقدون أن الأفريقيين ليسوا كذلك ... فهؤلاء (أى الأفريقيون) فى نظرهم متأخرون ، على الأقل فى الوقت الحاضر وفى الظروف الحاضرة ، مما يجعل مصلحة الجميع ، يمضا وسودا ، فى أن يظل الأوروبيون ممسكين بمقاليد السياسة . وقد اثبتت حوادث سنة ١٩٥٩ أنه للابقاء على سيطرة البيض على الشؤون السياسية ، لابد من تقوية البوليس والجيش ، وتقييد حريات الفرد ، والتشبه بالدول التى لديها مسجونون سياسيون . وبالرغم من عدم وجود تمييز عنصرى أمام القانون ، فان الأفريقيين هم الذين قتلوا فى نياسالاند وهم الذين قيدت حقوقهم وسجنوا دون محاكمة . ومازال معظم الأوروبيين لا يجذرون هذه الأخطاء التى تهدد الاتحاد كوحدة سياسية ، أو تهددنا كمواطنين .

وفى رأى المستوطنين البيض باتحاد افريقية الوسطى أن السياسة التى كان يتبعها البلجيكيون فى الكونجو حتى نهاية ١٩٥٨ ، هى التى يجب تطبيقها بالاتحاد ، بما فيها منح الفرص الاقتصادية للجميع ، مع عدم السماح بالاشتراك فى الامور السياسية .. وحين نقول عدم السماح بالاشتراك فى الامور السياسية فائما نفنى عدم السماح للأفريقيين بذلك ... ولكنه ليس منعيا مطلقا ، لان قلة من الأفريقيين قد استطاعت الحصول على حقوق تصويت معادلة تماما لحقوق الأوروبيين . ومنذ عهد قريب عبر أحد قضاة المحكمة العليا بروديسيا الجنوبية عن مشاعر كثير من الأوروبيين حين قال ، « ان الأفريقيين يحتاجون الى الخبز وليس الى التصويت » وعلى الرغم من أن البلجيكيين قد اضطروا الى تغيير سياستهم كلية عقب حوادث العنف التى وقعت فى أحد ايام نهاية الاسبوع فى يناير سنة ١٩٥٩ ، فان ذلك لم يؤثر تأثيرا كافيا على وجهة نظر الأوروبيين بالاتحاد . وعندما ووجه البلجيكيون بأعمال العنف من جانب الأفريقيين ، كانوا يعلمون مايجب عليهم أن يقدموه لهم أكثر من الخبز ، فقدموا لهم « حق التصويت » واستمرت المناقشات منذ ذلك الوقت حول السياسة . والسؤال الذى يدور الآن على السنة البيض فى افريقية الوسطى هو هل سنواجه الحقيقة التى لابد أن تحدث يوما ما كما حدث للبلجيكيين فى الكونجو ، من الآن والوقت مازال متسعا ، ام سيستمر فى الإيمان بالاشياء التى يحلو لنا أن نؤمن بها ؟

وانه لأمر شديد الاهمية أن يكون هناك تقدم اقتصادى واسع المدى .. ولا يستطيع أحد تقدير مدى التقدم العظيم الذى حدث حتى الآن .. فمنذ سبعين عاما مضت لم تكن النقود معروفة فى افريقية الوسطى .. ولكن الانتاج القومى اليوم يقدر بأكثر من ألف مليون دولار وبلغ عدد الأفريقيين الذين يعملون مع الأوروبيين أكثر من مليون

أفريقي * وسيتوافر للجميع مستوى معيشي مرتفع يفضل مشروعات المستقبل لاستغلال المعادن وتوليد الطاقة الكهربائية . وما يجب أن نعرفه تماما ، هو أن التقدم الاقتصادي يجب أن يسير جنبا إلى جنب وبدون أى تأخير مع التقدم السياسى . ونحن الذين نعتقد ذلك ، نتعرض دائما للنقد ، بحجة أننا لا نقدر أهمية التطور الاقتصادى وأننا نركز كل اهتمامنا على التقدم السياسى . ويقول الناقدون أن أحد الشئين يجب أن يسبق الآخر (أى الاقتصاد والسياسة) . . . ولكننا نقول بأنه يجب أن يكون هناك تقدم متوازن فى الجهتين . ومالم تكن مستعدين للمشاركة فى السلطة السياسية ، ولاتمام هذه التغيرات بأمانة ، بحيث نبدأ فى توحيد شعبنا داخل نطاق وطنية واسعة ، وحجب عمام لبلادنا . فإن مستقبلنا الاقتصادى سيكون معرضا لتهديد دائم . وحينما لا يرى الكثيرون ممن يعيشون هنا هذه الحقائق ، فإن بعض المراقبين الأجانب يرونها بوضوح . . . ففى نشرة أصدرتها مصلحة التجارة بالولايات المتحدة سنة ١٩٥٦ وعنوانها « الاستثمار فى اتحاد روديسيا ونياسالاند تبين أهمية التعاون بين العناصر بالنسبة للحالة الاقتصادية فنقول « أن الاتحاد مازال على كل حال أرضا بكرًا . . . وما زالت ثرواته لم تمس إلا مساحات خفيفة . والحق أن مصادره كافية لضمان اقتصاد متنوع ، على أسس دائمة لعدد من السكان يبلغ أضعاف العدد الموجود حاليا . ومصادر الثروة المعدنية من الوفرة بحيث تسمح بالتوسع الصناعى والتعدينى الكبير . والجزء الأكبر من السكان الأفريقيين أميون ، وغير مدربين وتنقصهم الخبرة . . . وعدد قليل منهم هو الذى يعيش فى المدن ، أو يكون قد خبر الاقتصاد النقدى ! وعائد العمل مرتفع بين الأفريقيين ، وتكاليف العمل حين تقاس بمعايير الإنتاج مرتفعة نسبيا ، بالرغم من أن الأجور منخفضة . والبلاد فى حاجة إلى رأس المال . . . وهى فى حاجة أيضا إلى المال لانفاقه على المشروعات الاجتماعية ، ولكن الاكتفاء بانفاق رأس المال سيثير حالة من السخط ، مالم تبذل الجهود من جانب جميع الأوروبيين لوضع مبدأ المشاركة العنصرية موضع التطبيق » . ويعبر وليم آ . هانس عن هذه الأفكار فى مجلة « التطور الاقتصادى والأفريقى » فيقول « لقد أثبت آخر تحليل للاستثمارات الأمريكية بالاتحاد ، أن نوع العلاقات القائمة بين الأجناس المختلفة لا يوفر لها الاطمئنان الكافى ، خاصة فى روديسيا الجنوبية ، حيث لا تنتج العلاقات « الأبوية » هذا النوع من الظروف التى يمكن أن يزدهر فيها الاقتصاد المحلى » . وهكذا نجد أن لدينا فرصا واسعة . . . نجد أرضا متنوع مصادر الثروة بها وتفزز ، حتى ليستطيع هذا الاتحاد أن يقود أفريقية كلها فى ميدان التقدم الاقتصادى . . . ومع ذلك فإنه بعد سنوات ست من قيام الاتحاد ، نجد أن الشعب أقل اتحادا ، وأقل اطمئنانا على مستقبله من الوقت الذى بدأ فيه الاتحاد عام ١٩٥٣ .

ومن المستحيل أن يكتب المرء بثقة عن مستقبل الاتحاد . . . فنحن نعرف خطط الزعماء السياسيين المعاصرين . . . ولكننا لا نعرف رد الفعل الذى تحدثه هذه الأفكار على حكومة صاحبة الجلالة فى

بريطانيا ، وهى الحكومة التى تملك السلطات . وتحمل المسؤوليات الخاصة بالاتحاد . كما لا نعرف وقع القرارات التى سيتخذها المؤتمر المنتظر عقده لتعديل الدستور على الاغلبية العظمى من الشعب فاذا لم تجد التعديلات المنتظرة ترحيبا من الافريقيين والاوربيين الاحرار : فاننا لا نعرف مدى تأثير ذلك على الاتحاد . ان الحكومة الاتحادية اليوم تمثل اتجاه اغلبيية البيض ، التى تعنى اغلبيية الناخبين . . ورئيس وزراء الاتحاد معروف باستعداده للانقياد طبقا لرغبات الناخبين . . وفى ظل الظروف التى يكون لكل افراد الشعب فيها فرص متساوية . يعتبر هذا الاتجاه من رئيس الوزراء اتجاها سليما . . ولكن فى مثل ظروفنا ، حيث لا تتولى الحكومات سلطاتها طبقا للموافقة الايجابية الصادرة من معظم الشعب ، فان عدم وجود قيادة حاسمة شجاعه تتحلى بالخلق الفاضل فى هذه المرحلة من تاريخنا ، قد يسبب ضررا جسيما لمستقبل الرجل الابيض فى افريقية الوسطى .

ان الحكومة الاتحادية يؤيدها اقل من ثمانين الفا من الناخبين البيض من بين مجموع عدد السكان البالغ سبعة ملايين وربع مليون نسمة . وفى مثل هذه الظروف يصبح من الصعب اتخاذ قرارات لن تنال شعبية الا بين الناخبين البيض . وفى سنة ١٩٥٧ انيحت الفرصة للحكومة لتوسيع القاعدة الانتخابية بتمكين الافريقيين من الرجال والنساء الذين نالوا حظا من الثقافة والمسئولية من التمتع بحق الانتخاب الكامل . . وبدلا من ذلك ، أصدرت الحكومة ، بعد موافقة حكومة صاحبة الجلالة بالملكة المتحدة ، قانون الانتخاب الفدرالى ، الذى وضعت نصوصه خصيصا لابقاء السلطة السياسية بأيدى الناخبين البيض فى المستقبل . وقد نص القانون على نوعين من القوائم الانتخابية الاولى تضم ذوى المؤهلات العلمية والمالية الكبيرة ، وهم الذين يدهم السلطة الحقيقية . . والثانية لذوى المؤهلات المنخفضة ولكنها لا تبيح التصويت للأفراد العاديين ، بل تهدف فقط الى انتخاب بعض الممثلين الافريقيين بالبرلمان . . وقد قدرت الحكومة أن حوالى ثمانين ألف افريقى تتوافر لديهم الشروط التى تؤهلهم ليدرجوا فى القائمة الثانية . وقد اعترض الافريقيون على هذا النظام الذى ينص على وجود ناخبين من الدرجة الثانية ، ولذلك فانهم قاطعوه عند اجراء الانتخابات الاتحادية ، فلم يقيد اسماءهم من الافريقيين غير ثمانمائة افريقى فقط . لقد قررت الحكومة نفسها - فى الحقيقة - الانشخاص الذين سيشترون فى الحياة السياسية ، وحصرتهم تقريبا فى الاوربيين فقط . . وهى تعلم اليوم انها هى التى يجب أن تكون مسئولة سياسيا . وأنها تقوم بالاشياء التى يجب على الاوربيين ان يمنحوها من أجلها بفويضا صريحا . ان هذه دائرة آثمه وسوف تتحطم . . ولكن كيف يمكن تحطيمها ؟ هذا هو السؤال ؟

وبعد أن ضمنت الحكومة للبيض السيطرة على الحياة السياسية عن طريق قانون الانتخاب الذى أصدرته . . اتجهت الى سلب بعض الضمانات الخاصة التى احتفظ بها افراد الشعب المجردين من حق التصويت . . ولاشك ان سلب هذه الضمانات من اختصاص الحكومة

البريطانية فقط ، طبقا للسلطات التي منحها اياها الدستور تم اعلان رئيس وزراء الاتحاد بعد ذلك أن الخطوة التالية هي الوصول الى مرحلة « الدومينيون » ، ولكن أحدا لم يفهم مايعنيه ، لانه لم يقسم بنوضيحه . فبعض الناس اعتقدوا ان حكومة المملكة المتحدة قد يطلب منها التنازل عن جميع مسؤولياتها المتعلقة بالمحميتين الى الحكومة الاتحادية التي ستباشر حينئذ سلطاتها كاملة ، وستحتل مكانها عضوا في رابطة الكومنولث ، والبعض الآخر اعتقد أن ماقاله رئيس الوزراء . يعنى أن حكومة المملكة المتحدة سوف تحتفظ بمسؤولياتها تجاه نياسالاند وروديسيا الشمالية حتى تصبحا أهلا للحكم الذاتي ، فيما يتعلق بمسؤولياتها التشريعية في ظل النظام الفدرالى . . ولكن القول بأن الحكومة البريطانية قد تتنازل عن سلطاتها الباقية في الحال يعنى أنها قد تتنازل عن ذلك للحكومة الفدرالية نفسها ، لا للسلطات في نياسالاند أو روديسيا الشمالية . والتفسير الآخر لعبارة رئيس الوزراء وان كان اضيق من مرحلة الدومينيون الا أن السلطات التي سوف تستخدمها الحكومة الفدرالية ستؤكد وضع مستقبل الاتحاد في ايدي الاوربيين .

والافريقيون يرفضون كلا التفسيرين السابقين . لانهم يعلمون تماما ان رئيس الوزراء الفدرالى يعمل على أن يؤكد للبعض في روديسيا سيادتهم . وحين لم تقم حكومة صاحبة الجلالة باعطاء تأكيدات كافية بأنها ستعارض خطوات الحكومة الاتحادية تزيد قلق الافريقيين ، ولجأ المؤتمر الوطنى الافريقى في نياسالاند الى العنف . ولقد استمعنا جميعا الى القصة التي وقعت أحداثها سنة ١٩٥٩ ، قصة الاجراءات العسكرية ، قصة الاعتقالات الواسعة ، ومقتل خمسين افريقيا في نياسالاند ، والمحاكمات السرية والسجون التي امتلأت . . وهذه القصة لن تنمى أحداثها من عقول وقلوب الناس في افريقية الوسطى . خاصة وأن السجون مازالت خاصة بالمسجونين السياسيين .

وحين وجد رئيس الوزراء نفسه يواجه الاضطرابات والقلق في الداخل ، والنقد من الخارج ، أمر بايقاف التمييز العنصرى في مكاتب البريد بروديسيا الجنوبية ، كما عين أحد النواب الافريقيين « وزيرا صغيرا » ، وقد أعلنت الحكومة البريطانية رأيها صراحة بأن وضع « الدومينيون » لن يمنع الا اذا كان سكان الاتحاد يرغبون في ذلك ، كما تحدث رئيس الوزراء الاتحادى عن الحاجة الى التفكير الجديد فيما يختص بشئون الاتحاد . . ولكن كلا من الحكومة البرلمانية البريطانية وحكومة الاتحاد لم تقم بشرح ماتعنيه . . وعلى كل حال فقد اهتمت حكومة صاحبة الجلالة بالاحداث الجارية ، وقررت انتداب لجنة مولكتون لكلى قدى أمامها كل أقسام المجتمع بارائها ، قبل أن تبدأ محادثات سنة ١٩٦٠ . ولقد بينت حالة القلق التي سادت الاتحاد والتي نتجت عن تأكيدات قادته خلال سنة ١٩٥٨ بأن الاحوال فيه مستقرة ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الاجناس المختلفة بعضها البعض الاخر ، بينت الحاجة الى تقارير مستقلة غير منحازة لتبين حقيقة مايجرى هناك .

ومما لاشك فيه أن الحكومة البريطانية قد علمت أخيراً أن الاحوال ليست على مايرام في وسط أفريقية . كما بدا من المحتمل أن يكون رئيس وزراء الاتحاد ليس لديه أية فكرة ثانوية عن الخطة التي يسير عليها ، وأنه يحتمل ألا يتوقف عن المناذاة بالحكم الذاتي للاتحاد ؛ إذا كان هذا هو مايعنيه بحالة « الدومينيون » ورئيس الوزراء يعلم أهم مايستطيع عمله طالما ظلت الانتخابات هي موضع الاهتمام ، هو أن يقطع كل رابطة بين حكومة الاتحاد والحكومة البريطانية . ولكن هناك احتمالان قد يسدان عليه الطريق :

الاول ، هو قوة الحكومة البريطانية باصرارها . . ولكن هذا قد لا يجعله يتردد أيضاً في تنفيذ مايرمى اليه ولقد صرح مستشاره الاول مستر جرين فيلد وزير العدل - بقوله « اننى اظن أننا نستطيع الاستمرار بهذا الاتحاد دون تدخل من الوزارة البريطانية . . وفي حالة وقوع هذا التدخل فان لدينا القوة الكافية للتغلب عليه .

اما الاحتمال الآخر ، فهو مقاومة الشعب الافريقى . . وبما أنهم (أى افراد الشعب الافريقى) لا يملكون الآن حق التصويت فان تأثيرهم سيكون خارج البرلمان . وقد اتخذ هذا التأثير شكلاً عنيفاً في نياسالاند سنة ١٩٥٩ . وقد درس رئيس وزراء الاتحاد تقارير خبراء الأمن ، ويبدو أنه قرر أن أى تهديد يثيره الافريقيون يمكن القضاء عليه بمجموعة قوانين العقوبات التي فرضت على الاقاليم الثلاث . . ولقد أعمل فكره ، ولذا جاءت رسالته في رأس السنة لا تختلف الا قليلاً عن مطالبة الأخيرة . لقد تكلم عن «نبذ الاعتقاد بأنه يمكن تحطيم الاتحاد» ، وأعلن أن حكومة الاتحاد يجب أن تحصل على استقلالها التام في الميدان الذي تعتبر مسئولة عنه . ويجب ان تحصل عليه بسرعة أى في سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦١ على أقصى تقدير .

وهذه التصريحات تختلف قليلاً عن المطالب الأخيرة الخاصة بحالة « الدومينيون » وإن كانت مازالت تدل على القوة والتصميم من جانب حكومة الاتحاد ، والضعف الواضح من جانب بريطانيا .

وقد ناقش الامر رجال الكنائس المسيحية ، بما فيهم اساقفة الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الانجليكانية . . ولكن يبدو أن ويلنسكى يريد أن يختصر الطريق الى النجاح مستعيناً بالضغط والقهر والقوة العسكرية . وإذا كانت مثل هذه الاجراءات ستقود زعماء الاتحاد الى الاستقلال ، فان احداً لا يستطيع أن يوضح وهو متأكد مدى تأثير هذه الاجراءات على الاغلبية الكبيرة من الشعب في الاتحاد ، أى على الافريقيين وعلى الرجال الاحرار من الاجناس الأخرى .

ان الخطر المتزايد يتفاقم أكثر وأكثر حين تقفل صمامات الامان، وحين تغلق الطريق التي يستطيع الناس المحرومون من التصويت أن ينفسوا عن آرائهم من خلالها . . ولا توجد الآن الا بعض الوسائل القانونية القليلة التي تركت للناس للضغط على الحكومة . ومن جانب آخر ، فان أستعراض القوة الذي تم في أوائل عام

١٩٥٩ ، واستمرار حبس المسجونين السياسيين ، كان له أثر ملحوظ على الإفريقيين . وقد يكون هذا الأثر هو الخوف الزائد من السلطة التي ترسب في عقولهم ، مما يدل على أن إجراءات القمع قد نجحت نجاحا كبيرا ، أكثر من أية إجراءات اتخذت من قبل . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الاتحاد قد يسوده السلام ، ومن ثم يستمر التقدم الاقتصادي . . وهذا هو ما تعتقده الحكومة ، بل أنها ترى أيضا أن المحافظة على القانون والنظام بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية المتزايدة ، سوف تؤدي إلى التثام الجراح الحسالية ، وتحقيق آمال الشعب الإفريقي . وقد وقع البلجيكيون في هذا الخطأ نفسه .

واعتقادي أن موقفنا نحن البيض لا يقاس بالأرقام ، وإنما بما يناله من استحسان العالم وتقديره . وإذا استطعنا نحن في أفريقية الوسطى أن نعيش جميعا ، سودا وبيضا في احترام وتعاون متبادلين ، فإننا نكون قد أدينا خدمة جليلة إلى هذا العالم المتعدد الأجناس . . كما أننا سنكون قد أدينا خدمة خاصة للكونولث لما سيحدثه نجاحنا من تأثير على المشكلة العنصرية باتحاد جنوب أفريقية . . كما أن هذا النجاح سيكون ضربة قاضية توجه إلى هذه السياسات العنصرية المتبعة هناك . وهذه بلاشك نتائج مثمرة تكفي لاثارة عزائم المغامرين . . وهنا يمكن أن تظهر العظمة الأدبية للشعب البريطاني .

انفصال نياسالاند هو الحل الوحيد

بقلم م . و . كانياما شيوه

« المشاركة » ، « الحقوق المتساوية للشعب المتسدين » .
« التقدم الاقتصادي » . هذه هي العبارة البراقة والكلمات الخادعة التي استعملها المستوطنون الاوربيون بتأييد افريقية الوسطى وقائمة هذه العبارات يمكن ان تصبح أكثر طولاً كما يمكن اختراع عبارات أخرى اذا ثبت أن الأولى غير مقنعة لدرجة كافية وقد يتأثر العالم بهذه الكلمات بعض الوقت وقد يتأثر بها كثير من الناس طول الوقت ولكن عبارة لنكولن الخالدة ستظل صادقة أبد الدهر قد تستطيع ان تخدع الناس بعض الوقت وقد تستطيع ان تخدع بعض الناس طول الوقت ولكنك لن تستطيع ان تخدع كل الناس طول الوقت والافريقيون في نياسالاند خصوصاً ، وفي افريقية الوسطى عموماً لن يمكن خداعهم طول الوقت .

ولا يعني هذا انه لا توجد قلة من الافريقيين تؤيد الاوربيين بل اننا لندهش في الحقيقة اذا لم توجد هذه القلة ذلك لاننا نؤمن أن مجتمعنا مجتمع عادي ومثل هذه القلة يجب أن توجد والبعض يفعل ذلك من أجل المال وتنفق فعلاً نفود كثيرة لهذا الغرض والبعض من أجل الفرص المتاحة والمناصب والكثير من أجل عقد النقص التي يشعرون معها بالوضاعة والآخرون لعدم فهمهم الاوضاع .

ولكن وجود مثل هؤلاء الناس في مجتمعنا يجب ألا يؤخذ على انه انعكاس الرأي العام . . تماماً كما أن وجود بعض الشيوعيين في امريكا يجب ألا يؤخذ على انه انعكاس الافكار السائدة هناك .

ونحن شعب نياسالاند جزء من القارة التي صممت على الا يكون لها سادة الا شعوب القارة نفسها . . . ومادام الامر كذلك فلا مجال للتراجع . . وهؤلاء الذين يتحكمون اليوم في مصيرنا يستطيعون فقط أن يؤخروا نجاح ارادة الافريقيين في تحرير القارة من الذل والاستعباد ولكنهم لا يستطيعون منع هذا النجاح من أن يتحقق ذات يوم .

ولماذا نعارض نحن الافريقيين في نياسالاند خصوصاً وفي افريقية الوسطى عموماً اتحاد افريقية الوسطى ؟ ولكي نجيب على هذا السؤال يجب أن نذكر أولاً أن نياسالاند بها من السكان ٢٧٢.٠٠٠ من الافريقيين و ٩٨.٠٠ من الاوروبيين و ١١٧.٠٠ من الآسيويين وغيرهم وبها مجلس تشريعي عدد أعضائه ٢٧ عضواً منهم عشرون يمثلون ٩٨.٠٠

أوربي والسبعة الباقون (ثلاثة منهم منتخبون وبانتخابات غير مباشرة وأربعة معينون يمثلون ٢٠٠٠.٧٢٠ أفريقي) وبها أخيراً مجلس تنفيذي مكون من عشرة أعضاء منهم اثنان أفريقيان فقط معينون من قبل الحاكم العام ولذلك فهما غير مسئولين أمام الشعب .

لكي نفهم طبيعة المعركة التي نخوضها نياسالاند من المهم ان نتذكر النقاط الهامة التالية :

١ - ان نياسالاند بل افريقية كلها في الحقيقة ليست امتدادا لاوروبا ولن تكون كذلك أبداً وبذلك فان المعركة التي تخوضها نياسالاند هي جزء من المعركة الكبرى التي تخوضها افريقية كلها ضد السيطرة والمهانة والضغط .

٢ - ان المشكلات الافريقية يجب ان تجد حلها اولا واخيرا على ايدى الافريقيين انفسهم وقد يحتاج الافريقيون الى المهارة الفنية الاجنبية والى الاستثمار الاجنبى ولكنهم لن يسمحوا بأن تفرض هذه المساعدات الاجنبية شكل الحكومة التى يعيش فى ظلها الافريقيون وأخيرا وليس آخرا أننا نعيش الآن فى عصر « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » و « ميثاق الامم المتحدة » والافريقيون مثلهم فى ذلك مثل باقى شعوب الارض يصرون على أن يكون لهم بمقتضى نصوص هاتين الوثيقتين الفريدين الحق فى اختيار شكل الحكومة التى يعيشون ويموتون فى ظلها والحق فى أن يكون لهم وجودهم المميز فى بلادهم وهاتان الوثيقتان هما بالنسبة لنا الشاهد الحى على معارضة استغلال الانسان لاخته الانسان .

وهؤلاء الذين يؤيدون بقاء اتحاد افريقية الوسطى الذى فرض علينا فرضا يقرون أن بقاء هام للمحافظة على المدنية والحضارة فى هذه المنطقة وهذا الادعاء الشرير يعكس أمرين أثميين : الاول أن المستوطن الاوروبى ينظر الى نفسه باعتباره « وكىلا للمدينة » وينظر للافريقيين باعتبارهم برابرة جاء لتمدينهم ولكن يصبح الافريقى متمدنا يجب أن يكون مرضيا عنه من الاوروبيين وهؤلاء الاوروبيون هم القضاة والمحلفون والشهود الذين يحكمون على مدينة الافريقى وهذا الاتجاه فى التفكير عند الاوروبيين يعكسه النظام التعليمى فى افريقية الخاضعة للاستعمار كما تعكسه الدعاية التى تعمل فى الخارج عن الافريقيين سواء فى الصحف أو السينما أو الاذاعة أو التلفزيون أو وسائل الاتصال الاخرى .

والافريقى لا يقبل بل انه يعارض فى أن يقال له انه غير متمدين بل أن الكبرياء والاستعلاء والادعاء الباطل وتاليه الذات التى نراها توجه نحونا كل يوم من المستوطنين الأوربيين فى أفريقية الوسطى ليست من المدنية فى شئ والافريقى له ماض وتاريخ وميزات وقد أنكر الاوربيون على الافريقى هذا التاريخ كما تجاهلوا ثقافته وبدلا من ذلك أخذوا يزرعون فيه عقلية العبيد طبقا لما تمليه عليهم مبادئ الاستعمار والامبريالية وافريقية الحرة هى فقط التى تستعيد مقدساتها وتحى من جديد أمجاد ماضها .

بل أن هذا الادعاء الباطل يمكن أن ينطبق أيضا على بلاد مثل غانا وأثيوبيا وليبيريا وغينيا بحيث تعتبر هي الأخرى بلادا غير متدينة وهذه اهانته لا تغتفر لأن التاريخ يشهد أنه في الوقت الذي كانت فيه أوربا فوضى تعيش في حالة بربرية بدائية كانت أفريقية هي مركز الحضارة المدنية

والحاجة الى تدفق رأس المال هو تبرير آخر لغرض هذا الاتحاد وهم يفترضون أن رأس المال لن يأتي اذا كانت السلطة في أيدي الأفريقيين اننا مفعنون أن الاستقرار يتوقف في أيه دوله على وجود خدمة تابعة من الشعب ونعمل من أجل الشعب ورأس المال والامكانيات البشرية المتدفقة اليوم على غانا نفوق ما كان يأتي اليها منها قبل استقلالها وقد كانت الادعاءات الكاذبه نفسها تثار ضد غانا وهي مشتبكة في معركتها من أجل الاستقلال وطالما كانت أفريقية الوسطى ميدانا للصراع - كما هو المتوقع اذا أصر المستوطنون البيض على ابقاء امتيازاتهم - فان رأس المال لن يكون آمنا في هذه المنطقه واذا لم تبعد السيطرة البيضاء فان النفوذ البريطاني و نفوذ المغرب سيقوى ويشتد كذلك فان النفوذ البريطاني سوف يستمر اذا كان البريطانيون مستعدين لاعتبار الأفريقيين أصحاب حق يجب أن تحترم آمالهم ورغباتهم لا أن تحتقر .

وهناك أيضا هؤلاء الذين يقولون بعدم أهلية الأفريقيين لحكم أنفسهم ولكن وصايه الاوروبيين على الأفريقيين أصبحت غير معقوله خاصه اذا كان نصيب هؤلاء فقط هو الاعتداء على النساء بالضرب كما حدث في جنوب أفريقية واطلاق الرصاص على الأمنين كما حدث في أفريقه الوسطى واستعلاء الاوربيين كما يحدث في كينيا وأفريقية الوسطى وأماكن أخرى وليس لاحد الحق في أن يحدد متى وكيف يستطيع الأفريقيون حكم أنفسهم بأنفسهم ونحن مقتنعون أننا بمجرد حصولنا على الاستقلال فأننا سنستطيع أن نجعل من بلادنا وقارتنا قوة ثالثة في ميدان السياسة العالمية .

والادعاء الذي يحتج به الاوروبيون المستوطنون لاختفاء اصرارهم على بقاء الاتحاد هو ادعاء يدل على انانيتهم الفاضحه أنهم يصرون على أنه بدون الاتحاد فان نياسالاند - بالذات - لن تستطيع الوقوف على أقدامها وهذا الادعاء مبنى على تمويه الحقائق فأولا لم تكن نياسالاند أبدا شحاذا فقيرا يقف على باب البلد المحسن « روديسيا الجنوبيه » عندما أرغمت على الدخول في اتحاد أفريقيه الوسطى لقد كانت لها ميزانيه متوازنة بل أنها كانت تحقق فائضا لقد كان دينها العام يبلغ ثلاثة ونصف مليون جنيه انجليزى فقط على حين كان الدين العام في روديسيا الجنوبية يتجاوز ١٣٠ مليون جنيه وبذلك فان مركز نياسالاند الاقتصادى المتين قد ضاع حين اندمج اقتصادها في اقتصاد روديسيا الجنوبية التى تنفق مبالغ طائلة على شكل قروض لتشجيع هجرة البيض اليها واستيطانهم بها . . . وفوق ذلك فان الايدى العاملة النياسلاندية هي التى تعمل في مناجم « حزام النحاس » وفى المزارع بروديسيا الجنوبية . . . وبدون هذه الايدى العاملة فان اقتصاد هذه البلاد سيصاب بالشلل وحين يقول البعض أن نياسالاند هي التى تستفيد أولا من تشغيل ابنائها فى روديسيا الجنوبية نقول أن هذا اخفاء للحقيقة الواقعة

لأنهم يخفون تاريخا طويلا من التجنيد لم يكن لتأييده الحكومة بالرغم من معارضة الأفريقيين له إذا كانت رفاهية نياسالاند موضع الاعتبار .

ومن بين النتائج الخطيرة لاستغلال الأيدي العاملة النياسلندية في روديسيا الجنوبية أن الامكانيات الزراعية للبلاد لم تتطور وقد يتغير اقتصاد نياسالاند لصالح شعبها بعد اتمام مشروع توليد القوى الكهربائية من نهر سيبو ولكن بدلا من التركيز على تطوير البلاد فإن القوانين الزراعية كما لاحظت ذلك لجنة دلفن - جعل الناس هناك ينظرون إلى الزراعة ياشمئزاز وبذلك يسقطون فريسة لوكلاء تجنيد العمال مما أدى إلى تدمير المجتمع وانهيار نظام القرية .

والادعاءات الاقتصادية استعملت لاستغلال العالم والرأي العام البريطاني أما الأهداف الحقيقية فهي منع نياسالاند وروديسيا الشمالية من أن تصبحا دولتين مستقلتين أفريقيتين تقعان على حدود روديسيا الجنوبية التي تطبق بها سياسه التفرقة العنصرية . . وقد أعلن هذا صراحة سير روى ويلنسكى ولورد مالفرن وقت النضال لتحقيق الاتحاد وبمعنى آخر فإن الدوافع الحقيقية لانشاء الاتحاد دوافع سياسية ولكن أضفى على الفكرة قناع شخص بالقول ان الاتحاد ضرورى اقتصاديا لنمو نياسالاند وبقائها ولكن الأفريقيين فى نياسالاند لن يقبلوا ذلك أبدا .

وفى سنة ١٩٥٢ جمع الأفريقيون الملاليم من أجورهم الضئيلة التي كان متوسطها حينئذ هو أربع دولارات شهريا للعامل الواحد ليرسلوا بعثات منهم إلى لندن وقد عقدوا العديد من الاجتماعات وقابلوا موظفى الحكومة ولكن آراءهم قوبلت بالاحتقار كما أهملت مطالبهم .

ولم يجد الزعماء والرؤساء الأفريقيون حينئذ بدا من استخدام سلاح لجأت اليه من قبل كثير من الشعوب الضعيفة الا وهو المقاومة السلبية وعدم التعاون وهنا أرسلت القوات من روديسيا وتانجانيقا واستعملت حجة الشيوعية الكاذبة لقتل أحد عشر شخصا كان بعضهم يمسك بالانجيل فى يده - واصابة اثنين وسبعين بجراح وهم يتظاهرون ضد الاتحاد وقد انتزع أحد الرؤساء الأفريقيين وأسمه جوماني من فراشه وهو مريض ومات فى المستشفى بعد ذلك حين كان ينتظر أن يوجه له البوليس احدى التهم الملققة ومن قبل فى سنة ١٩٥٠ قتل أحد الجنود الانجليز أباه وكان مع جوماني أحد القساوسة ميشيل سكوت وقد جرد من رتبة الكهنوتية وصودرت أوراقه وأدواته كما عزل رؤساء القبائل الذين ظاهروا الحركة وصدرت عدة قوانين جعلت من الصعب على المؤتمر الوطنى الأفريقى فى نياسالاند أن ينظم نفسه ويجمع نقودا وتبرعات علانية ومن بين هذه القوانين قانون له مثيل فى روديسيا الجنوبيه يعطى للحاكم سلطة طرد أى زعيم أفريقى يدخل إلى نياسالاند من البلدين الآخرين عضواً للاتحاد .

وقد ترتب على صدور القانون السابق فى روديسيا الجنوبية أن دكتور سنجينابندا وآخرين من زعماء المؤتمر فى أفريقية الوسطى بما فيهم شخصي قد منعوا دخول هذا الاقليم أو ذاك من الاقاليم الثلاثة .

وعلى كل حال فإن هذه الاجراءات التعسفية لم تجد وعندما صدر دستور يعطى لثلاثة ملايين أفريقي خمسة مقاعد فقط في المجلس التشريعي من مجموع عدد المقاعد البالغ ٢٣ تاركا الثمانية عشر مقعدا الباقية للاوربيين فاز أعضاء من حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى بالمقاعد الخمسة جميعا برغم ان المؤتمر يتخذ شعاراً «الاستقلال خارج نطاق اتحاد افريقية الوسطى» .

واذا كان الاوربيون فى أفريقية الوسطى ، او اذا كانت الحكومة البريطانية مؤمنين حقا بالديمقراطية لوجب عليهم أن يقبلوا تلك النتيجة التى تعبر عن ارادة الشعب ورغبته فى الخروج من الاتحاد وأن يمنحونا الاستقلال خارج الاتحاد . . ولكن بدلا من ذلك فقد ازدادت دعايتهم عنفا ضد المؤتمر . وضد كل حركة تدعو للانفصال وحين ذهب الاعضاء الجدد فى المجلس التشريعي لالقاء خطبهم الافتتاحية كان زعيم المؤتمر وسكرتيره العام يجيبان عن أسئلة الاتهام فى احدى المحاكم التى وقفا أمامهما متهمين باثارة الاضطرابات والقلق بعد أن هاجم البوليس منزليهما واعتقلهما .

ولذلك كان من الواضح أنه يجب علينا أن ندعم قوتنا المنظمة . . وذلك باختيار زعيم يتصف بالجديه والامانة والشجاعة والتصميم وقد وجدنا هذا الزعيم فى شخص دكتور باندا الذى جعل من المؤتمر الوطنى هيئة منظمة تنظيما جيدا يتزايد أعضاؤه باستمرار كما يتزايد تصميمه على الكفاح وقد بث الامل فى قلوب الشعب وأصبح بالنسبة لهم بطلا محبوبا .

وقد كانت استجابة الشعب الى نداءات دكتور باندا خير تكذيب للدعاية التى انتشرت فى كثير من جهات العالم من ان معارضة اتحاد أفريقية الوسطى مقصورة على قلة من الناس وفى سبتمبر ١٩٤٨ أرسلت قوة عسكرية الى نياسالاند لاشاعة الذعر والخوف بين الأفريقيين فى القرى بحجة اجراء تدريبات عسكرية عادية وفى نوفمبر استجاب الأفريقيون فى نياسالاند لنداء المؤتمر الوطنى فقاطعوا الانتخابات الاتحادية ولم يسجلوا أسمائهم فى قائمة الناخبين باستثناء ستين أفريقيا . . كما قاطعت الانتخابات أيضا المجالس البلدية المكونة من رؤساء القبائل ومندوبى المراكز ونتيجة لذلك لم يتقدم من الأفريقيين للانتخاب غير هؤلاء الذين عينهم الحزب القدرالى المتحد وهو حزب سير روى ويلسنكى وقد فاز هؤلاء تقريبا بالتزكية وفى الوقت نفسه كتب تقرير بطلب قوات الاتحاد لاستخدامها ضد من سموهم « المخلون بالامن والنظام » وأخذت السلطات فى اعتقال الناس حين يجيئون دكتور باندا حتى ولو كان ذاهبا للقاء الحاكم . . كما أخذت الصحف تكتب عن اضطرابات لم تقع ولم يكن لها وجود وبلغ عدد من حكم عليهم بالغرامة أو السجن لتهمة ملفقة ثلاثمائة شخص من بينهم سبعة وثلاثون امرأة ضربن ضربا مبرحا فى يناير ١٩٥٩ فى زومبا .

وأصبحت نياسالاند تندفع بسرعة هائلة نحو حكم بوليسى كانت بذرتة قد ظهرت منذ فرض عليها الاتحاد وقد أرغم رؤساء القبائل على عدم اصدار أى اذن أو تصريح وعلى عدم التعاون مع أعضاء المؤتمر الوطنى وبذلك أخذت الشقة تتسع بين الحكومة والشعب أكثر فأكثر بسبب الاتحاد وقبل أن ينعقد أى اجتماع فلا بد من الحصول على تصريح أما من البوليس أو من

رئيس القبيلة ومن تلك الفترة كان ضباط البوليس يرفضون اصدار التصاريح أو يصدرونها متأخرة وكذلك فان حاكم نياسالاند أعلن في بيان له تأييده الرسمي لكل أعمال الارهاب البوليسية التي تجرى حينئذ في البلاد ويقول هذا البيان في جزء منه :

« يجرى الآن القبض على زعماء المؤتمر الوطني الافريقي بنياسالاند. وابعادهم خارج البلاد » .

كما أعلن الحاكم العام عدم شرعية المؤتمر الافريقي في نياسالاند. ورابطة الشباب ورابطة الشابات التابعين للمؤتمر وكل من يدير هذه الهيئات أو يساعد في ادارتها معرض للسجن مدة ١٤ عاما وهؤلاء الذين يستمرون في عضوية المؤتمر أو يسمحون بعقد اجتماعات له معرضون للسجن سبعة أعوام .

وحيث أن حالة الطوارئ معلنه الآن بالبلاد فان للحكومة سلطة فرض غرامات اجبارية على كل الناس في أية منطقة يقع فيها اضرار بالروح أو بالمتلكات وما دمت تذهب الى عملك اليومي في سلام فليس لك أن تخاف شيئا ولكن اذا قمت بمعارضة الحكومة بالقول أو بالفعل أو بالمظاهرات. فستجد نفسك وسط متاعب خطيرة .

ان قرارات البوليس القويه والقوات الحربية هنا لتحمي ارواحكم وممتلكاتكم ما دتم لا تخرقون القوانين .

من واجبكم أن تساعدوا الحكومة حتى تقضى على الفوضى والخروج على القانون ابتعدوا عن الاجتماعات والمواكب والمظاهرات .

افعلوا ما تأمركم السلطات بعمله .

اذهبوا الى أعمالكم كالاعتاد .

قد أصدر الحاكم العام بيانه هذا بعد أربع وعشرين ساعه من تصريحه. بأنه لا توجد ضرورة لاعلان حالة الطوارئ .

وهكذا أصبحت نياسالاند دولة بوليسية بين عتسية وضحاها وكما يحدث في الدول البوليسية فقد شن البوليس حملات ارهابية ضد المؤتمر الوطني الافريقي وزعمائه كما احرقت بيوت الافريقيين وأعلنت عليهم حرب. تخويف واسعة النطاق .

وقد أعلن الحاكم أنه سيقدم دليلا حاسما يثبت أن المؤتمر قد اشترك في مؤامرة لاغتيال الموظفين الاوربيين وأعلن سير روى ويلسنكي أن هذا الدليل سوف يهز العالم المتمددين . وأعلن وزير المستعمرات البريطاني آلان لينوكس بويد ان هذه المؤامرة تشبه مؤامرات الماو ماو وقد رفضت الحكومة طوال شهر كامل بعد ذلك أن تشكل لجنة تحقيق ولكن نتيجة لضغط الرأي العام البريطاني والنقد الذي وجه الى الحكومة الاستعمارية اضطروا الى تشكيل لجنة تحقيق وصفها مستر لينوكس بويد نفسه في مجلس العموم بانها تتكون من « خبراء محايدين لهم خبرتهم القانونية

والادارية والافريقية ، وقد وضعت الحكومة البريطانية ثقتها الكاملة في هذه اللجنة .

مؤامرة اغتيال ٠٠٤ ولكن اللجنة اكتشفت أنه لا توجد اية مؤامرة دبرها الافريقيون بل وجدت بدلا من ذلك ان الحكومة قتلت واحدا وخمسين افريقيا من بينهم سبع سيدات « كانت سيدتان منهن حاملتين والاخرى تحمل طفلها الصغير » وان « هذه القوة الفاشية قد استخدمت خلال عمليات القبض » وان الناس يسجنون ويعتقلون لاسباب سياسية أكثر منها لاسباب أخرى . . . وقد أثبتت اللجنة أيضا أن المعارضة ضد اتحاد افريقية الوسطى معارضه واسعه في جميع أنحاء البلاد وحتى بين رؤساء القبائل الافريقية وبعضهم ليسوا أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي وكلهم يتقاضون مرتبات من الحكومة ، لا يوجد من يؤيد الاتحاد وبرأت اللجنة دكتور باندا زعيم المؤتمر الافريقي من التهم واثبتت أن المؤتمر هو حزب الاغلبية الافريقية في نياسالاند .

وذكرت اللجنة في تقريرها أن « نياسالاند » دولة بوليسية لا يأمن أحد فيها أن يوجه نقدا لسياسة الحكومة .

وقد كان المرء يتوقع أن تقبل الحكومة البريطانية التي نتشدد دائما بالحديث عن الديمقراطية تقرير لجنة دلفن كنقطة بداية في محادثات عن مستقبل نياسالاند وبدلا من ذلك اقتبست بعض الفقرات التي تؤيد وجهة نظرها وأعلنت أن الحكومة عليها أن تعمل أو تسحب ولكنها نسيت - كما في تقرير لجنة دلفن - أن الشقة قد اتسعت بين الحكومة والشعب بسبب الاتحاد .

ما هو مستقبل نياسالاند ؟ الجواب هو أنه اذا كنا نعني الافريقيين في نياسالاند فليس لهم أو للافريقيين عموما في أرجاء الاتحاد أى مستقبل ان الاتحاد هو تشكيل سياسى يهدف الى تدعيم الاوربيين كجنس سيد فى أفريقية الوسطى ففى المجلس التشريعى المكون من تسع وخمسين عضوا يوجد سبع وأربعون عضوا أوربيا معظمهم انتخبه البيض الذين يسيطرون على قائمة الناخبين والباقيون من الافريقيين الذين انتخبوا بطريقة تجعل هؤلاء الذين يؤيدن الاوبيين هم الذين يقع عليهم الاختيار فقط . . . وقد أدى هذا الى وضع العراقيل في طريق التطور السياسى الطبيعى للافريقيين فى نياسالاند . . . كما اجلت المحادثات الدستورية بناء على طلب الاوربيين مدة تزيد على العام وقد نالت التغييرات الدستورية التى أعلنها أخيرا الحاكم العام الاحتقار الذى تستحقه لانها بكل بساطة أضافت بعض الافريقيين الذين يختارهم الحاكم العام الى المجلس التشريعى .

ان الافريقيين فى نياسالاند يريدون الديمقراطية على أساس « رجل واحد تصويت واحد » وهم لايقبلون أن يكون وجود ٧٥٠٠ أوربي سببا لتحرير الديمقراطية لتلائم المؤامرات السياسية الاثيمة التى يحكمها البيض .

وقد حدد المؤتمر الوطنى الافريقى أخيرا المركز القانونى للاوربيين فى ظل الاستقلال . . . أننا نرحب ببقائهم فى أفريقية ولكن يجب « أنه يكونوا

مستعدين لاداء الواجبات الملقة على عاتق أى مواطن فى أية دولة وفى الوقت نفسه يجب ألا يطالبوا بأية حقوق، تزيد عن الحقوق التى يتمتع بها أى مواطن، فى أية دولة .

ولن نتحقق الديمقراطية فى نياسالاند الا اذا نالت استقلالها وحينئذ فقط سوف تتمكن نياسالاند من مساعدة الافريقيين فى روديسيا الجنوبية. فى نضالهم من أجل حريتهم .

وما يهدد به بعض البيض من أن روديسيا الجنوبية سوف تنضم الى جنوب أفريقية اذا استقلت نياسالاند ليس الا شعبا يلوحون به لتخويف هذا الجزء من العالم الذى لا يعلم انه لم يعد يوجد فرق بين روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقية فيما يختص بالفرقة العنصرية . فالافريقيون فى البلدين يعاملون المعاملة نفسها ولكن العالم يعرف شيئا عن الفرقة العنصرية فى جنوب أفريقية لان جرائد الانجليز هناك تنشر وقائعها حيث أن البوير يضطهدون الانجليز أيضا وفى روديسيا الجنوبية حيث يقوم الانجليز باضطهاد الافريقيين تطلق الجرائد التى تسمى نفسها أفريقية والتى تصدر عن وكالة « ارجوس » الانجليزية تطلق على الاضطهاد اسم « مشاركة » .

والبريطانيون يكرهون جنوب أفريقية بسبب اضطهاد مواطنيهم هناك. والبوير لن يسمحوا لروديسيا أن تخل بالتوازن الموجود بين هاتين الجماعتين. الأوربيتين اللدودتين بانضمامهما الى اتحاد جنوب أفريقية فضلا على ذلك. فان اقتراح ضم روديسيا الجنوبية الى جنوب أفريقية اعتراف بأن الاضطهاد فى روديسيا هو شبيه بالاضطهاد فى جنوب أفريقية وهدم للحجة القائلة بأن نياسالاند ملحقة بالروديسيين لاسباب اقتصادية وليس من المعقول فى رأينا أن تسعى دولة غنية للانضمام الى دولة شريرة لان دولة فقيرة لا تريد الاتحاد معها .

وتجميع الاقاليم الافريقية نوقش بحماس فى مؤتمر اكرا وكان رأى الافريقيين فى نياسالاند وما زال هو أن نياسالاند المستقلة فقط هى التى تستطيع تحديد الاتحاد الذى تدخله وأى من جاراتها ستتدخل معها فى هذا الاتحاد .

ولذلك فان الافريقيين فى نياسالاند يطالبون بأن يسمح لبلادهم بالانسحاب من اتحاد أفريقية الوسطى . ان هدف نضال نياسالاند من أجل الحرية هو أن تظهر نياسالاند المستقلة التى تقوم الحكومة فيها على أسس ديمقراطية تتحقق فى ظلها المساواة بين المواطنين بما تتضمنه من تطبيق لمبدأ « رجل واحد تصويت واحد » فى انتخابات حرة .

وقد قدمت غينيا الاجابة الى هؤلاء الذين يدعون أن الافريقيين غير مستعدين للاستقلال وأنهم عاجزون عن النهوض بصناعاتهم دون مساعدة السلطات الاستعمارية فعلى الرغم من أن الفرنسيين قد جردوها من الموظفين والخطوط التليفونية والأسلحة والذخائر وأدوات المستشفيات وغيرها من الادوات والمهمات التى أغرقوا بعضها فى المحيط الاطلسى - فان غينيا فى ظل حكومة من الافريقيين وحدهم لم تظهر كوناكرى العاصمة فحسب بل قامت أيضا ببناء أكثر من ثمانية آلاف كيلو متر من الطرق البرية والى ألف كيلو متر من الطرق المائية وألف وخمسمائة مدرسة وبدأت تشغيل أول

خطوط للاتوبييس بعد عام واحد من اسفلانها ونسطيع بياسالاند ان نعمل
النساء نفسه وعلى كل حال فان الافريقيين يفضلون الفقر مع الحرية فى ادارة
شئونهم وارتكاب اخطائهم على العبودية فى ظل ما يزعمونه من الرفاهية
الاقتصادية .

والافريقيون فى نياسالاند يريدون دستوراً جديداً يحقق رغبات أعلىه
شعب نياسالاند فى أن تكون للافريقيين أغلبية المقاعد بالمجلسين التشريعى
والتنفيذى ان المجلسين الحاليين اللذين يضمن عدداً اسماً من الافريقيين -
معينان غالباً بواسطة الحاكم العام - ليس انعكاساً لتوزيع السكان الحقيقى فى
نياسالاند وفى الحقيقة أن الطبيعة الشاذة لتكوين هذين المجلسين يعكسه
ضعف المستوى الثقافى والاقتصادى والهوان الاجتماعى الذى يعانىة الافريقيون
ان الافريقى يعامل اليوم كمواطن من الطبقة الرابعة فى وطنه وهذا الحال
لا بد له من نهاية . . ولا نهاية له الا بمنح الافريقى الحق فى حماية نفسه
بنفسه .

والامريكيون عليهم واجب فى هذه المعركة . . ولا يمكن لهم ان يظلوا
ساكنين ولقد كان صوت أمريكا مسموعاً وحاسماً ضد الغزو البريطانى
الفرنسى لقناة السويس . . وكان مسموعاً أيضاً فيما يخص بالمجر والتبت . .
وبالطبع فقد أثر الرئيس الأمريكى على ديچول حتى يعترف بحق الجزائريين
فى الاستقلال وصوت أمريكا يجب أن يسمع من جديد ولا يمكن أن يكون
هناك نوعان من السلوك احدهما تتعامل به أمريكا بخصوص مسائل المجر
والتبت والآخر يتبع حين تكون الشعوب المختصة هى الشعوب الافريقية
فى نياسالاند وأوغندا وكينيا . . الخ تلك الشعوب التى يضطهدا ويقتلها
حلفاء أمريكا ولا يمكن أن يكون هناك قانونان احدهما ينطبق على شعب
بريطانيا القوى والآخر على شعب نياسالاند الضعيف وأمريكا يجب أن
ترتفع الى مستوى مركزها الادبى كقوة عظيمة والاجراءات التى تتخذها
يجب أن تقوم على اساس من ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق
الانسان وبهذا فقط يمكن للاخاء الانسانى أن يكون حقيقة واقعة .

ولقد قال ادموند بيرك قبل قيام حرب الاستقلال الامريكية مباشرة
لا يمكن حكم امة ما بالضغط والاضطهاد المستمرين » وكذلك فان الشعب
الافريقى من الكاب الى القاهرة ومن زنجبار الى السنغال وسواء كان فى
نياسالاند أو انجولا أو باسوتولاند أو الجزائر أو القاهرة لا يمكن أن يحكم
بالضغط والاضطهاد .

وحل مشاكل القارة لا يمكن أن يتم باقامة حكومات صورية أو بمساندة
الحكومات غير المرغوب فيها بافريقية الوسطى وجنوب افريقية وموزنبىق
عن طريق مدها بالقروض والامتثمارات والاسلحة وبغض النظر عن أصوات
جماهير الافريقيين المضطهدين فان هذه السياسة تساعد على بذر السخط
والتدمير الذى قد يؤدى الى أى شىء فى المستقبل ان افريقية تخص الافريقيين
فقط وهى ليست امتداداً لاوربا ولذلك فان الافريقيين مثلهم فى ذلك مثل
باقى الشعوب فى مختلف انحاء العالم يجب أن ينالوا حقهم فى ادارة
شئونهم بأنفسهم سواء أحسنوا الادارة أم أساءوا وحينئذ فقط يستطيعون
المساهمة فى رخاء الجنس البشرى وتدعيم السلام فى العالم .

أفريقيا البرتغالية

أقدم المستعمرات فى أفريقيه بل أقدم المستعمرات الاوربية فى العالم اليوم هى المستعمرات البرتغالية غينيا وانبجولا وموزنبيق التى نبلغ مساحتها جميعا قدر مساحة أوربا الغربية تقريبا وعدد سكانها حوالى عشرين مليونا نسبة الأفريقيين منهم حوالى ٩٨٪ وعلى الرغم من أن تاريخ اتصال هذه بأوربا يرجع الى القرن الخامس عشر الميلادى فإن هذه الاقاليم الثلاثة تعتبر من أكثر المناطق تخلفا فى القارة وتاريخها يتسم بالاضطراب والازدواج لأن المستعمرات البرتغالية فى أفريقية كانت مسرحا لأعذب الكلمات عن النوايا الطيبة وفى الوقت نفسه تجرى على خشبته احط أنواع الاستغلال البشرى وأقسى أنواع التفرقة العنصرية وأشد حوادث الاضطهاد للأفريقيين .

ولقد نشأت من السياسات والاتجاهات التى كانت سائدة فى الماضى تقاليد تدعى حكومة البرتغال الحالية التى يرأسها دكتور أوليفيراسالازار(١) بأنها هى السبب فى هذا الهدوء السطحى الذى يسود المستعمرات الثلاث ويصر المستعمرون البرتغاليون على أنهم قد تعلموا خلال أربعة القرون والنصف الماضى كيف يعيشون مع الأفريقى وكيف يتكسبون تقديره واحترامه ولكن السجون ممثلة والهجوم مستمر على النظام الشيطانى للعمل بالعقود والحاميات العسكرية تقوى باستمرار وتسعى البرتغال ديبلوماسيا لكسب التأييد لسياستها التى تتبعها فى المستعمرات ولكن باستقلال دول غرب أفريقية والكونجو البلجيكي فان حدود الازمة تقترب كل شهر من أفريقية البرتغالية التى كانت حرما معزولة مصونة .

وفى المقال التالى يتحدث هنريك جالفاو عن المعارضة التى تلقاها سياسة دكتور سالازار فى أفريقية والسنينور جالفاو مؤرخ وأديب مشهور وقد كان من كبار المديرين بالمستعمرات ونائبا عن انجولا فى الجمعية الوطنية البرتغالية وفى سنة ١٩٤٩ أعلن اتهامه الدرامى المشهور ضد الارهاب الحكومى الظالم فى انجولا . وفى سنة ١٩٥٧ ألقى القبض عليه وصدر عليه حكم بالسجن ثمانية عشر عاما وعمول معاملة ظالمة وقد جذبت قضيته اهتمام العالم وبينما كان قابعا فى السجن كان جالفاو الصامت هو خير شاهد على النظام الحر المطبق فى أفريقية البرتغالية وفى سنة ١٩٥٩ هرب جالفاو من السجن ولجا الى فنزويلا وهو فى المقال التالى يؤكد الحاجة للتفاهم أكثر من الحاجة للعمل السياسى وذلك اذا كنا نريد أن نجد حولا للمشاكل المعاصرة فى أفريقيا .

(١) لم تعد هذه الحكومة قائمة اليوم .

افريقيا البرتغالية اليوم وغدا

هنريك جالفاو

قبل أن نناقش الموقف الحالي في أفريقية البرتغالية في ضوء مشكلات اليوم والغد المعقدة يبدو لي من الضروري أن نعرض باختصار كثيرا من الحقائق التي اسهمت في استدال الغموض على معلوماتنا وفهمنا للمشكلات العميقة القائمة في القارة كلها جنوبى الصحراء التي تعتبر أفريقية البرتغالية جزءا منها .

وانا لاحظ أنه على خريطة أفريقية السياسية توجد قارتان لأفريقيه تكونان المثلث الهائل الممتد عند قدم أوروبا كالاسفين بين محيطين ويفصل هاتين القارتين الأفريقيتين محيط هائل من الرمال والفراغ هو الصحراء ففي شمال الصحراء توجد أفريقية التي تعتبر جزءا من الشرق الاوسط أكثر من كونها أفريقيه وهي أفريقية المسلمة التي تضرب في أغوار التاريخ بحضارتها العريقة البارزة وفي جنوبى الصحراء تقع أفريقية التي تسمى أحيانا أفريقية السودان وهي جديدة على التاريخ والجغرافيا لم تتكشف لنا حدودها الخارجية الا منذ عهد قريب وأفريقية السودان هذه تختلف عن أفريقية الاخرى شمال الصحراء اختلافها عن بقية أنحاء العالم (١) .

ولكن هناك بعض وجهات النظر التي نقول أن هناك عددا كبيرا من أفريقية ولكن هذا ليس حقيقة لان المقصود بذلك « أفريقية » التي يتحدث عنها كل شخص وتكون موضوعا للمناقشه وقبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما كانت البرتغال هي الدولة الاوربية الوحيدة الموجودة بأفريقيه كان يشار الى أفريقية بكلمة « افريقات » جمع أفريقية التي كانت تتضمن معنى يسيطر عليه التنوع الغامض مثل أفريقية ميدان المستكشفين، العظام وأفريقية مسرح الحيوانات المتوحشه المخيفة وأفريقية مصدر العبيد وأنصاف الآدميين وأفريقية أرض الغابات العذراء والصحراء القتالة .. وفي الحقيقة ما زالت أفريقيه أرض الاساطير التي يتسار اليها باعتبارها أرضا مجهولة لقد كانت أفريقية حينئذ هي أفريقية الاسطورية التي خلقها خيال المغامرين الذين عادوا ليرووا عنها حكاياتهم على الرغم من أنهم لم

(١) لانستطيع ان نقر وجهة النظر هذه في الفصل بين ما يسمونه أفريقية المسلمة شمال الصحراء وأفريقية السودان جنوبها .. فما كانت الصحراء الكبرى ولن تكون فاصلا بينهما أبدا .

يعكسوا حقيقة القارة ولكن هذه « الافريقيات » قد اختفت في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتحل « أفريقيات » أخرى محلها تختلف عنها كثيرا بلا شك وان كانت غير حقيقية هي الاخرى خاصة اذا حكمنا عليها بالحقائق التي يفيض بها اليوم سيل الكتب والصحف والتقارير والمراجع العلمية .

أفريقية - هذه التي كانت مجهولة كما لو كانت توجد في كوكب آخر غير أرضنا هدمت أصبحت بعد سنة ١٨٥٠ موضع اهتمام الاستعمارية الاوربية المادية واخذت الامم الغربية تهتم بكشفها علميا وان كان هدفها من ذلك هو الطمع في امتلاكها واستغلال ثرواتها وفي نفس الوقت على كل حال كان يوجد علماء مخلصون مبشرون لهم مثلهم العليا بل بعض المغامرين الوطنيين ومن هذه المنافسة بين الامم الطامعة في القوة والمصادر المادية ظهرت أفريقية الجديدة أفريقية اندفع الجميع الى اكتشافها والى اقتسامها في الحال دون معرفة سابقة بالارض أو بالشعوب . . وقد ظلت أفريقية هذه تخضع حتى الحرب العالمية الثانية لنظام الاستعمارية الكشفية الامبريالية

والى أفريقية هذه العامرة بالثروات من ذهب وماس ونحاس ويورانيوم وأخشاب ثمينة ومنتجات استوائية ومناظر سياحية والمليئة بعسدد من السكان الذين انتقلوا بسهولة من العبودية الى العمل الاجبارى باحث الاجور الى هذه القارة هرع خليط من التجار ورجال الصناعة ومن السياسيين والصحفيين ومن العلماء والسياح والمغامرين . . الكل تدفقوا على القارة كالسيل المنهمر اما بدافع من الامال المادية او من حب الاستطلاع لرؤية الاجناس البشرية أو أنواع الحيوان وبدأ العالم كله يسمع الحديث عن « أفريقيات » عديدة بعدد الاشخاص والسياسات المهتمين بالقارة وقد ذل هذا الخليط العجيب كل الصعاب الخطيرة التي اعترضت طريق المستكشفين الأوائل ورسموا على عجل صورة جديدة لأفريقية ليست في الحقيقة سوى خليط مشوش زادت من غموض معلوماتنا وفهمنا للقارة السوداء . . وما زاد في هذا الاضطراب الذي أصاب معلوماتنا ذلك الصراع الذي نشب بين المصالح المختلفة وطمع الآخرين في نصيب أكبر من ثروات أفريقية .

وعندما كانت هذه الافريقيات تستخدم للاستهلاك المحلي مثل تسليحة الاصدقاء الراغبين في القراءة أو موضوعا للذكرات تكتب عن بعض الرحلات لارضاء الميول الرخيصة لم يصب العالم أو أفريقية نفسها بأى ضرر من زيف هذه الوقائع ، وكذبها .

ولكن عندما يتحدث عن أفريقية السياسيون أو كبار الموظفين المسموعة أصواتهم في الدوائر السياسية او الماليون الكبار أو المراسلون ذوو الشهرة العالمية أو العلماء ذوو الميول السياسية أو الكتاب الذين يقضون أجازاتهم باحثين عن مواد جديدة وباختصار كل ذوى الاسماء اللامعة الذين حين يكتبون أو يتحدثون الينا عن أفريقية نتقبل كلامهم لانه محسوط بهالة من شهرتهم واسمائهم الرنانة عندما يتحدث هؤلاء عن أفريقية فان أى خلط أو اضطراب لا يمكن اعتباره غير ضار كما أن أفريقية التي يمكن أن يقررها هؤلاء مصائرهما سوف تعاني الكثير .

ويبدو لي أن الفروق الأساسية التي توجد والتي يجب أن نعيها تماما في ذاكرتنا بين هذه «الافريقيات» وبين أفريقيه الحقيقية هي ان تلك الافريقيات قد هبطت الى أقل من حقيقتها كارض تشاهد من وجهة نظر المنافسة السياسية أو الاقتصادية التي لاتعنى بحقائق انسانية معينة عن السكان الافريقيين وافريقية الحقيقية كما ترى من وجهة نظر المسدنية التي تدعى المسيحية واعتناق الفلسفه الديمقراطييه ليست سوى قارة أهها متيقصرون للمصير الانساني للبشر .

ويجب أن نتأكد أن أفريقية اليوم تلك التي نراها على الخريطة قدتم استكشافها خلال السنوات الثمانين الاخيرة سواء بطريق البر أم عن طريق الجو ولم يبق غامضا فيها إلا أجزاء صغيرة كما أن روايا الدفينة قد عرفت وسوف تجذب مزيدا من هؤلاء الذين يصنعون « الافريقيات » بل أنه من الصحيح تماما أن أحجار أفريقيه وتربتها ومياهها ومعادنها أو بمعنى آخر جسدها المادى كل هذا قد أصبح معروفا عند طلبة المدارس وغيرهم أحسن بكثير مما كان معروفا لدى الرواد الاوائل ، رواد عهد الاساطير الذين اخترقوا أفريقياتهم سواء على أقدامهم أم فى عربات البوير التي تجرهم الشيران .

ولكن من الصحيح أيضا أن الاسرار الانسانية لافريقية والحقائق التي ستكون حاسمة في تقرير مستقبل أفريقية السياسي والاقتصادى وفي تحديد مكانها في خضم المصالح الانسانية هذه الاسرار والحقائق معروفة بدرجة أقل مما كانت عليه منذ خمسين عاما . وكل ما حاول المرء أن يتعلمه قد انقلب رأسا على عقب بوساطة المصالح المادية والسياسية التي تعتبرغربية عن مصالح أفريقيه الانسانية . . أفريقية الحقيقية والانصال « بالاشياء » قد أصبح أكثر وثقا ولكن الصلة بالحقائق الانسانية في أفريقية قد أصبحت لاسطحية فقط بل قد شوهتها المعلومات الواردة فى الكتب والافكار الثابتة التي تشبه عوارض الجنون والتي تسعى اما الى طبع أفريقية بالطابع الغربى بوساطة السياسة التي أسدتها روح الرأسمالية الخالصة أو طبعها بطابع غير غربى بوساطة الافكار الثورية ذات الطابع السوفييتى ومعظم المثقفين الذين يذهبون الى أفريقية اليوم مثل الاساتذة والموظفين الاداريين وكبار مراسلى الصحافة العالمية والسياسيين والكتاب والعلماء لم يعودوا يعبرون أفريقية سيرا على أقدامهم كما كان الحال منذ خمسين عاما وذلك ما عدا قلة قليلة منهم وهم بذلك يتصلون اتصالا سهلا بالمظاهر الملموسة للاحداث المضطربة التي تقع فى المدن وأماكن التجمع الكثيرة وهم يحكمون ويحللون بدقة لايرقى اليها الشك ولكنهم يمرون سريعا على حقائق أفريقية الغريبة التي يمثلها أناس مبعثرون ما زالوا فى حالتهم البدائية بالرغم من المضايقات الكثيرة التي بدأت تغمرهم . . وبذلك يفشل هؤلاء المثقفون فى تقدير الحقائق الانسانية الخاصة بأفريقية الاخرى . . أفريقية مجهولة ولكنها حقيقية واقعة .

وبجانب هؤلاء لا نجد سوى التجار ذوى الامكانيات الضئيلة والمعنوية الضعيفة والموظفين الصغار ذوى الاستعداد العقلى الضعيف ورجال الاوساليات الذين لا يعبتون كثيرا بالايمان الذى يمثلونه . وما أريد قوله هو أن هؤلاء

المتصلين اتصالاً وثيقاً بأفريقية الانسانية ليس لديهم المقدرة الكافية على الدراسة والتعلم . . . وهؤلاء الذين يملكون هذه المقدرة ليس لهم اتصال بأفريقية ومما لاشك فيه أن المرء يجد السمات الحقيقية لأفريقية لدى هؤلاء السكان القبلين الذين مازالوا يعيشون على الفطرة . . . وهذه المظاهر لا تحتل كما يعتقد الكثيرون في بعض الافريقيين من الطبقة الراقية الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الاوربية والافريقية لان هؤلاء الناس ليس لهم جذور عميقة في ثقافتهم الافريقية الخاصة مثل ما لهم في الثقافة التي حصلوا عليها .

اننى أخشى ان هؤلاء الافريقيين الذين يشبهون السراب الذين يتحكمون في الادب والسياسة سوف يكون لهم تأثير مدمر على المصير الانساني لأفريقية الحقيقية لانهم فقللوا بصيرتهم كبشر ان أفريقية التي نراها كل يوم في الصحافة والأدب ليست هي أفريقية ذات الحضارة المسيحية وليست هي أفريقية الجديرة بسياسة الانسان وأنا مقتنع انه اذا فشلت القوتان المتصارعتان في العالم في معرفة الحقيقة فسوف تقمع اضطرابات في أفريقية الحقيقية بين الشعوب التي تسكنها .

ومع ذلك فلن تستطيع القول أن الثورة التي تبدو وشيكة الوقوع في أفريقية هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الاضطراب وعلى كل حال فإن الثورة في أفريقية كانت ضرورية مثلها في ذلك مثل الثورة العالمية التي لم تمنع قيامها الحريان الماضيتان اللتان لم تستطع أفريقية تجنب الاشتراك فيهما . . . والاشكال غير الموحدة لهذه الثورة والآثار المتوقعة سلفا التي أوجدت هذه الاشكال وفقدان الانسجام بين الحركات الثورية المختلفة هذه هي النتائج المباشرة والمنطقية للاضطرابات الهائلة الناتجة عن هذه الافريقات التي تراها السياسات المصطنعة ومصالح عصرنا المادية .

عندما أقول أفريقية الانسانية فاننى لا أشير فقط الى الجنس الزنجي بل الى أعضاء كل الاجناس المقيمة حالياً في أفريقية وكثير منهم ولد وتعلم هناك ومصيرهم يجب أن يتحد مع المصالح المشتركة للاجناس الاصلية في مصير أفريقي واحد ولكن من الطبيعي أن أفترض أولاً أن الجنس الاسود الجدير بالاعجاب كما كان بائساً في الماضي وكما هو كذلك في الحاضر فسيظل بائساً في المستقبل وسط قارة خالية من الانسانية .

ودعنى الآن أقص عليك صورا من هذا الاضطراب الذي يخفى الوجه الحقيقي لأفريقية والعامل المشترك بين هذه الصور هو أنها في تطورها ونائجها العملية ليست سوى أدلة صارخة على اخطاء سياسات معينة وعلى التناقض العميق في معرفة حقائق أفريقية معينة ولكن هذه السياسات لاتغير كما أن أحدا لا يهتم بتعمق معرفته بالحقائق .

هذه السلبية التي تراقب بها هيئة الامم المتحدة الحرب المكشوفة المستمرة ضد الزنوج في اتحاد جنوب أفريقية وهذه المناقشات عن سير الحوادث في أفريقية التي لا يمكن تصديقها والتي تستمر في جمعية الدبلوماسيين والسياسيين الذين يمثلون الحكومات أكثر من تمثيلهم للشعوب وهذه اللعبة الفظيعة التي تدور في نفس الجمعية العامة لتحديد مصير

أفريقية الانساني بوساطة المصالح السياسية للشيوعية التي لا تقبل استعمارية عن الغرب وان كان لها كل مساويء الغرب دون أى حسنة من حسناته ومصالح الرأسمالية الفاتمة على أنظمة ديمقراطية استورية والتي فى بعض الاوقات لاتقل شرا واثما عن الشيوعية السوفيتية والصراع القاتل ضد الماو ماو واللوائح التي ما زالت تفرض وتجد من يدافع عنها لتخفى نظم العمل الاجبارى الذى يعتبر فى بعض حالاته أسوأ من العبودية والتأييد غير الانساني الذى تضيفه حكومات الديمقراطيات الغربية الكبرى التي تعتبر نفسها المدافعة عن حقوق الانسان وكرامه الفرد على سياسه الديكتاتور سالازار فى أفريقية والتي يستنكرها ، ليس الديمقراطيون البرتغاليون ، فحسب بل مشاعر الاخاء الانساني التقليديه لـ ٨٠ ٪ من الشعب البرتغالى الذى يعارض النظام، والبراكين التي تغلى فى كينيا وانحاد وسط أفريقية وفى الامم حديثة التكوين . كل هذه الأمثلة هى الحقائق الصارخة والتعبير الحى عن التهديد الموجه ضد المستقبل القريب للشعوب كلها من جميع الاجناس التي تسكن أفريقية ، وبدرجة أقل ضد العالم كله

وفى نطاق الحقائق السابقة ، تكمن اليوم وغدا مشكلات أفريقية البرتغالية .

ولأوضح الآن نقطة واحدة . ان الشعب البرتغالى يرزح تحت نير ديكتاتورية غاشمة منذ ثلاثين عاما ، كاداة لقوة طاغية تؤيده سلطة حاكمة غاشمة ، فى الثروات والامتيازات ، حكمت البرتغال وكانها جيش احتلال اجنبى . لقد عزلت الشعب . عزلت ممثليه الشرعيين وقادة الفكر والعمل البرتغاليين عن كل المشكلات وفرضت بالقوة اتجاهاتها وآراءها وقد حدث هذا كله خلال الثلاثين سنة الاخيرة تحقيقا للرغبات الشخصية للرئيس وارضاء لاهواء الطغيان الذى يمتله حدث هذا كله فى البرتغال نفسها وفيما وراء البحار . . . وأصبح البرتغاليون الذين يعيشون فى الوطن الاصلى أو فى أفريقية البرتغالية وقد انحطوا الى مستوى الاهالى الاصليين الذين لا يفعلون شيئا الا دفع الضرائب واطاعة أوامر البوليس . ولذلك فن الحظ الانتساب الى البرتغال بما تضمه من شعب وممثلين ومسئولية المشكلات الحاضرة التي تسبب الحجل والعار للسياسات والادارة التي تسيروها وتقعدها يقع الجزء الاكبر منها على عاتق حكومات بعض القوى الديمقراطية التي شجعت واعدت اغتباطها باستمرار الديكتاتور البرتغالى ونظامه الاستبدادى . . بالرغم من أن هذه الحكومات تحارب بعض اشكال الديمقراطية .

وحين اكتب ذلك اعتقد اننى أعكس وجهة نظر الديمقراطية البرتغالية بشأن المشكلات الافريقية الحاضرة والمستقبله اننى اتهم سياسة سالازار بانها ضد البرتغال وضد مشاعر ومبادئ الشعب البرتغالى وأنا أؤكد أن عنف الديمقراطية البرتغالية لا القضاء على سياسة سالازار فحسب ولكنها تقود تصرفات البرتغال فى أفريقية الى رحاب الكرامة الانسانية وقد أثبتت الديمقراطية البرتغالية ونعى بها البرتغال من خلال تجربتها الطويلة كمشيدة للامم أن لديها الادارة والمقدرة اذا منحت الحرية الكافية على حل المشكلات الخطيرة التي أوجدتها الديكتاتورية المستقرة منذ امد طويل وعلى قيادة الشعوب التي تسكن مستعمراتها فيما وراء البحار الى المصير الانساني .

وأثناء محاولة الوفاء برسالتها في أفريقية سقطت البرتغال صريعة
غدر وخيانة دكتاتورية نازية فاشستية وهي عاجزة عن تحرير نفسها
من الاضطهاد بسبب المساعدة التي تمد بها القوى الديمقراطية الكبيرة
الحكومة الحاضرة .

وقد طبق سالازار في الافاليم البرتغالية بأفريقية أساليب العهر
غسها النى يستخدمها فى الوطن الام ليفرض ما يسمى بـ « سلام
سالازار » وما يسمى بـ « نظام سالازار » الذى هلت له دعايته كثيرا .
ومثل هذا السلام والنظام لا يعرفهما الا من فى القبور . فمن جهة تضغط
قوة قاسية على الرأى العام وتجبره على كتمان آلامه ومن وجهة أخرى فان
محاورة التقدم والمعرفة التى أصبحت ديدن الحكومة قد دلت على انحطاط
واجب الطاعة المفروض على المواطنين نحو الحكومة الى سلبية الحيوانات
المنزلية . وقد خلقت هذه الوسائل التى ينفذها البوليس والرقابة ضد
المواطنين فى الوطن الأم حالة من الثورة المكتومة تضاعف فيها البؤس
المتزايد الذى يزرع تحته الأغلبية والغنى المتزايد الذى يبدو على الطبقة
الحاكمة المستبدة وهذه الثورة يحبسها فى الافواه الخوف الذى يعتبر
المرض الذى أصابت به الديكتاتورية الناس ولقد توقف العمل على رفع
مستوى الاهالى فى أقاليم ما وراء البحار وسمح لاسوأ أشكال العمل
الاجبارى بالظهور وحملت أحسن العناصر الانسانية على الهجرة . وفصلت
الديكتاتورية نظاما اداريا شريرا ظهرت آثاره الاجرامية فى استغلال
القوة العاملة الوطنية . وهذه الحالة السيئة معروفة فى داخل الوطن وفى
العالم كله وقد حاولت بصفتى المفتش السامى لما وراء البحار ونائب
انجولا وكناى برتغالى ضد هذه الظروف أن أبصر الرأى العام البرتغالى
حتى تتوقف هذه الاحوال ونعود بأسرع ما يمكن الى سياسة أفريقية
تعتبر برتغالية حقيقية ولكن التأييد الذى يناله نظام سالازار من
الديمقراطيات الكبيرة لم يسمح لنا بأن نفعل شيئا .

ولذلك فان أفريقية البرتغالية اليوم هى شيء مضاد لآمال وإرادة
وروح نمائين فى المائة من مجموع الشعب البرتغالى انها مجموعة من
المستعمرات على الطراز القديم تحتلها وتستغلها قلة سياسية ورأسمالية
مستبدة بكل معانى الكلمة، ومن هذا الموقف تنبت كل الصعاب التى تقف فى
طريق التطور الطبيعى والمنطقى لأفريقية البرتغالية نحو مصير انساني وهو
المصير والسياسة السليمة الوحيدة التى يستطيع المرء أن يتمناها لأفريقية
وأنا أعتقد جازما اننا سنسير على هذا الطريق اذا عادت البرتغال الى
سياستها القديمة التى اتبعتها فى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن
والتي دعمتها تجارب أربعة قرون من الاتصال بالسكان الافريقيين والتي
أظهرت اتجاه البرتغال لان تعيش فى وحدة روحية ومالية مع السكان من
الاجناس الاخرى ولم تقف فى وجهها دكتاتورية سالازار وعصابته من
الانتهازيين .

وكلمة الاستعمار أصبحت اليوم موضع اتهام الكثرين . وهى
بمعانيها المختلفة التى تتضمن الاستكشاف والاحتلال بالقوة المسلحة
والطمع السياسى والاقتصادى وبمعناها العضوى الآن الذى يهدف الى

تحقيق الحرية للنسب هذه الكلمة بأخطائها وأثامها الكثيرة لها لحظات من العظمة ، العظمة بأبطالها وقديسيها وشهادتها .. وقبل أن نوجه الاتهامات للاستعمار يجب أن نسأل أنفسنا سؤالين - الأول هو هل كان يمكن للاستعمار أن يوجد بشكل آخر في عصره الذهبي وان يعطى آداب وروح العصر ؟ والثاني هل كان يمكن لشعوب أفريقية أن تستمر في الحياة اذا كانت قد تركت وحدها أمام عوامل الفناء التي كانت تهدد قبل تدخل الاوروبيين بزمان طويل الجنس الزنجي وأهم هذه العوامل هي الاسترقاق والحروب القبلية وأعمال السحر والشعوذة وأكل لحوم البشر ؛ فضلا عن ذلك فانه من الاستعمار بكل أخطائه وأثامه نشأت الشعوب التي حصلت اليوم في أفريقية على استقلالها أو هي في الطريق الى الاستقلال .

وقد حدث الانفصال من مرحلة المعنى البطولي البربري القديم للاستعمار الى مرحلة المعنى العضوي المعاصرة حين ألغى الرق وفي مجال هذا المعنى الجديد للاستعمار بدأت البرتغال بناريخها الطويل وحبرتها الكبيرة في أفريقية التي نفوق خبرة وتاريخ تلك الدول التي ظهرت عند تقسيم القارة وعلى الرغم من الصعاب السياسية والاقتصادية الكثيرة بدأت سياسه لرفع مستوى الشعوب الواقعة فيما وراء البحار وتحقيق استوائهم تدريجيا وقد ظهرت هذه السياسة في مجال القانون والادارة والامراف الحكومي بشكل أقل مما ظهرت به في مجال العلاقات والصلات بين البرتغاليين وأهل المستعمرات وقد بدأ الزنوج يظهرون في المدارس الثانوية والجامعات في كوينيا ولشبونة وعين أحد الزنوج حاكما على غينيا البرتغالية ... وهذه هي بداية تكوين طبقة ممتازة من الزنوج وبداية استعدادها للتدخل في الحياة السياسية والادارية للأقاليم .. تدخلها كبرتغاليين لا يعرض طريقهم فروق قانونية أو أدبية .. وهذا أيضا صورة لمجتمع المستقبل الحالى من مشكلات التفرقة العنصرية .. وهذه هي السياسة التي خلقت البرازيل وقادتها نحو الاستقلال بنض النظر عن فروق الزمان والمكان وإذا كانت البرتغال سينقصها المصادر المالية اللازمة لتنفيذ التطور الاقتصادي بأقاليمها الأفريقية في الحال والذي يجب أن يصحب التطور السياسي والاجتماعي ذلك النقص الذي يظهره ما يقوم به الاحتلال الاقتصادي للقوى الأخرى في أفريقية فان ما يعرض عن ذلك هي تلك العلاقات الانسانية التي نشأت عن البرتغاليين الأفريقيين .

والسياسة البرتغالية التقليدية في أفريقية والتي تبرر اقامتنا الطويلة هناك قد قلبتها دكتاتورية سالازار رأسا على عقب .. والمشكلات التي نجمت عن هذا الانقلاب والعودة الى السياسات الاستعمارية التي سبق أن تعرضت لاتهام البرتغال قبل أن يتهمها العالم كل هذا وكرر ذلك مرة أخرى تقع مسؤوليته على رأس الديكتاتور وعصابته وليس على رأس البرتغال .

وعلى كل حال لا يعنى ابعاد كل هذه المسؤوليات ان الديمقراطية البرتغالية لا تعرف مدى خطورة هذه المشكلات ومدى توغلها في العالم السياسي والمبادئ المعنوية وحقوق الشعوب ومستقبل أفريقية .. على

العكس نحاول الديمقراطية البرغالية أن نقدر حقيقة هذه المشكلات وان نجد لها الحلول في حدود الامكانيات التي تملكها .

وما سوف يجذب انتباه الديمقراطية في أفريقية البرغالية هو المشكلات العديدة التي تنشأ عن سياسة مبنية على القهر والضغط . . . سياسة لا تفيد الا في الدعاية وفي التمويه والكذب ، ولكنها غير انسانية وقد غيرت هذه المشكلات التعبير الأفريقي التقليدي وأعطت أفريقية البرغالية الوجه الزائف الذي يبدو منها الآن .

وبمجرد أن تحل هذه المشكلات الأساسية التي أوجدها الدكتاتور وبمجرد أن تتحرر البلاد وتصبح ممارسة المهام الديمقراطية حرة لا قيد عليها فان برنامجا جديدا للعمل سوف يفرض نفسه على أفريقية فمن جهة سوف تصحح الاخطاء والآثام التي سببها النظام القديم وسوف تبدأ من جديد مشروعات التنمية الاقتصادية والادبية والسياسية ورفع مستوى السكان الاصليين والمستوطنين الدائمين ومن جهة أخرى سوف نهتم بقيادة أفريقية البرغالية في طريق الحكم الذاتي وتكوين اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى بين الدول المتحدثة بالبرغالية ذلك الاتحاد الذى سيكون أكثر الاتحادات طبيعية وانسانية .

ويبدو لى أن البرنامج السابق هو الوحيد الذى يتلاءم مع المصالح الادبية والسياسية والروحية والاقتصادية للبرغال كامة حرة تحتل مكانها بين مجموعة الدول الحرة كما يتلاءم أيضا مع مصالح الأفريقيين والمستوطنين في أفريقية البرغالية الذين لا يمكن الآن الاضرار بمصائرهم أو معارضتها دون أن يحدث لهم جميعا بل لأفريقية نفسها ضرر جسيم .

ان أفريقيا التي تهب الآن نبي ثورة عارمة لتخرج من ظلام الجهل والنسيان أفريقية تحتاج في قباتها الى العواطف وليس الى المبادئ . . الى نبضات الثورة وليس الى تقدير احتمالات الثورة وفي وسط لعبة العواطف هذه لعبة المصالح المشكوك فيها أعلم أنه سيكون هناك هؤلاء الذين سيريدون - مخلصين أو غير مخلصين - برنامجا اصلاحيا أصيلا دون أن ينظروا لحظة ليتساءلوا عن مدى امكان تنفيذ خططهم الاصلاحية . وهؤلاء الناس الذين استقوا معلوماتهم عن أفريقية من مصادر سيئة أو من مصادر نظرية بحيث أن أفريقية التي يتصورونها في مخيلتهم لم توجد بعد وآخرون غيرهم يعرفون معلومات جيدة عن أفريقية ولكنهم شركاء في سياسات توسعية سوف ينصحون بالاستقلال الكامل لكل المناطق الأفريقية التي مازالت تحت الوصاية وهو الاصطلاح الذى تطلقه الامم المتحدة على الدول غير المستقلة دون أن يعيروا بشئ الا بمبدأ حق جميع الشعوب على ظهر الارض في الحرية وانى لأظن أن أى شخص يعرف أفريقية الانسانية باقسامها القبلية السياسية وميراثها في المنازعات والمعارك القبلية والمشكلات الناجمة من عدم أهليتها لممارسة المهام الموكولة اليها سوف يقررون أن هذا الاستقلال التام لن يصبح ممكنا قبل أن تصد الشروط اللازمة للحكم الذاتى . . ولولا ذلك لتضاعفت المتاعب التي يعانيها الجنس الزنجى كما سيزداد انتهاك حقوق الاجناس البشرية الاخرى

التي دعمت نفسها في القارة الكبيرة ولكن الى من يمكننا أن نعهد بهذا وبعضها جرب بالفعل وقد ثبت ان بعض هذه الحلول تخدم مصالح القوتين الكبيرتين المتنازعتين في العالم اكثر مما تخدم مصالح الشعب الافريقي نفسه ؟ اذ أن كل ماستحدثته من تأثير هو احلال احدي السلطتين مكان الاخرى ولا شيء يدل على أن هاتين القوتين سوف يكونان أكثر قدرة على اعداد الافريقيين للحكم الذاتي من القوى التي ظلت هناك منذ وقت طويل ان الاستعمار التقليدي هو المسئول عن الاخطاء والآثام التي يهاجم من اجلها اليوم حين تثور الشعوب التي كانت موضع استغلاله ذات يوم . . ولكنه قد اكتسب أيضا خبرة ومعرفة لا يمكن تعويضهما الا بعدمضي وقت طويل ونزف كثير من الدماء والعرق والدموع وبما أننا متأكدون ان الاستعمار القديم لا يستطيع أن يستمر بعد ذلك وانه نوجد مبادئ جديدة وروح جديدة ونظرية جديدة عن العلاقات السياسية بين الناس ، وحيث اننا نقدر أنه بتطوير المصالح غير المتعلقة وليس بالثورة تستطيع أفريقية أن تقاد الى مصيرها الانساني فيجب ألا يكون هناك شك في أن الاسم الموجودة اليوم في أفريقية والتي لها ماضي هناك وتجربة هي التي تقدم أحسن ضمان لاعداد شعوب أفريقية للحكم الذاتي .

ولقد ظلت البرتغال في أفريقية مدة أربعة قرون حتى الآن ،ومثل هذه الاقامة الطويلة التي تعتبر أطول اقامة في كل أنحاء القارة الافريقية والتي مكنتها دولة توقفت عن أن تصبح خلال القرون الثلاثة الماضية سلطة اقتصادية وعسكرية هذه الاقامة لم تكن لتستمر دون أن توجد المقدرة على الحياة مع الاجناس الاخرى ودون المعرفة العميقة بهذه الاجناس .

ولا أحد اليوم من سكان المستعمرات البرتغالية في أفريقية في مركز يسمح له بالمطالبة بالاستقلال السياسي في الحال دون أن يتعرض للمأساة التالية - العودة الى البربرية مع القضاء على أعضاء الاجناس الاخرى التي تعيش هناك وذبحهم أو ابتلاعهم في الحال بوساطة واحدة من القوى التي تطلع اليوم الى مراكز جديدة في القارة . وطبعاً ليس في صالح الشعوب الافريقية أي حل من تلك الحلول وعلى كل حال فان مثل ذلك الابتلاع قد يخدم مصالح قوة أخرى والحل المؤكد الحل الذي يقسم اعظم الضمانات الانسانية هو الذي يضمن وضع العراقيين في الطريق الذي تريد البرتغال الحرة أن تتبعه لتنفيذ مهمتها في تحرير أقاليمها واقامة مجتمع متحد حينئذ سوف يصبح هو النتيجة الطبيعية لجوار حياة مشتركة استمرت أربعة قرون حتى الآن .

اتحاد جنوب أفريقيا

يبدو جنوب افريقيه كما لو كان منعزلا وهو قابع فى موقعه بضرف
القاره ومدنه الكبيره مثل جوهانسبرج ودربان وكابيتاون ومناجمه الغنيه
وحداثقه الجميله ومزارعه البديعه تجعل من اتحاد جنوب افريقيه اقرب
البلاد الافريقيه الى الغرب كما يبدو أنها نجميه من امواج الازمات التى
تتدفق قادمة من الشمال ولكن الحوادث الاخيره قد بينت أن الاتحاد هو ارض
الغضب الاعمى والحزن وسكانه العشرة ملايين من السود وبلانه الملايين
من البيض والمليون من المليونيين والنصف مليون من الآسيويين يعلمون
جميعا ان مشكلات جنوب افريقيه تحل اليوم عن طريق الحزم ولكنها قد
تحل غدا عن طريق وسائل أخرى أكثر حزما . . والكثيرون يخشون أن
يصبح من المستحيل أن يسود السلام الاتحاد .

ان ايجاد حلول لمشكلات جنوب افريقيه هذه المشكلات التى تمتد
جذورها لأكثر من ثلاثة قرون مضت هي تاريخ الاستعمار الابيض هناك ،
لن يكون سهلا ولم يستطع المسئولون فى لندن قبل أن يخرج الاتحاد
من الكومنولث « ان يفعلوا شيئا لتهذه المشكلات العنصريه التى تكمن
فى اعماق مأساة جنوب افريقيه ولكن من المحتمل أن تؤدى الإجراءات شبه
الرسمية مثل مقاطعة بضائع الاتحاد والتهديد بوقف استثمار رهوس
الاموال الاجنبية هناك الى التأثير على السياسة العنصريه الرسمية ومن
الواضح انه لن يكون هناك حل سهل لمشكلات الاتحاد المعاصره على حين
ترفض الاغلبية غير الاوربيه بشده قبول سياسة التمييز العنصرى وفى
الوقت نفسه تبدو الاقلية البيضاء مصممة على عدم السماح للافريقيين
أن يصبحوا مواطنين ذوى حقوق متساويه وفى أماكن أخرى من افريقيه
يبدو هناك أمل فى التقريب بين الطرفين وعقد صلح بينهما وفى افريقيه
البرتغاليه قد يبدو هذا الامل بعيدا ولكن اتحاد جنوب افريقيه يبدو
كأرض مخيفه لا يمكن أن يتم فيها هذا الصلح والتقارب الا بمزيد من
المآسى والدماء .

وحين نقرا المقالات الآتية ستبدو لنا طبيعة الموقف المحتم الغامى
واضح جليه .

وكاتب المقال الاول ورث فيرست وهو صحفى وكاتب سياسى وأحد
زعماء المؤتمر الوطنى لجنوب افريقيه أما م. د. سى دى وتميل الذى كتب
المقال الثانى فهو وزير شئون البانتو (الافريقيين) فى حكومة الاتحاد .
وأخيرا يكتب المقال الثالث رونالد سيجال الروائى والصحفى ومنشئ
ورئيس تحرير صحيفه جنوب افريقيه - يصدرها الآن من المنفى خارج
الاتحاد - وهى واحده من أكثر الصحف الافريقيه تأثيرا .

جنوب افريقية اليوم

بقلم
ووث فيرست

إذا كنتم قد واجهتم مشكلانا نفسها بصرفكم كما نتصرف نحن الآن - هذه هي الحجة التي يرددها البيض في اتحاد جنوب افريقية دفاعا عن سياسية بلدهم ولقد جعلهم التاكيد من أن بلدهم أصبحت محل سخط العالم حساسين ذوى طباع حادة . واعلانات حقوق الانسان التي تنادى بالفرص المتساوية للجميع وميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان والاتفاقيات المتتابة التي عقدها منظمة العمل الدولية كل هذا عظيم جدا ويمكن أن يطبق في بلاد أخرى . ولكن ليس في جنوب افريقية لان هناك في الطرف الجنوبي من القارة يوجد مجتمع متعدد العناصر مجتمع معقد تجتاز فيه المدنية الغربية اختبارا عصيبا .

وأفريقية الجنوبية تعتبر نفسها هي المنار الذي يرشد الى طريق المحافظة الدائمة على السيادة البيضاء فوق القارة . وقد أنت حكومات وزعيت أخرى وتشكلت أحزاب ثم حلت ولكن سياسة السيطرة البيضاء بد ظلت ثابتة لم تتغير ان أعضاء حكومة الوطنيين الحالية هم أكثر المدافعين عن السيادة البيضاء نظرفا وقد بدأ وضع أسس سياستها قبل سنة ١٩٤٨ بكثير حين تشكلت الحكومة تحت رئاسة مالان . والسياسة الرسمية التي تحكم العلاقات بين الجماعة المسيطرة المكونة من ثلاثة ملايين أبيض وبين الاغلبية الافريقية التي تبلغ عشرة ملايين هذه السياسة تسمى اليوم أبارتيد ولكن أطلق عليها من قبل وفي فترات مختلفة أسماء التفرقة و « الوصاية » وصيانة الحضارة البيضاء والتطور المقسم أو الموزع وسواء أكانت تسمى التفرقة أو الوصاية وسواء أكان ذلك في أيام حكومة سمطس أو في عهد حكومة الوطنيين الحالية فإن الجميع ينكرون وجود صفة أو مبدأ العنصرية في هذه السياسة العامة .

والقول بأن الرجل الابيض هو المسيطر هناك أمر لاشك فيه ولكن ذلك يرجع - كما يدعى البيض - الى أنه متمدين والى أنه اسمى من غيره وليس الى أنه أبيض اللون . وقد نشأ على مر الزمان تراث شعبي من الاساطير والاكاذيب لتسويغ التفرقة العنصرية وتختلف الحكايات باختلاف الرواة والمستمعين .

فهناك مثلا ادعاءات البيض انهم قد وصلوا الى الطرف الجنوبي للبلاد في الوقت الذي عبر فيه المهاجرون الناطقون بلغة البانتو الذين حضروا من أواسط افريقية ليمبوبر عند الحدود الشمالية للاتحاد وهذا

ادعاء يبدو هاما على نظر أحد ممثلى الاتحاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . . . وهناك ادعاء آخر بأن التمييز العنصرى هو أمر من الله وأن التعرف بين الاجناس قد ذُكرت فى النوراة . . . وهناك ادعاء يقول ان الافريقيين لم يقدموا شيئا للمدينة وان الافريقيين - سواء فى الاتحاد أو فى الغارة كلها - ليس لهم تاريخ بل عاشوا فى حالة وحشية وهناك من يقولون ان الافريقيين محنانون عز البياض من نواح عديدة يصعب ايضاحها بل ان عملية التجهيل قد تضاعفت فى عهد حكومه الوطنيين الحالية فملا منعت الحكومه تدريس ائتطور فى المناهج الدراسية لانها تتضمن الحديث عن وحدة الجنس البشرى . . . كما اقحمت الحكومة لوائح التعرف العنصرية فى عمليات نقل الدم وذلك حتى لا تنفذ حياة رجل أبيض بدم مأخوذ من افريقى . . . بل لقد منع الاطباء السود من تشريح أجساد البياض .

ان حكايات جونان سويقت الخيالية تبدو باهنة بجباب الوقائع الموجودة فى جنوب أفريقية . . . وقد قيل بحق أن حياة الاتحاد تقوم على السخرية المرة وذلك على الرغم من أن الاساطير السعبيه التى تكون هذا العنصر لا تخو جميعها من الرقة وان كان معظمها يشترك فى القول بأن الافريقى متخلف ومنحط وان المدينة سوف تتحطم اذا انضم الى مجتمعها كتمخصص مساو للابيض .

وهذا الادعاء فيه نقطتا ضعف : الاولى هى أنه اذا كان الافريقيون منحطين بالوراثة فلم يكن هناك داع اذن لاصدار التشريعات التى تبقيهم كذلك والمجموعات القانونية فى جنوب أفريقية مليئة باللوائح التى تقصر شغل الاعمال الغنية على البياض وقد أضيف قسم خاص الى نظام تعليم البانوا (الافريقيين) يهدف الى الا يجد الافريقيون مكانا فى المجتمع الاوروبى فوق مستوى أشكال معينة من العمل كما قال رئيس الوزراء فيرفورد . كما استمرت الجهود لتحويل عدد من عمال المصانع الراقين الى الحياة القبلية من جديد .

ونقطة الضعف الثانية فى هذا الادعاء الذى يقول ان المدينة سوف تتحطم اذا قبل الافريقى فيها على قدم المساواة مع الابيض هى أنه يفترض ان الاوروبى لديه بعض الصفات الخاصة والمواهب التى تجعل منه متمدينا بالطبع اما الافريقى فلا يمكنه أن يقترب من المدينة حتى بعد أجيال من الحياة فى ظل المدينة .

وقد آتبت التجربة الافريقية فى الاتحاد ان الفرصة لم تنسح بل قد انكمشت . وبعد ان كان حق الانتخاب مكفولا للافريقيين فى الماضى أخذ يضيق حتى أصبح مقصورا على حق التصويت فقط ثم ضاق شيئا فشيئا حتى الغى تماما فى النهايه . وانها لنتيجة مرة حققتها رسالة البياض الحضارية فى جنوب افريقية ان يظل الافريقيون بعد ٣٠٠ عام متأخرين الى درجة أنه يجب ابعادهم عن الاشتراك فى الحضارة حتى لا يفسدوها .

والعنصرية كانت ومازالت عاملا رئيسيا فى وسيلة فرض السيطرة فى الاتحاد وقد وضعت هذه العنصرية وزر تخلف الافريقى على عاتقه وقد وضع

حل المشكلة العنصرية في أول الامر على أساس التخفيف من الكراهية العنصرية تدريجيا خلال فترة ممتدة من الزمان تكون من الطول بحيث تكفى لتحضير البدائل واعادة تعليم المتدينين في سماحة وصبر .. وقد جذب هذا اجل الانباه بعيدا عن المشكلة الرئيسية .. ذلك ان العنصرية قد فرضت طبيعة السيطرة والاستغلال واستخدمت البغضاء النابعة من اللون لاكساب وسائل السيطرة الغموض . وحيث تعمل الامتيازات لتكون موافقة للون فانها تدعم على هذا الاساس ولا يصبح من السهل ازلتها أو الغاؤها وحيث تتمكن البشرة البيضاء من أن تصبح المؤهلات اللازمة للحصول على الامتيازات بحيث تمكن البيض من الاستئثار باليمن والوظائف الممتازة وتمنحهم الحق في احتكار التنبيل السياسي والفرص التجارية فان ربع السكان فقط يمكن السيطرة عليهم ليروا ان المحافظة على « الحضارة البيضاء » أو « السيطرة البيضاء » شرط لبقائها واستمرار رفاهيتها .

وجود عديد من المجموعات اجنسية في الاتحاد قد مكن جنسروب افريقية من الادعاء ان موقفها فريد في ذاته ولا يجب مقارنتها بغيرها من الدول وفي الحقيقة تعتبر مشكلاتها من نوع المشكلات التي تعانها دولة تتطور بسرعة في المبدان الصناعي مع ما بصاحب ذلك من حاجة ماسة الى قوة عمل ضخمة تؤخذ من الارض والعمل الزراعي وتوجه الى العمل المأجور وجنوب افريقية ليست هي الدولة الوحيدة التي عانت هذه المشكلات فقد كان لها نظائرها في بلاد كثيرة بينها من كان يوجد بها ذلك الخليط من السكان يذكر أوليفر كوكس في كتابه « الطبقات والجنس » « في الحقيقة كان على الطبقة المتوسطة البيضاء في أول عهد الرأسمالية أن تتحمل الاعباء وتقاسي مثلما يقاسي اليوم كثير من الملونين ويقول انه لتسويغ هذه المعاملة كانوا يزعمون ان العمال غير موهوبين بالطبيعة ومتخلفون وعلى ذلك فهم يستحقون حالتهم تلك » .

وقوانين المناطق المغلقة التي كانت ترغب الفلاحين على العمل في مصانع انجلترا في بدء قيام الصناعة بها تشبه نظام المعازل الموجود بالاتحاد .. تلك المعازل التي تبلغ مساحتها ٩٠٪ من مساحة الاتحاد ومع ذلك يعيش عليها ٧٠ ٪ من عدد السكان والفقر المدقع بالاضافة الى الضرائب الثقيلة يرغم الافريقيين على العمل في مؤسسات البيض وقوانين التشرذم التي صدرت في انجلترا خلال الثورة الصناعية كانت تعتبر التعطل اهانة والكسل خطيئة وكان الغرض من تعليم الفقراء ليس الثقافة وانما تعليمهم العمل والهوان وذلك بغرض حماية للنظام في المجتمع الذي كان يحترق الفقراء ويعتبر استقلالهم تهديدا لطبيعته الاصلية .

وقد دخلت جنوب افريقية ميدان الصناعة منذ جيل مضى فقط وبعد الدول القديمة المتقدمة بكثير .. دخلت في فترة كانت دروس التاريخ فيها قد عرفت تماما وثبت ان السياسات المشابهة لسياسة جنوب افريقية سياسات فاشلة مدمرة ولكن العنصرية قد اعمتهم عن رؤية الحالات المشابهة ودراسة الأمثلة مما لم يؤد فقط الى تحويل الانتباه

عن التكوين الاساسى لاقتصاد جنوب افريقية ولكن الى اخفاء مدى عنف الاستغلال والمعدل المرتفع الذى وصلت اليه الثروة بفضل النظر عن الرخاء الانسانى

الوقائع تنطبق على جدار جنوب افريقية الشمالى اى على اتحاد افريقية الوسطى وعلى كل حال فقد وجد كل من الاتحادين مستعينا بالعنصرية المتعصبة والقوة الهوجاء انه من الضرورى تغيير وسائله وأشكاله متهربا هنا وهناك من ضغط الرأى العام المستنير وكاسيا السياسات القديمة أقنعة زائفة جديدة ومحاولا اخماد معارضة الافريقيين وغيرهم وايقاع الاضطراب فيها .

ولذلك فان سياسة اتحاد وسط افريقية التى تعتبر شبيهة بسياسة جنوب افريقية الخاصة بالسيطرة البيضاء توصف بأنها سياسة « المشاركة » وانها مرحلة جديدة من العلامة العنصرية . . وفى الاتحاد الذى تدير دفة الحكم به حكومة الوطنيين قد اضطرت تلك الحكومة برغم احتقارها وعدائها للرأى العام العالمى الى تقديم سياساتها العنصرية فى ضوء مقبول .

لقد قامت حكومة جنوب افريقية المكونة كلها من البيض بعدة محاولات أصابت النجاح بدرجات متفاوتة لتجديد البيت القديم . . واذا كانت تلك الحكومة قد استطاعت ان تؤثر على بعض الذين يعيشون فى الاتحاد فتقنعهم بأنها تسير الى الامام بدلا من الخلف فذلك يرجع بدرجة كبيرة الى أن فكرة السيادة البيضاء متأصلة فى البناء الاساسى لجنوب افريقية . . . وقد استغرقت احقابا كثيرة لتعمق لنفسها فيه .

ومنذ الايام الاولى لاتصال الافريقيين بالبيض وأرضهم تنتزع منهم وقد اكتملت هذه العملية وأصبحت قانونية فى سنة ١٩١٣ حين صدر أول قانون للاراضى الذى خصص للملايين الافريقيين مناطق صغيرة لا تكفى لهم أو لحيواناتهم . . وسياسة الاتحاد الخاصة بالاراضى مرتبطة بسياسة الضرائب قد أصبحت المحور الذى يرغب رجال القبائل من الافريقيين على الهجرة الى المدن للعمل بأجور منخفضة واتساع تعدين الذهب والماس والصناعات التعدينية الاخرى وكذلك تقدم الصناعة قد أدت الى الاسراع بالعملية ذلك انه طالما استمر الافريقيون حياة المزارعين المستقرة فلا يمكن ارغامهم على الخدمة فى المناجم والصناعة وهجرة العمل قد أدت الى تدمير الزراعة الافريقية لان المعازل تخلو من الرجال الاشداء القادمين فى أوقات كثيرة فضلا على ان هذه الهجرة قد جعلت من الاجور نظاما ثابتا . والتعديل الذى أدخل على هذه العملية هو أن هؤلاء الرجال أصبحوا زارعين مقيمين ولكنهم يعملون على زيادة دخلهم بالعمل فى المناجم أو فى المدن فترات متقطعة .

وتطور آخر أصاب السيادة البيضاء هو ادخال نظام العزل فى الحكومات المحلية فقانون المناطق المزدهمة الاول الذى قدمته حكومة سمطس سنة ١٩٢٣ ينص على مبدأ صاغته اللجنة ويقول « لا يسمح للافريقيين بدخول المدن التى هى من صنع الرجل الابيض وحده الا اذا عمل فى خدمة الرجل الابيض . . ويجب أن يرحل من هذه المدن فوراً حينما تنتهى هذه الخدمة » .

ومما يزيد من مرارة هذه التفرقة العنصرية ما نصبت عليه التشريعات المتوالية بعد ذلك ، فهي لا تسمح للأفريقي بأن يوجد في المدينة على حسب منيئته وهي تحرمه التدريب الفني وتغلق في وجهه أبواب اكتساب المهارات الفنية ونقيم فوارق ضخمة بين أجور الأعمال الفنية وغيرها .. وهي تقيد حرية الأفريقي في الحركة التي تعتبر عاملا حيويا في تدعيم حرية الأفريقي في البحث عن العمل المجزى وقد ورثت حكومة الوطنيين هذه المظاهر من التفرقة العنصرية ولكنها قامت بتنفيذها بقسوة ووحشية أكثر من أية حكومة مضت .

وقد أكسبت السنوات الطويلة التي فرضت خلالها اتفرقة العنصرية على الأغلبية العظمى من سكان الاتحاد أكسبت السيادة البيضاء منطلقا جديدا للمحافظة على نفسها ، ويسود الآن الخوف من الأفريقيين ، الخوف من انتقامهم ؛ الخوف من انقلابهم على مضطهديهم ، الخوف من انتقاص ما يسمى بالوطنية السوداء التي يجسب على البيض أن يحصنوا أنفسهم منها ، ووسيلة الحماية الوحيدة هي سياسة التفرقة العنصرية التقليدية نفسها .. انها اللجوء الى العنف واقتسوة للتفادي من الاحتكاكات التي يجب أن تنشب بالضرورة في الاماكن التي تقيم بها أجناس متعددة .

والدواء الجديد الذي تعالج به حكومة الوطنيين مشكلة الأفريقيين يخفف مرارته ما يصرح به زعماءها من أنهم سيشرحون الأفريقيين على التطور بطرقهم الخاصة وهي النعمة التي تشبه النعمة التي يرددها البيض للأفريقيين في كل مكان من القارة من أنهم سيشرحونهم على التطور حتى يصلوا الى مرتبة الحكم الذاتي ان لم يكن الاستقلال الكامل .

وسياسة « البانتوسنان » أو تشكيل أفريقيين لحكومات في مناطقهم ليست هي الاستجابة لمطالبة الأفريقيين بالمساواة والاشتراك في ادارة البلاد بل هي محاولة لتبديد مطالب الأفريقيين وإيقاع الفرقة بينهم باختيار بعضهم وارغامهم على قبول النظام الجديد وتغيير هذه الظروف التي سمحت بقيام حكومة سياسية شفهوية .

ذلك أنه على الرغم من كل المصاعب التي وضعت في طريقهم فقد تقدم الأفريقيون ونهضوا ونسبة الأمية أقل في الاتحاد منها في أي مكان آخر في أفريقية الزنجية لان (جنوب أفريقية) هو أكثر البلاد الصناعية في القارة تقدما كما أن نظمه التعليمية هي أقدم النظم وقد ازدادت مطامح العمال الأفريقيين وخاصة في الثلاثين سنة الأخيرة على الرغم من سوء مركزهم عن ذي قبل وخاصة فيما يتعلق بالثروة المنتجة واشتراكهم في انتاجها وفيما يتعلق أيضا بارتفاع أجور البيض في الفترة نفسها وقد اكتسب الأفريقيون المهارات الفنية على الرغم من سياسة الاتحاد العنصرية ولكن اذا كانت السيادة البيضاء لها منافع وفوائد فان هذه الفوائد ليست في الحقيقة سوى ثمرة للتعبيرات الفنية في مجتمع يتحول نحو الصناعة .

وحتى هذا التقدم نجد أنه يمثل خطرا على تكوين جنوب أفريقية . فالعملية يجب أن تتكثرت وتجمع والا فسوف يدمر معزل البيض التقليدي

وسوف يبدأ الافريقيون يغزو معازل البيض الاقتصادية ، وسوف يثول الأمر الى غزو معازلهم السياسية فهل يمكن تغيير هذه العملية ؟ وهل يمكن الاستغناء عن الايدى السوداء العاملة الضرورية ؟ هذه هي المشكلة الحقيقية اننى تعانيتها حكومة البيض .

والحل الذى تقدمه حكومة ابيض لهذه المشكلة سهل وذلك اذا كشفنا عنه ستار الكلمات الزائفة الذى يخفى طبيعته الحقيقية ! فالمعازل الافريقية التقليدية سوف تصلح أوطان السود القومية وسوف تكون سبع ولايات فى مجموعها لكل منها جهازها التمثيل ومندوبها العام للمحافظة على الصلة بينها وبين العاصمة فى بريتوريا والسفراء القبليين فى المـسـدن لابقاء العمال الافريقيين تحت التأثير والاشراف القبلى .

وقد اختيرت بعض اللجان للبحث عن الاساس النظرى الذى نعام عليه هذه الولايات الخيالية فى داخل دولة جنوب أفريقية ولتضع نخطيط التطور الاجتماعى والاقتصادى لهذه الأوطان الخاصة .

ونتيجة لذلك ألغيت البقية الباقية من مظاهر تمثيل السود فى البرلمان ومجلس الشيوخ وقطعت الخيوط التى كانت تربط الافريقيين بانوظائف السياسية العامة .

ومن الآن فصاعدا سوف يتولى الرؤساء الافريقيون والسلطات القبلية وممثلوهم فى المدن والريف الاشراف على تنفيذ فوائين التفرقة العنصرية محافظة على حقوقهم القبلية القديمة كما يقولون ، وهذا ليس الا محاولة جديدة لتطوير وسائل الحكم غير المباشر انذى كان السبب فى فشل الادارات الاستعمارية فى اجزاء كثيرة من القارة .

والحكم الناتى فى مواطن الافريقيين الخاصة سيكون حسنا جدا اذا كان مقبولا من سكان هذه المناطق واذا كانت اقتصاديات هذه المناطق كافية . ولكن اتخاذ هذه المواطن فى المعازل الافريقية التى أصبحت اليوم غاصة بالسكان ومتأخرة ومتخلفة لان مهمتها طوال مئات السنين كانت أن تظل كمخزن للايدى العاملة التى تحتاج اليها المراكز الصناعية التى على بعد مئات الاميال - اتخاذ هذه المغارل مواطن جديدة سيجعلها عاجزة عن البقاء مستقلة .

واللجنة التى انتدبتها حكومة الوطنيين لبحث المشكلة وظلت تعمل سنين عدة اقترحت تخصيص مبلغ ٢٩١ مليون جنيه لتنفق على تحسين المعازل خلال عشر سنوات . ولكن لم يحظ بالموافقة كل ما اقترحته خاصا بالاصلاحات الاجتماعية . وكل ماوافق البرلمان على انفاقه كل عام على المعازل هو مبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه فقط بل ان هذا المبلغ لا ينفق كله

وتحويل المعازل الى أوطان تعتمد على نفسها لا يتضمن فقط انفاق مبالغ طائلة من المال لن يقبل دافع الضرائب الابيض تحملها على الاطلاق كما أن الحكومة لن تطالبه بها خوفا من غضب النساخبين بل انه يعنى ايضا قلب الشكل الاقتصادى كله لاتحاد (جنوب أفريقية) .

وفكرة « البانتوستان » أو « ولايات الافريقيين الخاصة » هذه ليست سوى حيلة شيطانية تهدف الى معاملة الافريقيين معاملة الاجانب فى اوطانهم وسوف تلغى حقوق الافريقيين التى مازالت باقية لهم فى المدن ولن يسمح لهم بدخولها الا كعمال مؤقتين اما حقوقهم الكاملة فانهم يتمتعون بها فى مناطقهم انحصارهم فقط وفى تلك المناطق سوف يحكم الافريقيين رؤساؤهم الذين لن يتولوا وظائفهم الا اذا قبلوا تنفيذ ماتامر به الحكومة . . وسيكون هذا الحكم بمقتضى القوانين التى سيصدرها برلمان الاتحاد وتشرف عليها ادارة شئون البانتو التى تشبه الاخطبوط التى تقوم باشراف على أدق تفاصيل حياة الافريقيين .

وفى خلال الاحتفال بوحدة من هذه السلطات القبلية قال رئيس اوزر:-
للافريقيين :

« لقد كان للرجل الابيض شجرة تقدمه الخاصة التى زرعها منذ وقت طويل جدا . وقد نمت الآن وأثمرت ومن أجل التقدم زبد لمباتو (الافريقيين) أن تكون لهم شجرتهم أيضا . . اذ يجب ألا يشعروا بالمرارة والحد حين ينظرون الى حديقة رجل آخر . . ازرعو شجرتكم الصغيرة الخاصة وسوف تنمو وتكبر !

وهذا كلام حال من المنطق السليم : ذلك أن حقيقة الامر هى ان الافريقيين هم الذين زرعوا شجرة الرجل الابيض ومازالوا يفعلون . . وهم يقضون معظم أيامهم يعملون فى أراضي البيض ومناجمهم ومصانعهم فلا يستطيعون رعاية شجرتهم الا اذا انتهوا من شجرة سيدهم وبرغم ذلك يقال انهم لم يزدهروا كالبيض لانهم كسالى ولا طرق زراعتهم متأخرة وعتيقة .

وأمال حكومة الوطنيين لايقاف تقدم الافريعيين معلقة على سياسة البانتوستان ولكن القبلية لاتلائم اقتصاديات البلاد وسوف تؤخر مشروعات التقدم الوطنية ومن هنا وجدت سياسة حكومة الوطنيين معارضة من جانب قطاعات صناعية هامة وهذه المعارضة تزداد حدة كل يوم .

والمعارضة السياسية فى بلد به أحزاب وجماعات سياسية كثيرة يمكن الحكم عليها بالدرجة التى تتلاءم مع نظرية جنوب أفريقية الاساسية من أن البيض يجب أن تكون لهم السيادة الكاملة . . وتدور المناقشات حول احتمال أن هذه السيادة مؤقتة أو دائمة ، وحول المدى الذى يسمح للتقدم الافريقى أن يصل اليه ، وحول درجات المشاركة التى يسمح بها للافريقيين . .

وبرامج الانتخاب الخاصة بالاحزاب البيضاء كانت تعبر دائما عن قصة طويلة من التغيير والتلاعب بالقائمة الانتخابية ومن التشويق بالالفاظ لمنح الافريقيين مزيدا من الحقوق بفرض تخفيف وقع قوانين المرور الى تحد من حرية الحركة .

ولكن ما مدى تجاوب الافريقيين مع ماسبق ؟ ان الحركة السياسية

الافريقية فد ملت هذا الخداع وضافت بها ذرعا ٠٠ ولقد ضيقت الحكومة الحناق كثيرا على الاجتماعات والمواكب السياسية الافريقية حتى انه فى السنوات الاخيرة لم تعد أية اجتماعات أو مواكب .

وقد انتهى تماما الاعتقاد الذى كان سائدا بين الجماعات السياسية البيضاء القريبة من الحزب الوطنى (حزب البوير) بأن غسير البيض يقبلون فكرة استدلالهم وانهم ينتظرون بفارغ صبر أن تتغير قلوب البيض

والحق ان حدة المناقشات والمنازعات السياسية بالاتحاد قد ازدادت ينمو الحركات السياسية لغسير البيض والمناقشات حول مستقبل الافريقيين تدور باستمرار بين البيض ولكن من ناحية النضال السياسى الافريقى .

والبرنامج المفضل لمطالب الملونين يتضمن فى برامج المنظمات السياسية الرئيسية للافريقيين وهو المؤتمر الوطنى الافريقى المتضامن مع المؤتمر الخاص بالهنود والمؤتمر الخاص بالملونين واتحاد العمال الوحيد غير العنصرى (مؤتمر «جنوب افريقية» للديمقراطيات) .

ونتيجة هذه الجهود قد انعكست فى ميثاق الحرية الذى ووفق عليه فى اجتماع لندوبى كل الاجناس فى يونيو ١٩٥٥ بعد مجهودات واسعة لمعرفة آمال الامة وآلامها فى كل مناهج الحياة وهذا الميثاق هو أكثر المناهج السياسية تقدما فى البلاد .

وسياسة المؤتمر - وهو المسئول الاول عن الميثاق - تقوم على مبادئ رئيسيين يرتبط كل منهما بالآخر :

المبدأ الاول - هو أن البيض يحتكرون الحكومة وأن أحزاب المعارضة معرضة للقمع والكبت وغيرها من المتاعب الانتخابية والدستورية ولذلك فإن الامر سيحتاج الى معجزة لادخال أية تعديلات على السياسة الوطنية عن طريق البرلمان .

والمبدأ الآخر - هو ماورد فى ديباجته من أن (جنوب افريقية) ينتمى الى كل من يعيشون فيه بيضا وسودا ولا تستطيع أية حكومة أن تدعى السلطة الا اذا كانت تستند على رغبة كل أفراد الشعب .

والميثاق عبارة عن تسجيل للمآسى التى وقعت وهو كذلك اعلان للمطالب الأساسية التى يطالب بها المؤتمر ٠٠ والجزء الاكبر منه مطالبة بالحقائق التى تم الاعتراف بها كجزء من ميراث كل البشر فى عصرنا الحديث وهو يتضمن المطالبة بأن تكون حقوق الجميع متساوية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العنصر فلا يسجن أحد دون محاكمة وأن يحفظ القانون حق الجميع فى الكلام والعبادة ولقاء بعضهم لبعض وأن تحترم حرية العاملين فى تكوين اتحادات عمل ، وأن يصبح التعليم اجباريا ومجانيا وعلى قدم المساواة لكل الاطفال ، والامية عند الكبار يجب القضاء عليها عن طريق خطة حكومية لتعليمهم ، وأن تعنى الدولة بكبار السن واليتامى والعجزة والمرضى ، وأن تلغى الاماكن المخصصة لإقامة الزوج ، وكذلك تلغى القوانين التى تحطم العائلات

وتفرقها ، وان ينتهى حاجز اللون فى الرياضة والحياة الثقافية وأن نقوم
الدونة بوضع وتنفيذ قانون للصحة الوقائية .

وهكذا تتوالى المطالب خلال الاقسام العشرة الرئيسية واسست
وانخسئين مادة من مواد الميثاق .

والميثاق لايعترف بالنظرية التى نقول أن التعليم يجب أن يكون
من المؤهلات اللازمة لممارسة حق التصويت وان الناس المتأخرين فى
المجتمع يجب أن يعدوا لحمل المسئولية المدنية قبل أن يعهد اليهم بها .

والميثاق لا يقترح على غير البيض أن يهتموا بالحصول على مطالبهم
العاجلة كالمسكن الطيب والاجور المرتفعة والخدمات الاجتماعية بدلا من
الاهتمام بالتصويت . وسياسة الاتحاد ترى فى الحقوق السياسية ضمانا
ضده استمرار المشرع فى الاعتداء على مصالح أغلبية السكان . كما خلا
الميثاق من أى اقتراح باجراء اصلاحات صغيرة فرعية أو طلب تعديل
هذا القانون أو ذلك من قوانين التفرقة العنصرية كما سيحدثه ذلك من
تغيير حيوى فى الموقف العام للتفرقة العنصرية .

ولكن . . كيف يمكن تغيير طابع السيادة البيضاء التى تبلغ
من العمر ثمانمائة سنة ؟

ان الميثاق يذكر فى مادة من مواد الاقتصادية : كل الناس سيكون
هم الحق فى التجار حيث يختارون وأن ينتجوا ويعملوا فى كل
الحرف والمهن والوظائف ، ولكن مجرد التفرد بالحقوق واعلانها دون أن
يحدث أى تغيير فى نظام الاشياء الذى يجعل هذه الحقوق مقصورة على
البيض لا يجعل لهذه التصريحات كبير جدوى أو فائدة .

والمؤتمر يتبع سياسة تطالب بالقضاء على الفقر ومنع مصادرة الاراضى
واستبدال الاكواخ والاحياء القذرة بمساكن واحياء لائقة وضمان الاجور
المتساوية للاعمال المتساوية وانهاء هجرة الايدى العاملة وتشغيل
الاطفال والعمل بعقود . .

وكل هذا يتوقف على تحطيم الطابع الاجتماعى الاقتصادى الذى يسود
البلاد . . . والذى يشكل هذا الطابع هو الاحتكارات التى تحتكر صناعة
تعددين الذهب مرتبطة بالمصالح الصناعية الاخرى كذلك ملاك المزارع
والواسعة وهم جميعا يتحكمون فى الثروة القومية للبلاد .

ويطالب الميثاق أيضا بحفظ الثروة القومية للبلاد وبمنع ملكية
النروات المعدنية والبنوك والصناعات الاحتكارية الى الشعب كله .

وتأميم صناعة تعددين الذهب والاحتكارات الصناعية واعادة توزيع
الارض تلك الخطوات الضرورية لحل المشكلة الرئيسية الخاصة برفع
مستوى أفراد الشعب من غير البيض ليست من خصائص الاشتراكية
فقط . ولذلك فان الميثاق لم يطالب على الاطلاق برسم برنامج اشتراكى
والمؤتمر يهدف فى الميثاق الى عرض آمال كل الطبقات والجماعات
المتطلعة الى الحرية فى اتحاد (جنوب افريقية)

والسبب في تعقد الموقف في (جنوب افريقية) يرجع الى أنها لاتدار بوساطة قوة مهيمنة من وراء البحار بل بوساطة مستوطنين بيض يقيمون في قاعدة محلية آمنة ويؤيدهم البريطانيون والأمريكان ومستثمرون آخرون من وراء البحار .

وبما ان الاستقلال الكامل لاية دولة جديدة في أفريقيا يعنى فهم روابط التبعية السياسيّة والمالية فان حرية الاغلبية العظمى من الشعب في الاتحاد تعنى كذلك انتهاء السيطرة القديمة بكل أشكالها .

وحركة المؤتمر في اتحاد (جنوب افريقية) ليست حركة قومية سوداء خالصة . ذلك أن الحريات التي يطالب بها الميثاق هي لكل الذين يعيشون هناك مهما كان جنسهم أو لونهم .

واحدى المفاجئات في الموقف اخرج بالاتحاد هي أن حركة غيرالبيض ومطالبهم انسانية كلها وأنها لا تدعو الى عنصرية سوداء كرد فعل للنظام الحالي البغيض .

وحركة المؤتمر لا يمكن ان تغلق نفسها في داخل اطار ضيق من البرلمانية السياسية لانها لم تتركس نفسها لذلك . ولقد بنت قوتها من خلال المعارك السياسية مستغلة أساليب المقاومة السليبية والمقاطعة والاضرابات والمظاهرات الجماعية .

ولا تعنى وسائل الكفاح هذه أن حركة المؤتمر لانقدر أن التفكير السياسي للبيض قد غير من أساليبه ، فبينما يحتمل الا تطراً تغييرات كبيرة على مقاومة الملونين لمحاولات البيض اعاقه تقدمهم نجد أن مقاومة البيض ولأى تغيير يمكن أن تضفف ، ذلك أن البيض قد وجدوا أن القوانين الكثيرة التي صدرت للحد من حريات الملونين وتقييد حركتهم السياسية قد حلت من حريات البيض أيضاً . وأصبحت الحكومة تسمى معارضيتها من البيض بأنهم ليسو من (جنوب افريقية) وأنهم غيروطنيين

وقد لوحظ حدوث تطور في الفكر الاوربي في السنوات الاخيرة منذ تكوين جماعات كحزب الاحرار والاطار الاسود والمؤتمر الديمقراطي والجذب التقدمي الذي انشق من الحزب المتحد ومثل الحركات التي تدعو الى سياسة العناصر المتعددة والمعارضة لحكومة الوطنيين .

والسبب في ظهور هذه الحركات هو أن بعض البيض في (جنوب افريقية) بدعوا يؤمنون أنه - وان كان التمييز العنصري يجلب لهم ايام فوائده مادية عاجلة - له عواقب خطيرة ، (فجنوب افريقية) كدولة تعتبر احتمالات التوسع الاقتصادي كبيرة هائلة - أصبحت النظم القطاعية الظالمة التي يسير عليها البيض تعوق من حركاتها وتشمل تقدمها كما أن التفرقة العنصرية وازهاق الملونين يعملان على تآكل المجتمع الابيض وتحطيمه ببطء . ذلك المجتمع الذي يطبق قوانين تهدد آدمية الافريقيين بدعوى ابقائهم في أماكنهم .

والبيض في (جنوب افريقية) وهم متربصون خلف أبوابهم

ونوافذهم المغلقة خائفون من اليوم الذى سيجرفهم فيه الطوفان ويتأثرون بالاتهامات التى يوجهها اليهم العالم الخارجى وقد بدءوا يتيقنون الضعف المتزايد الذى يطرأ على موقفهم .. لقد أصبح الرجل الابيض فى أفريقية يحمل على عاتقه عبئا جديدا .. هل سيتمكن من التفادى من النتائج المترتبة على طريقته فى الاستعمار وسط عالم أصبح ينبذ تلك النظريات والطرق ؟

وقد يستطيع الرجل الابيض أن يحافظ على مكانته فى الاتحاد بعض الوقت ولكن من يعرف الى متى ؟ وعلى كل حال فان أى تغيير فى الاتحاد سيكون مرجعه الى ثلاثة عوامل على الاقل : النمو المتزايد فى قوة لحركة الملونين السياسية وتسرب الضعف الى النظام الحالى فى (جنوب أفريقية) وأخيرا اتجاهات رأى العام فى باقى أجزاء افريقية وفى العالم الخارجى .

السياسة المتبعة نحو البانتو في جنوب افريقية

بقلم : م . د . سي . دي . وت نل
وزير شئون البانتو بحكومة اتحاد (جنوب افريقية) (١)

هناك بعض الحقائق التاريخية المعينة كامنة خلف الوزيع الحالي
للسكان في اتحاد (جنوب افريقية) .

(أولا) ان التاريخ قد قسم (جنوب افريقية) الى مناطق للبانتو
ومناطق للاوروبيين فعندما وصل المستوطنون الاوروبيون الأوائل منذ
أكثر من ثلاثة قرون لم يكن البانتو يحتلون الارض وكان السكان
الاصيليون في منطقة « الرأس » هم الهوتنتوت والبوشمن وقد وصل كل
من الاوروبيين والبانتو في وقت واحد تقريبا تحركت قبائل البانتو من
وسط افريقية جنوبا وتحرك الرواد الاوروبيون تجاه الشرق والشمال
وعندما تقابل الاثنان في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقعت
بينهما مصادمات حدود . . ولكن بعد ذلك احتل الاثنان الارض بسلام
فاستقر البانتو في المناطق التي احتلوها أولا وكذلك الاوروبيون في
الاراضي التي استولوا عليها منذ اللحظات الاولى . . وبذلك فان كلتبا
الجماعتين لها مطالب تاريخية وحقوق أصيلة في الارض التي يجب
الاحتفاظ بها ليعيش عليها الاثنان بسلام .

(ثانيا) لقد حمى القانون الاراضي التي تشغلها قبائل البانتو الكثيرة
وذلك لمنع البانتو من أن يصبحوا طيقة من البروليتاريا التي لا أرض لها
فلا أحد غير البانتو يستطيع تملك الارض في هذه المناطق . . ولو لم
توجد هذه الحماية لكان الاوروبيون المتحضرون الاغنياء قد اشتروا هذه
الاراضي من البانتو اليداين ولكن هؤلاء قد تحولوا حينئذ الى مجرد
عبيد . . فالبانتو في (جنوب افريقية) لم يطرودوا الى البرية والارض
القفر .

(١) في هذا المقال الذي كتبه الوزير الابيض المسئول عن اضطهاد
الافريقيين وغيرهم من الملونين نقراً كل الحجج التي يبرر بها البيض أعمالهم
الوحشية . . ولعل المقال السابق الذي كتبه مستر رث فورست والمقال
التالي الذي كتبه مستر رونالد سيحال وهما أفريقيان . يعانيان ظلم
البيض - فيهما الرد الحاسم على هذه الحجج الواهية التي يسوقها وزير
الاضطهاد .

والمناطق التي يختص بها البانتو وحدهم تتضمن بعضا من أجود الاراضى الزراعية فى (جنوب افريقية) التي تقع فى الشرق حيث الامطار الغزيرة والتربة الخصبة ولو كان الاوربيون قد منحوا بعض الملكيات الصغيرة والكبيرة فى مناطق البانتو لكان الاقتصاد هناك قد أصبح فى مستوى أعلى مما هو عليه الآن . . ولكن المبدأ الذى وضع هو ألا يصبح البانتو مجردين من ملكية الارض .

وأكثر من ذلك فان الارض الاضافية الواقعة على حدود مناطق البانتو كانت ومازالت ملكا للبانتو وبرلمان الاتحاد يوافق كل عام على تخصيص مبالغ كبيرة لشراء أرض تضاف الى ١٥٣ مليون فدان المخصصة للبانتو بمقتضى صندوق البانتو وقانون الارض الصادر فى سنة ١٩٣٦ وقد أضيف أكثر من عشرة ملايين فدان حتى الآن من هذه الاراضى الاضافية الى المساحات المخصصة للبانتو والاراضى تشتري من المزارعين الاوربيين الذين تقع أراضيهم على حدود مناطق البانتو بسعر السوق . . وقد بلغت مساحة مناطق البانتو ٦٤٣٤٨ ميلا مربعا .

وبالمقارنة يتضح أن مساحة أراضى البانتو تبلغ قدرا أكبر من مساحة انجلترا وويلز (٥٨٨٢٥) ميلا مربعا وتقترب من أربعة أضعاف مساحة الدانيمارك (١٦٥٧٦) ميلا مربعا وقدرة مساحة النمسا مرتين. (٣٢٣٧٣) ميلا مربعا وتقل فليلا عن مساحة ولايات انجلترا الجديدة السبع بالولايات المتحدة (٦٦٦٠٨) أميال مربعة وقدرة مساحة ليبيريا مرة ونصف المرة (٤٣٠٠٠) ميل مربع .

ومناطق البانتو ما زالت متخلفة الى حد كبير . . ولكن جهودا كبيرة بذلت لتحسين وسائل الزراعة البدائية التي يتبعها البانتو ولزيادة مقدرة الارض على استيعاب أكبر عدد ممكن من السكان والمصادر الطبيعية لهذه المناطق مخصصة لاستعمال البانتو وحدهم وسوف تستغل بوساطتهم فقط وستوجه رهوس أموال البانتو للعمل على تقدم هذه المناطق . . وقد كانت البداية حين أنشئت مؤسسة الاستثمار الخاصة بالبانتو لمساعدة العون الى رجال الاعمال منهم وقد روعى عند وضع الخطط اللازمة لرفع مستوى مناطق البانتو المقدرة الاستيعابية للأرض ومدى نشاط السكان . وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت اليها وكالات الأمم المتحدة من أن الاراضى المتخلفة لا يمكنها أن تتقدم أسرع مما يستطيع سكانها استيعابه من مساعدات .

وسياسة التطور المختلف على حسب الاجناس المعروفة عادة باسم الابارثيد (أو التفرقة العنصرية) قائمة على أساس التجربة التقليدية (فى جنوب افريقية) تجربة تشجيع تطور الاجناس التي توجد بينهم فروق شاسعة فى الثقافة والحضارة . . وهذا هو الطريق الوحيد لضمان المستقبل وتحقيق العدالة فيما بين البيض وغير البيض (جنوب افريقية) ومن الناحية التاريخية نجد أن البانتو ليس لهم ادعاء سابق فى هذا الجزء الذى تشغله الامة الاوربية وكذلك نجد أن الاوربيين ليس لهم حق سابق فى المناطق التي يشغلها البانتو .

والأوروبيون ليسوا مستعمرين جاءوا الى جنوبي افريقية لفترة محدودة فمنذ ثلاثة قرون كان هدف الاوربيين الذين هاجروا الى المنطقة وخاصة من دول غرب أوروبا هو تكوين أمة واحدة وقد قطعوا علاقاتهم بأوروبا ولم يصبح لهم موطن آخر أو أرض آباء أخرى غير (جنوب افريقية) وإذا كانت مطالبهم في هذه الأرض موضع المناقشة باستمرار فانهم لم يعد لهم هدف سوى أن يجعلوا منها مكانا آمنا لاولادهم انها ميراثهم الوحيد .

ومن حسن الحظ أن هناك سياسة خاصة بتقدم هذه الاجناس المختلفة ولن يشوب هذه السياسة الاحتكاك والتصادم الذي صاحب التطور المختلف أو التقسيم الذي حدث في البلاد المستقلة الاخرى بالعالم وهذا الخليط الموجود في (جنوب افريقية) مكون من ملكية البانتو المنفصلة ومن قوة الأرض الفائقة ومن التجمع الطبيعي للعناصر الجنسية المختلفة ذات الفروق الثقافية المتباينة ليس فقط بين الاوربيين والبانتو بل بين جماعات البانتو انفسهم الذين يتحدثون لغات مختلفة ولهم عادات وتقاليد متباينة ومن ناحية الاجناس نجد أن توزيع البانتو في (جنوب افريقية) كالتالي : ٢٨ من المليون من الهوسا و ٢٥ مليون من الزولو ومليون من السوتو الجنوبيين ومليون من السوتو الشماليين و ٨٠٠ ألف من الستوانا و ٤٠٠ ألف من الثونجا و ٣٠٠ ألف من السوازي ومائتي ألف من الفندي ومائتي ألف من الديبيلي و ٣٠٠ ألف من جماعات أخرى أصغر .

والهدف من سياسة التطور الخاص بكل فريق هو أن يسير البانتو المتخلفون نحو الحكم الذاتي تحت اشراف أوصيائهم من البيض في نطاق مجتمعاتهم الخاصة في مناطقهم وسوف تعطى للبانتو حقوقهم كاملة في مناطقهم بمجرد أن يصبحوا قادرين على ممارستها وسوف يدربون على تحمل المسؤوليات التي تصاحب الحكم الذاتي . وآمال الفرد من البانتو محصورة في نطاق مجتمعه الخاص بحيث انه حين يحقق تقدما فانه لن يترك قومه وشأنهم بل سيستخدم مهارته الجديدة المكتسبة في خدمة قومه . وبذلك فان هذه السياسة تهدف الى تزويد الفرد من البانتو بوظائفه الخاصة ، ومنحه مجالا أوسع لخدمة مجتمعه ، مما سيمكنه من التقدم والتطور بالسرعة التي تؤهله لها قوته الموروثة .

وعملية رفع مستوى مجموعات كاملة من المتخلفين - وليست قلة مختارة منهم فقط كما يحدث غالبا في البلاد المتخلفة الاخرى - هي عملية بطيئة بطبيعتها ، حيث أن استعداد هؤلاء لها يكون ضعيفا . وعلى كل حال ، فالفرص متاحة للافريقيين بقدر ما يستطيعون انتهازاها وفي حدود الوسائل المتاحة ، حيث أن البرلمان لا يمكن أن يعتمد مبالغ الا في حدود سنة قادمة فقط . وبذلك لا يمكن تحديد وقت محدود ليحصل المتخلفون على تحررهم المعنوي . على حين يقول البعض أن الحكومة لاتفعل الا القليل جدا من أجل البانتو ، نجد آخرين يقولون ان الحكومة تنفق أكثر مما يجب ارفع مستوى البانتو ولكن كل حكومة لا يمكنها ان تتحرك الا بالسرعة التي يحددها لها الناخبون عن طريق نوابهم بالبرلمان .

والمراقبون الاجانب الذين حضروا الى (جنوب افريقية) بعقول مفتوحة ، صرحوا بان جهود الحكومة لرفع مستوى البانتو فى كل ميادين النشاط الانسانى ليس لها مثيل فى العالم ولكن الحكومة لا تسدى بذلك احسانا الى الافريقين وهى لا تؤمن بالوطنية المحدودة الضيقة وعند هذا المستوى نجد أن الافريقين لم يفسدوا ما فيه الكفاية ليسيروا أمورهم بأنفسهم فما زالوا يحتاجون الى ارشاد الاوربيين . والمسئولون من البانتو يرجون ألا يتركهم الاوربيون متخلفين .

وقد أعطيت الفرصة للبانتو ليبدءوا فى تعلم كيف يديرون شئونهم الخاصة فى كل نواحي الحياة والمخربون الذين يريدون اشعال النار فى مصححة أقيمت لنفعهم الخاص بوساطة السلطات الاوربية ومن أموال دافع الضرائب الاوربي سوف يفكرون مرتين قبل أن يحاولوا تدمير مستشفى تقيمه سلطة من البانتو وبأموال جاءت من جيوبهم كدافعى ضرائب .

وبذلك فان روح سياسة «التفرقة العنصرية» هى اشباع الافريقين بروح الاستقلال والاعتماد على أنفسهم حتى يستطيعوا أن يفعلوا ما يشاهون .

والتقدم الملحوظ فى حياة البانتو قد تم بنشاط البانتو فى كل الميادين فى ميادين الحكم الذاتى والتعليم والتقدم الاقتصادى وفى الخدمات الاجتماعية فمن الناحية السياسية نجد ان البانتو يتقدمون نحو الحكم الذاتى بكل الامكانيات والوسائل التى تملكها حكومتهم والتى تسمح بها درجة تقدمهم والنظام القبلى المعروف لدى البانتو قد اتخذ اساسا لتقدمهم بنفس الوسيلة التى اتخذت بها طرق أخرى بسيطة كأسس لنظم الحكومة الاوربية . مع وجود فارق واحد هو أن تقدم البانتو قد سار بخطا أسرع وقد روعيت ثقافات وتقاليد البانتو فى خلال تطوهم السلمى من البدائية الى المجتمع .

والنظام القبلى عند البانتو له جذوره وقد ظل قرونا عديدة محكوما بقوانينه وعرفه وقطع هذه الجذور بضربة واحدة سيكون معناه آتية تار معنويات البانتو وجعله عاجزا عن الاقتباس من تراثه الثقافى . ولذلك فان تطوير النظم الحكومية لدى البانتو بدأ بتلك النظم التى يعرفونها ، وبالطبع ستكون هناك اقتباسات واضافات فيما يختص بمطالب الحضارة الحديثة وسينجرى ادخالها بمعونة الاوربيين .

والقول بان (جنوبى افريقية) تحاول أن تعيد البانتو الذين تحرروا من النظام القبلى الى ذلك النظام قول غير صحيح فعسدد قليل جدا من البانتو الذين تحرروا كاملا من النظام القبلى . فمثلا لا يوجد حتى الآن فرد واحد من قبيلة الزولو لا يستطيع الكلام بلغة قبلية أو لا يمارس عادة من عاداتها وحين تطور النظام القبلى ونطبعه بطابع المدنية ونطوره الى قوة تقدمية فلا يعنى ذلك أن نتوقع من البانتو المتعلم العودة الى القهقرى فى القرى القبلية والاكواخ الطينية ولكن ذلك يعنى العودة الروحية الى تراثه ، عاداته الكامنة فى اعماقه حتى لا يضيع بالنسبة الى قومه ومتى يساعدهم

ويعمل على رفع مستواهم بمهارته الجديدة المكتسبة وبهذا سوف يخرجون من الظلام الى النور .

ولذلك فان بدء عملية التقدم هو النظام الذى نما عبر السنين بين البانتو وقانون سلطات البانتو الصادر سنة ١٩٥١ يشكل الأساس الذى تقوم عليه سلطات البانتو القبلية أو الاقليمية ونظام البانتو يبدأ من السلطة القبلية البسيطة عند قاعدة الهرم الى السلطة الاقليمية ، الاقاليم (مجموعة القائل) فى المنتصف وأخيرا الى السلطة العليا التى تضم عدة أقاليم فى القمة والتى تعتبر برلمانا للبانتو تتعاون فيه مختلف السلطات لممارسة سلطة التشريع لمنطقة ضخمة هى الوطن الفومى للبانتو وعنده المستويات الثلاث من الحكم الذاتى قد ترتبط بسلطة محلية حاضرة وبسلطة اقليمية وبسلطة قومية .

وقد نشأت حتى الآن ٣٧١ سلطة قبلية واجتماعية من بين عدد يتردد بين ٤٥٠ الى ٥٠٠ وبالإضافة الى ذلك أنشئ ٢٦ مركزا و ٢٣ مديرية وإقليم واحد وهذه السلطات تتكون كلها من أعضاء ورؤساء وسكرتيرين من البانتو وقد أنشئت أيضا سلطات للضرائب والقضاء المدنى والجنائى وفى المستقبل ستسلم كل الوظائف الادارية الموجودة فى اوطانهم القومية للبانتو أنفسهم .

وحين يتعلم البانتو حكم أنفسهم سينسحب الاوربيون تدريجيا من مراكزهم كأوصياء وحينئذ ستكون الحكومة ممثلة بقومسييرين عموميين سيكون عملهم الرئيسى هو تقديم النصائح والارشادات مع الاهتمام بالتطور والنظام الادارى .

والبانتو الذين يعملون بالمناطق الاوربية سوف يرتبطون باوطانهم عن طريق ممثلين محليين منهم كانوا موظفين نم هم يتلقون الآن تدريبا خاصا . وهؤلاء الذين يعملون بعيدا عن اوطانهم القومية سوف يمارسون حقوقهم السياسية وغيرها فى اوطانهم نفسها وفى المستقبل ستركز البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى الكامل للبانتو فى اوطانهم .

ومن الناحية السياسية والاقليمية ستسير الوحدات القومية للبانتو وللبيض نحو تكوين كومونولث خاص (بجنوب افريقية) يقترب فى الشكل من الكومنولث البريطانى ومن الناحية الاقتصادية سوف يكون هناك تعاون بين الوحدات المختلفة على طريقة التعاون القائم بين الدول الغربية .

ولا يسمح للتجار من غير البانتو بالدخول الى اوطان البانتو والتجار الاوربيون الذين صرح لهم فى الماضى بالاتجار هناك سوف ينقلون مؤسساتهم تدريجيا الى اشراف أشخاص من البانتو حينما تسنح الفرص المناسبة والبانتو اصبحوا يظهرون اهتماما متزايدا بالتجارة فى السنوات السبع بين ١٩٥١ و ١٩٥٨ تضاعف عدد التجار من البانتو فى مناطقهم الخاصة من ٣٨٠٠ الى أكثر من ستة آلاف تاجر .

والقدرة الشرائية المشتركة للبانتو فى جنوبى افريقية تقدر بمبلغ يتردد بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون جنيه سنويا وهى تتزايد باستمرار .

والبانتو يشاركون فى الرخاء والاستقرار العامين لجنوبى افريقية ومستوى معيشتهم يرتفع بنسبة أسرع من النسبة التى يرتفع بها مستوى الافريقيين فى أجزاء أخرى من القارة والظروف المعيشية الطيبة والأجور الأكثر ارتفاعا ، واحتمالات العنور على أعمال قد جذبت آلاف من البانتو من أجزاء أخرى من افريقية الى الاتحاد ٠٠ ويفدر عدد الغرباء من البانتو الموجودين بالاتحاد بحوالى ٧٥٠ ألف شخص سواء أكانت هجرتهم قانونية أم غير قانونية .

والتطور بأوطان البانتو سيتقدم فى خطوط ثلاثة الاول وهو يتضمن وسائل تطوير الزراعة والغابات والتعدين والناني هو تنشيط النجارة واقامة الصناعة وتكوين طبقة من رجال الاعمال الافريقيين والخط الثالث من خطوط التطور يتم حين يدخل البانتو فى أعمال النقل والمهن العلمية والادارة والهدف العام لهذه الخطة هو تشجيع الانتقال من مرحلة الحياة البدائية الى مرحلة الاقتصاد والحديث المتنوع .

وليس معروفا بشكل عام ان البانتو فى (جنوب افريقية) يتقاضون أجورا أعلى ويقيمون فى مساكن آرقى ويتناولون غذاء أحسن ويتعلمون تعليما أرقى من معظم الافريقيين فى بلاد أخرى كثيرة فمثلا نجد أن (جنوب افريقية) هى على رأس الدول الواقعة جنوبى الصحراء التى تهتم بحل مشكلات البانتو المقيمين بالمدن وتزويدهم بالمساكن وحينما شرع فى إعادة بناء كوربا اهتمت وكالات الأمم المتحدة بطرق بناء المساكن الرخيصة المحترمة التى تتبعها (جنوب افريقية) وعن طريق الانتاج الكبير والتنظيم الحسن وخفض تكاليف مواد البناء الاساسية . أمكن القضاء على مشكلة الاكواخ الافريقية والاحياء الحقيمة التى كانت تضمها ففى ظرف ثمانى سنوات بنى مائة ألف مسكن مصنوعة من الطوب والاسمنت المسلح فتهيات سبل الإقامة لحوالى نصف مليون شخص .

وفى ميدان تعليم الاميين كان تقدم الافريقيين مذهلا وحتى الى عهد قريب كان اتحاد (جنوب افريقية) هو البلد الوحيد (جنوب الصحراء) الذى يدرّب محليا عددا لا بأس به من البانتو الفنيين لان الاحسان يبدأ بالبيت كما يقولون (وجنوبى افريقية) تحتاج الى المثقفين من البانتو لرفع مستوى زملائهم من سكانها وقد ارتبط الاوربيون فى الاتحاد بسياسة تهدف الى تعليم وتمدين البانتو وبينما كانت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من البانتو سنة ١٩٤٦ هى ١٢٪ أصبحت النسبة الآن ٣٥٪ وفى نهاية هذا القرن ستكون الامية قد انتهت تماما .

ومنذ صدور قانون تعليم البانتو سنة ١٩٥٤ زاد عدد أطفال البانتو الملتحقين بالمدارس من ٧٠٠ ألف الى ١٣٠٠٠٠٠ تلميذ أى انه تضاعف تقريبا فى خمس سنوات واليوم بها ٦٣٣٦ مدرسة للبانتو يديرها قسم

تعليم البانتو وبالإضافة الى هذا العدد بها مئات من المدارس الرومانية الكاثوليكية وغيرها من المدارس الخاصة وبها أكثر من ٢٥ ألف مدرس من البانتو بالاحتصاد وستة آلاف طالب في ثلاث وأربعين كلية للمعلمين ينخرج منهم ألفا معلم كل عام وقد أنشئت ثلاث كليات جامعية كاملة بأوطان البانتو حيث نجد ان جزءا من هيئة التدريس من البانتو المؤهين تأهيلا علميا كاملا ولأول مرة يصبح للبانتو حياة جامعية كاملة من النواحي الأكاديمية والثقافية والاجتماعية وبالإضافة الى هذه السبيل يتلقى عدد كبير من البانتو مناهج تعليمية كاملة في جامعة (جنوب افريقية) وهي جامعة تلقى دروسها بالمراسلة .

والانفاق السنوى على تعليم البانتو فقط يبلغ ٨,٥٥ مليون جنيه منها ٦٥٠ ملايين جنيه تساهم بها الدولة ويتيح قانون تعليم البانتو للأباء لأول مرة رأيا حقيقيا في تعليم اولادهم فقد أنشئت لجنة منهم في كل مدرسة ومجلس مدارس في كل منطقة ويوجد الآن حوالى ٤٨٣ مجلس مدارس و ٤١٠٠ لجنة مدرسة تتكون من الآباء والامهات ورجال الكنيسة وغيرهم من المهتمين بالتعليم . وهذا النظام يمكن النظر اليه أيضا كبرنامج لتعليم الكبار من البانتو وتدريبهم على الاعتماد على النفس وعلى ممارسة الديمقراطية .

ان سكان (جنوب افريقية) من البانتو يجدون العناية من المهد الى اللحد والعجزة وغير القادرين والمرضى والمسنين هم موضع اهتمام أقسام الخدمة الاجتماعية التابعة للدولة ووسائل العناية بهم تتخذها الحكومة المركزية والادارات الاقليمية والسلطات المحلية والكنائس ومنظمات خاصة أخرى ومسئوليات الدولة في هذا الخصوص تتجلى في المعاشات والعلاوات والهبات والامداد بالخدمات الضرورية ونوادي الشباب . الخ . وينفق سنويا مبلغ أربعة ملايين جنيه على معاشات العجزة والعميان والمساعدات التي تقدم لغير القادرين من البانتو والخدمات الصحية التي تقدم للبانتو تكلف الحكومة والادارات الاقليمية والبلدية حوالى ١٤ مليوناً كل عام . وفي كل المراكز الرئيسية توجد المستشفيات والعيادات الطبية حيث يستمتع البانتو بالعلاج المجاني والعمال الصناعيون من البانتو يسترون في مشروعات خيرية وتأمين ضد الحوادث . والمناجم تمد عمالها بخدمات طبية كاملة ومجانية في مستشفيات وعيادات طبية ممتازة .

وواحدة من أكبر المستشفيات المتخصصة في العالم هي مستشفى براجوانات لغير الاوربيين بالقرب من جوهانسبرج حيث بها ١٨٢ طبياً متفرغاً (منهم ١٦ من البانتو) وألف ممرضة من البانتو وسيرتفع قريباً عدد الاسرة بالمستشفى الى ٢٥٠٠ سرير وما ينفق على هذا المستشفى سنويا يبلغ ١٥٠ مليون جنيه تقدمه ادارة الترنستال المحلية ويحصد البانتو حالياً حوالى اثني عشر ألف ممرضة وعدد لا بأس به من الأطباء . كلهم من البانتو .

وقد شنت حملات ناجحة ضد بعض الامراض ٠٠ كما صرفت ملايين
الجنهات لمكافحة مرض السل الرئوى .
وما زال كثير من البانتو ينظرون الى العلاج الحديث بشك عميق
ولكن الممرضات والاطباء من البانتو يتمكنون تدريجيا من التغلب على
اعمال السحر والشعوذة .
وفى هذا الاتجاه وغيره يسير البانتو عبر الطريق نحو الاعتماد على
النفس فى اطار مجتمعهم الخاص .

الوجه الآخر للعالم الأحمر

بفلم
رونالد سيجال (١)

يخالجنا بعض الشك في أن الولايات المتحدة قد اكتشفت افريقية - وخلال الجولة التي قمت بها في الولايات المتحدة لالقاء بعض المحاضرات في أواخر سنة ١٩٥٨ ، وجدت هناك اهتماما ودهشة ، واعتقادا بأن أفريقي الغد سيكون أمريكيا أيضا ، وأن ما يحدث في أكرا ولاجوس يتردد صدها في بوستون ومونتجومري • لقد بدا لي حينئذ ، ولا يزال يبدو لي ، أن هذا الاعتقاد يتسم بالجهل والبساطة ، وأنه يتطلب حدا أدنى من الجهد والتدخل • ومع وجود بعض الاستثناءات فإن من تحدثت معهم في ذلك الوقت وهؤلاء الذين قرأت تقاريرهم ومقالاتهم ، كانوا يبدون أنهم لا يهتمون إلا بالحوادث السطحية وأن اهتمامهم توجه الى افريقية غير المعقدة ، الى تلك الدول السوداء التي ساعدوا أو سيساعدون قريبا على استقلالها • ان اهتمام الشعب الأمريكي كله بافريقية يبدو كشعور طيب بعيد المنال ، أو كإماني طيبة من صديق للعائلة عند الاحتفال بالاستقلال

ان افريقية السوداء تستطيع أن تكون شاكرا ومعترفة بالجميل للحماس الذي تقابل به انتصاراتها ، وأن تتطلع الى الهدايا في أغلفتها اللامعة التي تقدم لها في هذه الاحتفالات •

ولكن اذا توغلنا في المساحات الشاسعة من القارة ، لرأينا افريقية ذات الاجناس المتعددة التي تعاني وتقاسى • تلك المناطق من القارة التي تتحكم فيها أقليات من المستوطنين البيض • والنسبة للسكان السود في تلك المناطق ، يعتبر الاستقلال هو نهاية النضال الاعزل الذي لا نهاية له • • ذلك النضال الذي يجب أن تستمر فيه متحملة آلاما قاسية وتجاهلا من الجميع • وهذه الشعوب تعتقد أن الولايات المتحدة تكتفي بإبداء مظاهر القلق بين الحين والآخر • ولكن ليس هناك شيء سهل • • فالشعور الطيب يجب أن يتحول الى عمل ايجابي للإصلاح • • والشخص لا يستطيع أن يكتسب أصدقاء دون أن يجعل من بعض الناس أعداء الداء له في داخل الوطن وخارجه •

(١) تلقينا مقال مستر سيجال قبل وقوع حوادث شاربفيل بوقت قصير • وبعد وقوع تلك الحوادث هرب مستر سيجال الى إنجلترا • وعلى كل حال فإن هذا المقال يدل على أن أحداث شاربفيل لم تكن غير استمرار لحوادث المقاومة المشابهة •

ولا يمكن أن يوجد الا عدد قليل من الشعوب نعاني من اليأس والهوان مثلما يعاني شعوب أنجولا وموزمبيق .. هؤلاء الافريقيون الذين سيهمهم الجميع وهم يرزحون تحت عبء الحكم البرتغالي ، ولم يتقدم أحد بعد لهذه الشعوب بوعده بالاستقلال أو الحرية ولذلك فإن على الولايات المتحدة أن تنتظر طويلا لتؤثر فيهم ، وتتخذ من بينهم أصدقاء لها ، اذا كانت بعد تنتظر احتفالات الاستقلال كمنااسبة لتقديم مشاعرهما الطيبة . ومع ذلك فانه اذا أرادت التدخل فى هذه المناطق قبل ذلك ، فلا بد من أن تصطدم بسالازار . والبرتغال التي يحكمها سالازار هي واحدة من القلاع التي يعتمد عليها العالم الحر للدفاع عن نفسه ضد الهجوم . وعلى ذلك فانه اذا أرادت الولايات المتحدة أن تنبت وجودها فى افريقية ، فسوف تصطدم ببعض حلفائها هناك . واذا أصرت على التضحية بمبدأ الاستقلال الذاتى لتدعيم سياستها وخططها الاستراتيجية ، فانها ستربى فى افريقية شعورا بالمرارة ضد الغرب سيؤدى الى تعزيز صفو السلام العالمى لعشرات السنين القادمة . ومن المهم أن نشير الى أن عملية الاختيار التي يجب عليها القيام بها لن تكون بين أفريقيا وأوروبا ، ولكنها ستكون عملية اختيار بين جانبين من شخصيتها هي . وبما أن الولايات المتحدة سوف تساعد على تقرير مستقبل افريقية ، فان الشيء الذى لا يمكن تفاديه فى هذه العملية هو أنها ستقرر بالتالى مستقبلها هي .

وفى جنوبى افريقية نصل المسألة الى قمنا . وفى كل يوم يصل الامريكيون الى هناك لفتح فروع جديدة لبنوكهم وبيوت استثمارهم ، وانشاء امتدادات جديدة لصناعاتهم والاستثمار الامريكى المباشر فى الاتحاد يفوق مجموع كل ما تستثمره أمريكا فى باقى أنحاء القارة . وهو يبلغ ، بالإضافة الى الارصدة المقنعة التى تأتي عن طريق بورصة العقود بلندن ، مبلغا يقل قليلا عن بليون دولار . والرقم الرسمى للاستثمار الامريكى المباشر فى (جنوب افريقية) هو ٢٥٠ مليون جنيه انجليزى أى حوالى ٧٠٠ مليون من الدولارات . وحكومة (جنوب افريقية) مؤدبة مع رأس المال الأجنبى الذى يغطي كل نواحي الاقتصاد هناك . وكما هو معروف ، فان (جنوب افريقية) لا تنتج فقط معظم حاجة العالم من الذهب وجزءا كبيرا من حاجته من اليورانيوم وكل حاجته من الماس تقريبا ، ولكن حكومته تقف أيضا الى حد التعصب ضد الشيوعية . وبرغم ذلك ، فهناك يسيطر ثلاثة ملايين أوربى على عشرة ملايين افريقى . ومليون ملون وأقل قليلا من نصف مليون آسيوى . وهذه السيطرة ليست سيطرة كاملة فحسب ، ولكنها مدمرة أيضا . ويرجع هذا الاعداد الى أن الافريقيين ليسوا مجردين من كل الحقوق الانتخابية ومن كل الحريات المدنية (الا بعض المظاهر الشكلية التافهة) فقط ولكنهم أيضا مكبلون بقوانين تصاريح المرور ، سواء كانوا فى ظل العبودية الصامتة بالمزارع التي يملكها الاوربيون ، أو يموتون جوعا ببطء فى المعازل الخائفة بالمليونان ونصف المليون من الافريقيين الذين بقيمون بالمدن ، مجردون من كل الحقوق ومن أى ضمان للاقامة أو العمل . وبما أن القانون يمنعهم من الاضراب ، ويفرض عليهم عقوبات صارمة اذا ارتكبوا هذا الخطأ ،

تصل الى فرض غرامة قدرها ٨٤٠ شلن والسجن ثلاث سنوات ، فانهم يتعرضون دائما للطرود أو سحب تراخيصهم ، الأمر الذى يجعلهم هدفًا لاعادتهم الى المعازل المزدحمة الفقيرة ، أو ارسالهم الى مزارع البيض ليعيشوا هناك منسيين محترقين . لا يتجاوز أجر العائلة منهم المكونة من ستة أشخاص أو سبعة . ٢٥ شلن فى الشهر . ومن هنا يتضح سبب مخاطرة الافريقين بالاقبال على المدينة . وتعريض أنفسهم للسجن ، اذ يبلغ متوسط الاجر هناك ٤٥ شلن فى الشهر . ولا نعجب بعد ذلك حين تذلل التقارير أن ٩٥٪ من الافريقين المقيمين بمدينة دربان يعيشون فى أقل مستوى حتى أن أجورهم لا تكفى لشراء ما يحتاجون اليه ، من الخبز فقط ، وان معدل الوفيات بين الاطفال الافريقين يترواح بين ٣٠٠ و ٢٠٠ فى الألف .

وقد يبدو عجيبا أن يطل الافريقون على فيد الحياة فى ظل هذه الظروف المليئة بالاضطهاد واليأس . ولكن من بين كل شعوب القارة يرد الملايين العشرة من الافريقين المضطهدين بجنسوي افريقية كل ضربة بأقسى منها . وبالرغم من العقوبات الوحشية التى يفرضها القانون، فقد نظم الافريقيون بالمدن ، ١٧٣ اضرابا غير قانوني خلال ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - وأفلحوا فى رفع أجورهم فى تسع منها . وبالرغم من أن أحسن زعماء المؤتمر الوطنى الافريقى قد نفوا أو سجنوا ، فقد نجح المؤتمر فى تدبير ثلاث ثورات من أقوى الثورات التى واجهها الطغيان ، وذلك خلال السنوات الثلاث الماضية : فى سنة ١٩٥٧ ، نظم الافريقيون مقاطعتهم الجماعية للأتوبيس وأخذ مائة ألف افريقى يقطع كل واحد منهم مسافة عشرين ميلا سيرا على قدميه كل يوم ، بدلا من أن يدفع مليما آخر زيادة على الأجر المعتاد . وقد تعرض الافريقيون خلال هذا الاضراب لأعمال العنف من جانب الحكومة التى اعتقلت ١٤ ألف افريقى فى منطقة جوهانسبرج وحدها ، وبرغم ذلك ، فقد أفلح الافريقيون فى حمل الحكومة على ابقاء تعريف الركوب على ما كانت عليه ، وعلى سحب الامتياز من شركة الأتوبيس . وللاحتجاج على اتهام زعماء المؤتمر بالخيانة العظمى نظم الافريقيون اضطرابا لمدة يوم واحد امتنعوا فيه عن الذهاب الى أعمالهم ، وبقوا فى منازلهم ، وكان ذلك يوم ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٧ . وعلى الرغم من تجمعات البوليس ، ومن تهديدات أصحاب الأعمال للعمال الافريقين ، فقد تم الاضراب بنجاح تام وبلغت نسبة الاستجابة بين الافريقين فى جوهانسبرج وميناء اليزايبث ٧٥٪ . واحتجاجا على زيادة الضغط والمهانة التى يلقيها الافريقيون فى مزارع البيض ، وعلى ازدياد عدد الافريقين الذين ينتزعون من السجون حيث يمضون مدد العقوبة المحكوم عليهم بها لعدم حملهم تصاريح المرور ، ليرسلوا حيث يعملون بالسخرة فى مزارع البيض - دعا المؤتمر الافريقى الى مقاطعة وطنية عامة للبطاطس . وهو المحصول الرئيسى الذى تنتجه مزارع البيض بفضل العمال المسخرين . وفى خلال أسابيع ووجهت البلاد بفاقر لم يسبق له مثيل من البطاطس ، ففسد رفض الافريقيون فى جميع أنحاء البلاد أكل البطاطس ، حتى حين قام موظفو

الحكومة بتوزيعها مجانا فى الريف ، على حين رفض التجار الهنود ان يشتروها على الاطلاق . .

وفى نهاية الموسم ، حينما انتهت المقاطعة كان لدى الزراع البيض آلاف لا تحصى من ابطال البطاطس . . وأثبتت القوة الشرائية للجماهير غير البيض فعاليتها وقوتها . . والبطاطس - كما هو معروف - طعام رئيسى لدى الجماهير ذوى الدخل المنخفض فى جنوب افريقية ، ولذلك فان نجاح المقاطعة يجب ان ينظر اليه من ناحية التضحيات التى بذلت فيه .

والمجتمع الافريقى فى (جنوب افريقية) مجتمع متفدم . . انه أكثر مجتمعات القارة ثقافة ومهارة من الناحية الصناعية . . ولكن هذا التقدم لا يرجع بكامله الى الخبرة التى اكتسبها طوال نمانين عاما من التصنيع المتزايد ، وخمسين عاما من النضال السياسى المنظم .

والدعامة الاساسية لحركة المؤتمر (التى تتكون من اتحاد المؤنمن الوطنى الافريقى ، والمؤتمر الهندى لجنوب افريقية ، ومنظمة الشعوب الملونة بجنوب افريقية ، ومؤتمر الديمقراطيين البيض ، ومؤنمن اتحادات العمال بجنوب افريقية) هى روح المشاركة بين الافريقيين والجالية الهندية . . وقد أحضر الهنود الى جنوب افريقية منذ مائة عام ليعملوا فى مزارع القصب فى ناتال ، ثم أخذوا فى العمل والانجار حتى ازدهروا وأصبحوا هم الطبقة الثانية بعد البيض مباشرة . . وبازدياد قوتهم الاقتصادية فى النانال ، ازداد أيضا حقد البيض عليهم واضطهادهم لهم . وارتفعت الاصوات الحاقدة تطالب باعادتهم الى أوطانهم ، أو على الأقل يتجريدهم من ممتلكاتهم لمصلحة البيض من البوير والانجليز الذين تضامنوا معا فى سبيل اضطهادهم . .

وقد أجابت الجالية على هذا الاضطهاد بمقاومة تقترب من حالة الحرب ، وكان يغذيها ويشجعها المهاتما غاندى نفسه . فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الأولى . .

وفى سنة ١٩٤٦ استصدرت حكومة سمطس من البرلمان قانون الاراضى المملوكة للأسويين الذى حرم على الهنود امتلاك اراض جديدة . ولتعويض الهنود عن حقهم المسلوب فى تملك الاراضى ، أعطت الحكومة المقيمين منهم فى الترنسفال والناتال حقا مقيدا للانتخاب . . فأصبح لهم ثلاثة ممثلين من البيض فى مجلس النواب واثنان فى مجلس الشيوخ ، واثنان فى مجلس الناتال الاقليمى ، ولكن لم يسمح للهنود أن يمثلهم أى واحد منهم . . ولذلك بدأت المقاطعة الشاملة لهذا التمثيل المزيف والذى اشترك فيه عدد كبير من أعضاء الجاليات المختلفة .

وكان على الجالية أن تعرف أن مستقبلها يتوقف على تضامنهم مع الجاليات الاخرى ، وليس على عملها المنفرد . . كما أن ثورة الافريقيين ضدّهم فى دربان سنة ١٩٤٨ ، دلت الهنود على ضرورة التضامن السياسى مع الافريقيين على كل المستويات . . وعندما رأى الهنود كيف أن قانون

مناطق الجماعات فد اقصاصهم تماما من الناحية الاقتصادية اذ اعطى الحكومة سيطرة كاملة لايعادهم من المراكز التجارية الى اماكن تبعد عنها أميالا كثيرة ، تضامنوا تضامنا كاملا مع الافريقيين ، واخذوا يمدونهم بأموالهم وحبرتهم السياسية وخلال السنوات الاخيرة ، وناثال كلها متكاثفة ضد قوانين التفرقة العنصرية المتزايدة ، فقد انضم الهنود الى الافريقيين فى المظاهرات التى قاموا بها فى الشوارع ، وفى ثوراتهم ضد الطغيان .

والجالية غير البيضاء الوحيدة التى ظلت مفسلوبة على امرها عى جالية الملونين : ففى خلال حركة النضال التى قامت سنة ١٩٥٢ ، حينما اعتقل ثمانية آلاف افريقى وهندى لخرقهم قوانين الاجناس ، ظل الملونون بعيدا عن حركة النضال .

ونظرا لان البيض قبلوا اقامة بعض العلاقات الضعيفة بينهم وبين الملونين ، كما أعفوههم من قوانين تصاريح المرور ومن القوانين الاخرى التى تضطهد الهنود والسود ، كما كان للملونين الذكور حتى عهد قريب حق الانتخاب ومبادئ الحقوق الصناعية وتنظيم أنفسهم فى اتحادات عمال وحق الاضراب - نظرا لذلك كله ، فانهم كانوا أحسن حالا من الافريقيين ومن الهنود الذين كانوا موضع احتقارهم ، وخوفهم أيضا . ولكن منذ أن تولى الوطنيون (الحزب الوطنى الذى يمثل البوير) الحكم سنة ١٩٤٨ ، أخذت الحكومة تنتقص حالتهم المدنية : فقيست

حقوقهم الانتخابية تقييدا خطيرا ، كما حطمت قوتهم العاملة بتقسيم اتحادات العمال الى فروع للبيض وفروع للملونين ، بجاعة كل السنطة فى أيدي البيض . وقد خولت المادة السابعة والسبعون من قانون تنظيم الصناعة ، وزير العمل ، الحق فى قصر أعمال معينة أو مهن معينة على البيض وفعلآ تم قصر أربعة أقسام رئيسية من صناعة الملابس على البيض ولذلك فان العمال الملونين فى صناعة الملابس معرضون للطرده واحلال البيض محلهم ، والبحث عن أعمال غير فنية بأجور تقل كثيرا عما كانوا يتقاضونه .

وقانون مناطق الاجناس الذى كان يطبق على الافريقيين والهنود قد امتد أخيرا الى الملونين أيضا ، فأصبح المقيمون منهم فى غربى اقليم الرأس معرضين للبيع الاجبارى لمنازلهم ومحالهم ومنشآتهم وكنائسهم ، والتخلى عن مراكزهم الاجتماعية ، والرحيل من المكان الذى عاشت منهم فيه أجيال متعاقبة الى مكان بعيد ، يكاد يكون فى حالة متأخرة تماما . وحتى فى الاماكن التى رفضت فيها المجالس البلدية تطبيق التفرقة العنصرية بين البيض والملونين كما حدث فى مدينة الكاب ، قامت الحكومة بتنفيذ هذه القوانين قسرا فى التجارة ومناطق الإقامة وفى الاوتوبيس وعلى الشاطىء (ومن المحتمل أيضا تطبيق سياسة التفرقة العنصرية فى

مناطق الصيد على طول الشاطىء) .

وسوف يمر بعض الوقت قبل أن يتحول الملونون عن رضائهم ، الذى استمر قرونا ، نتيجة للعقوق الذى قوبل به اخلاصهم ولا شك أن

انضمام الملونين الى الميثاق المعهود بين الافريقيين والهنود أمر لافهم منه . .
وقد بدءوا الآن يشعرون بالتعب والارهاق من كثرة الاحتجاج على تحول
سياسة البيض تجاههم . . وبدءوا كذلك يتلمسون طريقهم نحو المقاومة
الطائفية التي يتبعها الآخرون من غير البيض . ففي نوفمبر سنة ١٩٥٩
أبعدت الحكومة مسز اليزابيث مافينج رئيسة اتحاد عمال مصانع
حفظ الطعام للافريقيين الى معسكر أقيم حديثا لاعتقال السيدات في
« سارتي » في المناطق الحارة بجنوب غرب الكاب . . ولكن قبل أن ننجح
في الهرب الى باسوتولاند تاركة خلفها عشرة أطفال من أولادها الأحد
عشر وزوجها - ربما الى الأبد ، - اندلعت الاضطرابات في منطقة «بارل»
المخصصة لغير الافريقيين ، والتي أقامت بها مسز اليزابيث مدة ثلاثين
عاما متواصلة ، فكانت السيارات تقذف بالحجارة وتضرم فيها النيران ،
وكان السائقون البيض يهاجمون ، والمحال التجارية تدمر ، حتى اضطر
البوليس الى التدخل ومعه مدافع الاستن والسيارات المصفحة . . وقتل
واحد وجرح أحد عشر . .

وذهل البيض في جنوب افريقية حين أفادت التقارير الرسمية أن
معظم من قاموا بالاضطرابات كانوا من الملونين . . وهكذا فإن تمادى
البيض في فرض سيطرتهم على العناصر الاخرى ، جعلت هذه العناصر
تناهضهم وتنقلب عليهم ، كما أن قسوتهم في استخدام ما بأيديهم من
سلطة قد أفسد هذه السلطة .

وفي هذه الاثناء ، ظل البيض قابعين في قلعتهم المغلقة ، يحميهم
القانون الذي أصدره ، والبوليس المسلح الذي وضعوه حولها ، وبإصدار
القوانين التي تقيد حرية الملونين الانتخابية ، وتسلب الاناث حرية
التصويت ، أكد الحزب الوطني الحاكم سلطته ، طالما استمر حكم البيض .
ومن المتحالفين مع الافريكانز (البوير) البيض الذين ينحدرون من أصل
بريطاني والمقيمون بالمدن ، والبالغ عددهم مليوناً وربع المليون أو مايزيد .
وقد يكون هؤلاء ممن يكرهون ادارة البوير وحكمهم ، وخاصة عندما
يستخدم هؤلاء سلطتهم لزيادة أنصبتهم في المشروعات الكبرى التي
يسيطر عليها البريطانيون ، ولكن هؤلاء البيض البريطانيين سوف
ينحنون لسلطة البوير ، وسوف يساعدونهم في عملية اضطهاد غير
البيض .

وهؤلاء الذين يتكهنون بوقوع انقسامات سياسية داخل صفوف
البوير أنفسهم يتوقعون في كل مظهر من مظاهر القلق الذي يبدو في
صفوف المثقفين من البوير انتكاسا عن الطريق العريض الحالى المؤدى الى
الاجرام والقسوة ، هؤلاء يتجاهلون العاملين اللذين أسس الحزب الوطني
الحاكم اليوم - (حزب البوير) - عليهما سيادته : فالافريكانز - أى
البوير - في (جنوب افريقية المعاصرة) ، لم يعودوا كما كانوا من قبل ،
«الملتحين» أصحاب دعوات الاصلاح الممطتين جيادهم ، المسكين بالمسدس
في يد وبالانجيل في اليد الاخرى . ان مؤيد الحزب الوطني اليوم ، هو
العامل ذو الياقة المنشاة الناصعة البياض في السكة الحديدية أو المشرف

فى المنجم أو راعى الغنم ، أو الزارع ، أو الشاب المغرور الذى يرندى
سبترته الجلدية ويركب سيارته .. وهم جميعا يعتمدون فى صـمـان
رفاهيتهم الاقتصادية وسيطرتهم السياسية على إبقاء الكافر فى مكانه ،
والكافر هنا هو الافريقى ..

والحق أنه لولا الايدى العاملة السوداء الرخيصة ، التى يرجع
الفضل فى توفيرها الى قوانين التفرقة العنصرية ، ولولا الاميازات التى
تحميها مدافع الاستن الرشاشة ، والتى تتمتع بها القلة البيضاء
المسيطرة ، لكان الزارع والعامل من البوير قد اكتشفا سريعا أن الحيز
لا يمكن أن يأتى هكذا سهلا مغطى بالزبد من أول وهلة ، وأن نصامهما
مع الحزب الوطنى هو تضامن الخوف .. وطالما حافظ الحزب الوطنى على
قوته فى إبقاء الافريقيين خاضعين مستذلين ، فإن الطبقات السابعة من
البيض سوف تسرع الى صناديق الانتخاب لتؤيده وتصوت لمصلحته .

ومع ذلك ، فليس هذا كل شيء .. ففي أعماق ذاكرة أى شخص
من البوير تكمن صورة الدائرة المكونة من العربات التى نجرها النيران ،
التي كان أجدادهم يحتمون خلفها ويطلقون الرصاص على أعدائهم حتى
يهزموهم .. وبرغم أن الأعداء كانوا يحيطون بهم من كل جانب : الانجليز
فى الجنوب ، والافريقيين فى الشرق والشمال ، ومتاهة من الحقد فى
الغرب .. استطاع البوير أن يعيشوا وأن ينتعشوا ، وأن ينموا فى
نفوسهم تعصبا للجنس لا يقهر ، وأن كانوا قد أصيبوا بالمرارة من جراء
هزيمتهم فى حرب البوير .

ولقد عملوا على التضخيم من الأخطاء التى ارتكبت فى حقهم ، وهم
يحاولون فى الوقت نفسه التخفيف من الأخطاء التى ارتكبوها فى حق
الملايين من غير البيض التى هزموها ليضطهدوها .. ولكن الجروح
ما زالت تنزف .

والالتجاء الى العنف أصبح طابع هؤلاء الذين لا يرتاحون لمظاهر
التحرر من السيطرة البيضاء .. فبعض الوزراء الذين يتبعون الكنيسة
الهولندية ، وبعض المثقفين البارزين من الأساتذة فى جامعات البوير ،
يجذبون بشدة ما يلجأ اليه البوليس من استعمال عصيه ومدافعه .. وهم
بصفتهم أعضاء مكتب (الشئون العنصرية لاتحاد جنوب افريقية) ،
يطالبون بنوع أشد من التفرقة العنصرية ، يترتب عليه أن تمتلئ المعازل
بعدد أكبر من الافريقيين . وهؤلاء البوير يعلمون أن مجتمعهم يعتمد فى
تقدمه على استغلال جهود الافريقيين ، حتى أن عدد العمال الافريقيين
الذين يعتمد عليهم اقتصاد البيض هناك يبلغ حوالى ستة ملايين نسمة ..
كما أنهم يتجاهلون ذلك الوعى السياسى الذى ينمو نموا كبيرا بين صفوف
الافريقيين فى الاتحاد ، وخارج الاتحاد .

وقد تفتقت عبقرية مستر فيرورد ، رئيس وزراء الاتحاد ، عن خطة
جديدة ليكبج جماح الافريقيين ويؤكد سيطرة البيض وسيادتهم عليهم ..
وذلك عن طريق اعادتهم بالجملة الى الحياة القبلية الاولى .. فقتلون

سلطات الباسو يسبح له أن يضع جموع الافريقيين فى معازل ، تحت اشراف بوليسه المحتص . وأن يختار لهم زعماءهم القبليين الذين يرضى عنهم . . . وقد قام فعلا بطرد الزعماء الذين عارضوا سياسته ، ووضع آخرين ممن يستطيع أن يحركهم كالعرائس مكانهم . . . مهما كان الافريقى قد ابتعد عن حياة القبيلة ومهما كانت درجة ثقافته ، ومهما كانت المدة التى قضاها فى المدن أو فى الخارج حتى أصبح ينظر الى موطن أجداده كما ينظر الانجليزى أو الامريكى المهذب الى قرية أجداده المنسية ، فلا بد أن ينتسب الى قبيلة ، وأن بوضع تحت اشراف ووصاية زعيمها الذى اختارته الحكومة .

وقد بمادى مسرير فورورد فى سياسته العنصرية بمجرد أن بولى السلطة . فبمقتضى السلطة المطلقة التى يخولها اياه قانون مناطق الجماعات لم يكتف بالتفريق بين البيض والسود ، وبين الافريقيين والهنود وبين الهنود والملونين ، بل قسم المناطق الافريقية الى معازل قبليه مفرقا بين الهوسا والزولو ، وبين الزولو والفندا ، وبين الفندا والسوانا ، وبين السوانا والسونو . . . بل انه أقام كليات قليلة لكل من هذه المعازل القبلية . وخطوته القادمة هى انتداب سفراء من هؤلاء الزعماء الى المدن ليشرعوا على أبناء قبائلهم فيها .

ولقد كانت سياسة دكتور فورورد الجديدة السبب فى تدهيم المعارضة السضاء الجديدة . وحتى عهد قريب ، كانت المعارضة البرلمانية الوحيدة هى التى يمثلها الحزب المتحد ، الذى أنشاه ونزعه سمطس . . . ولكن هذا الحزب لا يختلف عن الحزب الوطنى ، حزب البوير ، بل ان سمطس هو الذى وضع فواعد العنصرية التى سير عليها البوير اليوم . فسمطس هو الذى بنى قانون مناطق الجماعات . حين أصدر قبله قانون تمالك الآسيويين للأراضى ، وما قام به البوير من سلب حق الانتخاب من الملونين ، انما هو سير على الطريقة التى اتبعها سمطس حين سلب الافريقيين هذا الحق ، وقت ان كان نائباً لرئيس الوزراء . والطرق التى يتبعها البوير لقمع حركات الافريقيين وغيرهم ، تتبع الأساليب الوحشية التى كان يتبعها نفسها الحزب المتحد حين كان يمسك بزمام الامور .

وعندما تولى الحزب الوطنى الحكم سنة ١٩٤٨ اعتمد الحزب المتحد على شخصية سمطس ليسترد أغلييته البرلمانية من جديد . . . ولكن سمطس مات فرأى الحزب حينئذ أنه يجب أن يتبع سياسة واضحة للمعارضة تتيح للناخبين فعلا فرصة للاختيار . . . وقد قام الحزب المتحد بمعارضة القوانين التى كان ، بوير يعدمونها للبرلمان ، والى كانت تنقص من حرية البيض المدنية . . . لكن انتخابات سنة ١٩٥٣ ، أثبتت أن البيض راضون عن التضحية بحرياتهم المدنية ، مادامت الحكومة تشدد النكير على غير البيض . إذ إنتهت الانتخابات بفوز البوير أيضا . . . وكذلك كانت الحال فى انتخابات سنة ١٩٥٨ بعد أن أعلن فيرفورد سياسته الجديدة عن المعازل القبلية الافريقية .

وكان لابد من حدوث انشقاق فى صفوف الحزب المتحد . . . كما رأى فريق من أعضائه أن أحسن طريقة لاستعادة ثقة الناخبين ، تبنى طريقة أعنف لاضطهاد الافريقيين . . . وفعلًا اتخذ الحزب قرارا فى مؤتمره السنوى

الذى عقده سنة ١٩٥٩ ، بمعارضة شراء الحكومة لاراض جديدة لاضافتها الى اوطان الافريقيين القومية (البانتوسان) لانه من الخطر على انبيص أن يعطى الافريقيون أرضا وسلطة محدودة لحكم أنفسهم . ولم يعجب هذا القرار الجناح المتحرر فى الحزب، فاستقال أحد عشر من هيئة الحزب وكونوا الحزب التقدمى .

واليوم ما زال (جنوب أفريقيه) هو بلد الفزع والرعب . وقد أصبح دولة بوليسية مثلما كانت ألمانيا النازية ، ومثل البرتغال الآن . والحزب الوطنى الحاكم سيقاوم أى تغيير يطرأ على الفكر السياسى السائد الآن . ولكن من المؤكد أن رد الفعل المضاد لهذا الحكم يقوى ويستند . ورد الفعل هذا لن يظهر فى دوائر الصحافه أو فى صفوف المعارضة البرلمانية ، ولكنه سيظهر فى المدن التى يعيم بها الافريقيون ، وفى المحال التى يعيش فيها الهنود ، وفى مناطق الملونين الجديدة . ان هؤلاء جميعا سوف يشتركون متضافرين فى المعارك الجديدة ، التى تنتشر بين جاهل الزارعين الافريقيين العاملين فى مزارع البيض ، أو المقيمين فى المعازل القبلية .

ولقد وجد المؤتمر الوطنى الافريقى تأييدا جماعيا ، حتى فى الاماكن التى لم تكن بها قبل الآن أية منظمات سياسيه . وبرغم أن الحكومة قد حلت منظمات المؤتمر فى بعض الاماكن ، فقد استمر تأييد المواطنين له ، واستمرت الاضطرابات والمصادمات التى عبرت عن معارضة الافريقيين لسياسة حكومة الاتحاد . وقد قمعت الحكومة هذه الاضطرابات بقسوة متناهية . وفى الوقت الذى أكتب فيه هذا المقال ، يوجد مئات من زعماء القبائل فى السجن ، وند حتم بالاعدام على سنه منهم . وقد زادت سياسته فيرورد الجديدة التى تهدف الى تجميع الافريقيين فى اوطان قومية أو معازل ، من تضامن الافريقيين ، وأثارت المستكينين الى الضعف واليأس منهم ، وأقدموا بشجاعة على القيام بالمناطعات والعنف ، ويعيش الآن الرجال المسئولون عن تنفيذ السياسة الجديدة نحوالبانتوفى خوف ورعب على حياتهم، وقد هوجم مؤيدوهم علنا . ولذلك تقدموا الى الحكومة طالبين الترخيص لهم بحمل أسلحة نارية .

وفى المدن والمناطق المزدهمة تبدو قوة المعارضة الافريقية المنظمة التى تشكل أكبر تهديد للحكومة . والعمال الافريقيون هم الذين يحملون فوق أكتافهم الاقتصاد الابيض كله ، ولذلك فانهم يحتاجون ، فقط الى فرد عضلاتهم ليظهروا للحكومة مدى القوة السياسية الهائلة التى يمتلكونها . ومن سنة ١٩٥٧ زاد عدد العمال البيض المشتغلين فى الصناعات الخاصة من ١٢٩ ألفا الى ألفين ومائتى ألف ، أى بنسبة ٥٧,٧٪ فى حين زاد عدد العمال الافريقيين خلال الفترة نفسها من ٢٠٠ ألف الى ٣٦٧ ألفا ، أى بنسبة ٨٣,٥٪ .

والاضرابات عن العمل محرمة بالطبع على الافريقيين ، ولكنها ليست مستحيلة والامتناع عن العمل والاضراب عن الذهاب الى المصانع والمناجم، الذى وقع سنة ١٩٥٧ ، كان كفيلا بشل الحركة الصناعية والتجارية فى جميع أنحاء البلاد . وقد حقق المؤتمر الافريقى الوطنى نجاحا خلال السنوات

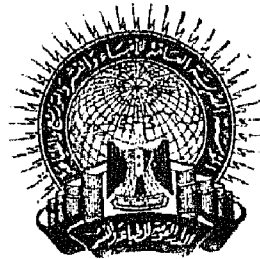
العشر الماضيه فى جميع صفوف الافريقيين تمهيدا للقيام بحركه جماعيه .

وفى خلال عام ١٩٥٩ ، توالى الحركات الوطنيه التى قام بها غير البيض وتوالى أيضا ضحاياهم الذين سقطوا ضحايا الارهاب الحكومى . فقتل أربعة وجرح أربعة وعشرون فى كاتومانور بدربان فى ١٩ من يونيو . وقتل اثنان وجرح واحد فى ماريتزبرج فى ١٥ من أغسطس ، وقتل واحد وجرح عشرون فى بارل فى ١١ ديسمبر ، وفى اليوم نفسه قتل اثنا عشر

ولاول مرة فى (جنوب أفريقيه) تشترك المرأة فى مفاومه قوانين التفريقه العنصريه ، وذلك عندما خرجت النساء فى ١٩ من يونيو فى كاتومانور فى مظاهرات للاحتجاج على مد العمل بقانون تصاريح المرور الى النساء أيضا ، وكن يصحن « عندما تضربون النساء فانكم تضربون الصخور » . وفى كل عام يقدم للمحاكمة أكثر من مليون ونصف المليون من الاشخاص . وقد ارتفع عدد الضحايا من الافريقيين من ٣٩٠ شخصا سنة ١٩٥٣ الى ٧٩٨ شخصا سنة ١٩٥٧

ان وظيفة الحكومه هى أن تحكم ٠٠ وما ذكرته قبلا يبين: هل حكومه الوطنيين فى (جنوب أفريقيه) تحكم فعلا أو لا تحكم ٠٠٠ ولكن غير البيض سوف ينتصرون فى النهايه ، مهما طال الطريق ، ومهما استلزم الامر من تضحيات ٠٠ ذلك لانه ما من حكومه تستطيع أن تستمر هكذا فى اضطهاد الشعب الذى تحكمه ، وفى استنزاف دماء ضحاياها المغضدين المضهدين .

تم الكتاب



تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦
١٥٧ شارع عبید - روض الفرج

Bibliotheca Alexandrina



0272484

الشمس ١٥ قرشا

العدد ٣٠